عام الفشل الرئاسي

يونيو 2012 – يوليو 2013

إهداء

إلى أرواح شهداء ثورة 25 يناير

. . . والتي لم تكتمل!

ملحوظة مهمة:

كل المعلومات في هذا التوثيق هي من مصادر إعلامية ومواقع إخبارية ومواقع للتواصل الاجتماعي مصرية وإقليمية ودولية، دون تدخل من جانب مُعد التوثيق في المادة التحريرية، لذا يرجى حين الاطلاع على تلك المعلومات ألا يتم التعامل معها بدون تأمل وتحليل لمدى مصداقيتها!

ولا يعني إدراج أي مقال أو رأي أو معلومات الموافقة أو القبول بها من جانب مُعد التوثيق، بل إن أمانة التوثيق تقتضي عرض كل الآراء والمعلومات المتاحة بغض النظر عن رأي القائم بعملية التوثيق.

والأمر متروك في النهاية للقارئ لتقرير ما يوافق عليه أو ما يرفضه!

ونذكر القارئ لهذا التقرير عن فترة رئاسة محمد مرسي وعزله

أن النغمة الإخوانية بادية بجلاء دفاعاً عنه وهجوماً على ما يسميه الإخوان ب "الانقلاب"!!!

قائمة المحتويات

الفصول	الموضوعات	الصفحة
التمهيدي	مقدمات موثقة بالفيديو	5
الأول	من هو الدكتور محمد مرسي؟	7
الثاني	محمد مرسي في انتخابات الرئاسة!	28
الثالث	مرشح الجماعة رئيساً لمصر!!!	52
الرابع	تداعيات عزل محمد مرسي!!!	167
الخامس	عام الإخفاق والفرص الضائعة	224

الفصل التمهيدي

مقدمات موثقة بالفيديو

1. أول مظاهرة يوم 30 يونيو 2013

https://youtu.be/dWAXx-GtF4M

3. لحظة القبض على محمد مرسي

https://youtu.be/WDutMLEr6Ik

الفصل الأول

من هو الدكتور محمد مرسي؟

التعريف بالدكتور محمد مرسي[1]

خامس رئيس لجمهورية مصر العربية	
30يونيو 2012 -3يوليو2013	
رئيس حزب الحرية والعدالة	
30أبريل 2011 – 24 يونيو 2012	
نائب بمجلس الشعب المصري	
1ديسمبر 2000 – 12 ديسمبر 2005	
الأمين العام لحركة عدم الانحياز السابع والعشرون	
30يونيو 30 - 2012 أغسطس2012	
معلومات شخصية	
الاسم عند الولادة	محمد محمد مرسي عيسى العياط
الميلاد	8أغسطس 1951 العمر 65 سنة العدوة، هيا، مديرية الشرقية، المملكة المصرية
مواطنة	مصر
العرق	عرب
الديانة	الإسلام
الحزب	حزب الحرية والعدالة
المدرسة الأم	جامعة القاهرة جامعة جنوب كاليفورنيا
شهادة جامعية	دكتوراه
المهنة	سياسي، ومهندس، وأستاذ جامعي
التوقيع	

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A

لقائه جون كيري وزير الخارجية الأمريكي 3 مارس 2013

محمد محمد مرسي عيسى العياط وشهرته محمد مرسي الرئيس الخامس لجمهورية مصر العربية[2] والأول بعد ثورة 25 يناير ويعتبر أول رئيس مدني منتخب للبلاد. تم إعلان فوزه في 24 يونيو 2012 بنسبة 51.73 % من أصوات الناخبين المشاركين[3] وتولى منصب رئيس الجمهورية رسميا في 30 يونيو 2012 بعد أداء اليمين الجمهوري.[4][5][6] حتى تم عزله في انقلاب 2013 في مصر والذي جاء بعد مظاهرات 30 يونيو.[7][8][9]

تولى رئاسة حزب الحرية والعدالة بعد تأسيسه بعد أن كان عضوا في مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين.[10] ونائب سابق بمجلس الشعب المصري دورة 2000 - 2005.

حياته وأسرته

- ولد محمد مرسي في 8 أغسطس 1951 في قرية العدوة، مركز ههيا بمحافظة الشرقية. ونشأ في قريته لأب فلاح وأم ربة منزل وهو الابن الأكبر لهما وهما متوفيان الآن وله من الأشقاء أختان وثلاثة من الإخوة، تعلم في مدارس محافظة الشرقية، ثم انتقل للقاهرة للدراسة الجامعية وعمل معيدا ثم خدم بالجيش المصري (1975 - 1976) مجندا بسلاح الحرب الكيماوية بالفرقة الثانية مشاة. تزوج مرسي من السيدة نجلاء محمود في 30 نوفمبر 1978 ورزق منها بخمسة من الأولاد هم: أحمد وشيماء وأسامة وعمر وعبد الله. وله ثلاثة أحفاد من نجلته شيماء.
- أكبر أولاده هو الدكتور أحمد مرسي، يعمل طبيبًا في السعودية منذ عامين بقسم المسالك البولية والجراحة العامة في مستشفى المانع الأهلي في الأحساء. وشيماء هي البنت الوحيدة للدكتور مرسي حاصلة على

بكالوريوس العلوم من جامعة الزقازيق، ومتزوجة بالدكتور عبد الرحمن فهمي، الأستاذ بكلية الطب جامعة الزقازيق، ولديها 3 من الأولاد، هم: على وعائشة ومحمود.

- أما أسامة، النجل الثالث للرئيس مرسي، فهو يحمل ليسانس حقوق، ويزاول مهنة المحاماة عبر مكتبه. ونجله الرابع هو عمر، الطالب بالسنة الأخيرة في كلية التجارة. أما عبد الله، نجله الخامس والأخير، فهو طالب في الثانوية العامة. وقد نأت أسرته بنفسها عن العمل السياسي، حتى أن زوجته رفضت أن تُلقّب بـ "سيدة مصر الأولى" وشددت على أنه لا يوجد شيء يُسمّى "سيدة مصر" بل يوجد خادمة مصر الأولى.[11][12]

الدراسة والوظائف

- حصل على بكالوريوس الهندسة جامعة القاهرة 1975 بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف، وبعدها ماجستير في هندسة الفلزات جامعة القاهرة 1978[13] كما حصل على منحة دراسية من بروفيسور كروجر من جامعة جنوب كاليفورنيا لتفوقه الدراسي، وعلى دكتوراه في الهندسة من جامعة جنوب كاليفورنيا 1982.[13]
- عمل معيدًا ومدرسًا مساعدًا بكلية الهندسة جامعة القاهرة، ومدرس مساعد بجامعة جنوب كاليفورنيا وأستاذ مساعد في جامعة كاليفورنيا، نورث ردج في الولايات المتحدة بين عامي1982 -1985[13] وأستاذ ورئيس قسم هندسة المواد بكلية الهندسة - جامعة الزقازيق من العام 1985 وحتى العام 2010.[13]
- كما قام بالتدريس في جامعة جنوب كاليفورنيا وجامعة كاليفورنيا، نورث ردج وجامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس وجامعة القاهرة وجامعة الزقازيق وجامعة الفاتح في طرابلس في ليبيا، له عشرات الأبحاث في "معالجة أسطح المعادن"، وانتخب عضوًا بنادي هيئة التدريس بجامعة الزقازيق.
- أيضا عمل مع الحكومة الأمريكية وشركة ناسا للفضاء الخارجي وذلك لخبرته في التعدين والفلزات وقام بعمل تجارب واختراعات لنوع من المعادن يتحمل السخونة الشديدة الناتجة عن السرعة العالية للصواريخ العابرة للفضاء الكوني.[14][15]

العمل السياسي

انتمى للإخوان المسلمين فكرًا عام 1977 وتنظيميًا أواخر عام 1979 وعمل عضوًا بالقسم السياسي بالجماعة منذ نشأته عام 1992. ترشح لانتخابات مجلس الشعب 1995، وانتخابات 2000 ونجح فيها وانتخب عضوًا بمجلس الشعب المصري عن جماعة الإخوان وشغل موقع المتحدث الرسمي باسم الكتلة البرلمانية للإخوان. وفى انتخابات مجلس الشعب 2005 حصل على أعلى الأصوات وبفارق كبير عن أقرب منافسيه[16] ولكن تم إجراء جولة إعادة أعلن بعدها فوز منافسه. كان من أنشط أعضاء مجلس الشعب وصاحب أشهر استجواب في مجلس الشعب عن حادثة قطار الصعيد، وأدان الحكومة وخرجت الصحف الحكومية في اليوم التالي تشيد باستجوابه.[17]

وقد اختير د. مرسي عضوًا بلجنة مقاومة الصهيونية بمحافظة الشرقية، كما اختير عضوًا بالمؤتمر الدولي للأحزاب والقوى السياسية والنقابات المهنية، وهو عضو مؤسس باللجنة المصرية لمقاومة المشروع الصهيوني.[15] شارك في تأسيس الجبهة الوطنية للتغيير مع د. عزيز صدقي عام 2004؛ كما شارك في تأسيس التحالف الديمقراطي من أجل مصر والذي ضم 400 حزبًا وتيارًا سياسيًا 2011، انتخبه مجلس شورى الإخوان في 30 أبريل 2011 رئيسًا لحزب الحرية والعدالة الذي أنشأته الجماعة بجانب انتخاب عصام العريان نائبًا له ومحمد سعد الكتاتني أمينًا عامًّا للحزب.[18][19]

مرسي عضوا بمجلس الشعب 2005

https://youtu.be/5OYus-wA3-U

تعرضه للتضييق

تعرض للاعتقال عدة مرات، فقد قضى سبعة أشهر في السجن بعد أن اعتقل صباح يوم 18 مايو 2006 من أمام محكمة شمال القاهرة ومجمع محاكم الجلاء بوسط القاهرة، أثناء مشاركته في مظاهرات شعبية تندِّد بتحويل اثنين من القضاة إلى لجنة الصلاحية وهما المستشاران محمود مكي وهشام البسطويسي بسبب موقفهما من تزوير انتخابات مجلس الشعب 2005[20] واعتقل معه 500 من الإخوان المسلمين[21] وقد أفرج عنه يوم 10 ديسمبر 2006،[22] كما اعتقل في سجن وادي النطرون صباح يوم جمعة الغضب 28 يناير 2011أثناء ثورة 25 يناير مع 34 من قيادات الإخوان على مستوى المحافظات لمنعهم من المشاركة في جمعة الغضب وقامت الأهالي بتحريرهم يوم 30 يناير بعد ترك الأمن للسجون خلال الثورة، لكن رفض مرسي ترك زنزانته واتصل بعدة وسائل إعلام يطالب الجهات القضائية بالانتقال لمقرّ السجن والتحقق من موقفهم القانوني وأسباب اعتقالهم، قبل أن يغادر السجن؛ لعدم وصول أي جهة قضائية إليهم.[23]

تعرض ثلاثة من أبناءه لحوادث أثناء الثورة، فيوم الأربعاء 2 فبراير 2011، حيث حاصر 300 من البلطجية ابنه «عبد الله» وكان معه 70 في داخل جامع، وطلبوا فدية. فدبر «أسامة» أخوه الفدية، وسار مشيًا ومعه الفدية لعدم توفر مواصلات آنذاك، فمسكه رجال أمن، واعتقلوه، وربطوه في شجرة داخل معسكر أمن بالزقازيق لمدة 355 ساعة، وضربوه وكسروا عظامه وقطعوا ملابسه، وسرقوا الفدية وماله وبطاقة هويته. وعُمر كان في ذات اليوم مشاركًا في مظاهرة، فطارده بلطجية ورجال أمن في الشارع، ووقع، فانهالوا عليه ضربًا بالهراوة، وخُيّطت له غُرز في رأسه، وجلس في البيت مدة أسبوعين على السرير، وذلك حسب رواية مُرسي.[24]

ترشحه للرئاسة

بعد أن دفع حزب الحرية والعدالة بالاتفاق مع جماعة الإخوان المسلمون خيرت الشاطر مرشحًا لانتخابات الرئاسة المصرية 2012، قرر الحزب في 7 إبريل 2012 الدفع بمرسي مرشحًا احتياطيًّا للشاطر كإجراء احترازي خوفًا من احتمالية وجود معوقات قانونية تمنع ترشح الشاطر.[25] وقررت لجنة

الانتخابات الرئاسية بالفعل استبعاد الشاطر وتسعة مرشحين آخرين في 17 أبريل. ومن ثم قررت جماعة الإخوان المسلمين وجناحها السياسي المتمثل في حزب الحرية والعدالة، الدفع بمحمد مرسي، الذي قبلت اللجنة أوراقه، مرشحًا للجماعة [26]. قال الحزب والجماعة في بيان مشترك لهما :- [27] «إنه إدراكًا من جماعة الإخوان المسلمين، وحزب الحرية والعدالة، بخطورة المرحلة وأهميتها، فإن الجماعة والحزب يعلنان أنهما ماضيان في المنافسة على منصب رئاسة الجمهورية، من خلال مرشحهما الدكتور محمد مرسي، بنفس المنهج والبرنامج، بما يحقق المصالح العليا للوطن ورعاية حقوق الشعب»، تصدر كل من محمد مرسي وأحمد شفيق الجولة الأولى لكن دون حصول أي منهما على أكثر من خمسين في المئة المطلوبة ما اقتضى إجراء جولة ثانية. بعد أكثر من تأجيل لإعلان نتيجة الجولة الثانية، رافقتها بعض الشائعات، قامت حملة المرشح محمد مرسي بإعلان فوزه استنادا على محاضر لجان الانتخابات حسب قولها، وقامت بنشر صورة من تلك المحاضر على الانترنت، وقام المرشح احمد شفيق بالرد على ذلك بعقد مؤتمر صحافي معلنا فيه نجاحه أيضا ما خلق ارتباكا في عموم مصر.
في يوم الأحد 24 يونيو 2012 أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية المصرية محمد مرسي فائزا في الجولة الثانية من الانتخابات بنسبة 51,7% بينما حصل أحمد شفيق على نسبة 48,3%.[28][29]، بعد ساعات من فوزه أُعلن عن استقالة مرسي من رئاسة حزب الحرية والعدالة ومن عضوية مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين.[30]

توليه منصب رئيس الجمهورية

في 30 يونيو 2012 تولى محمد مرسي منصب رئيس جمهورية مصر العربية بصفة رسمية، حين قام بأداء اليمين الجمهوري أمام المحكمة الدستورية العليا بالقاهرة في حضور الرؤساء والقضاة. ثم توجه إلى جامعة القاهرة في موكب رئاسة الجمهورية ليلتقي بقيادات الدولة والشخصيات العامة وسفراء الدول وغيرهم في مراسم رسمية، وإلقاء خطابه احتفالا بهذه المناسبة. ثم توجه إلى منطقة الهايكستيب، لحضور حفل القوات المسلحة، بحضور المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات

المسلحة في ذلك الوقت، والفريق سامي عنان وعدد من قيادات الجيش ورجال الدولة.

https://youtu.be/e13HVrBIDjg

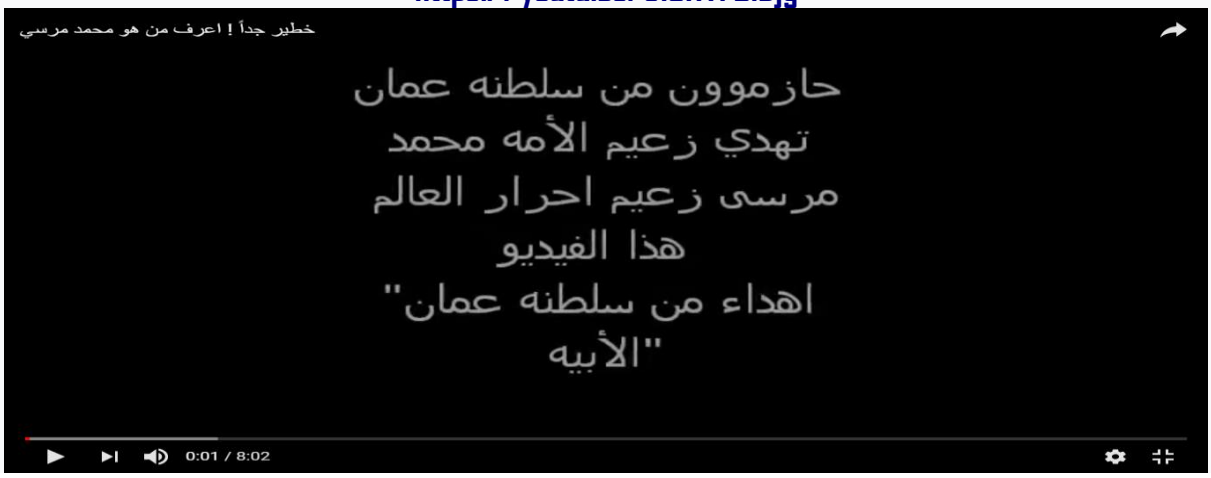

https://youtu.be/LB6bXCPnj1g

المؤتمرات الدولية

القمة الإسلامية الثانية عشر 2013

في 6 فبراير 2013 عقدت القمة الإسلامية الثانية عشر بالقاهرة بحضور قادة ورؤساء الدول الإسلامية، وألقى الرئيس محمد مرسي خطاب الترحيب، وترأس الدكتور محمد مرسي الجلسة الأولى في أعمال اليوم الثاني من القمة. كان من أبرز الحضور في القمة، الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الذي قام بزيارة لمصر تعد الأولى لرئيس إيراني منذ انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 1979.[31][32]

قمة عدم الانحياز 2012

في 30 أغسطس 2012 حضر الرئيس مرسي قمة عدم الانحياز في إيران.[33]

وكانت زيارة الرئيس مرسي لإيران لحضور فعاليات القمة الأولى لرئيس مصري منذ الثورة الإسلامية عام 1979.[34]

علاقته مع غزة وحماس

كانت العلاقات بين الإخوان المسلمين وحركة حماس وثيقة لفترة طويلة. وخلال محادثات مع قادة حماس في القاهرة بعد أسابيع فقط من أدائه اليمين الدستورية وعد مرسي بـ "اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تخفف من العبء على حياة الفلسطينيين في قطاع غزة".

وكانت حماس قد أقامت احتفالات غير مسبوقة في قطاع غزة الذي تسيطر عليه فور الإعلان عن فوز مرسي في انتخابات الرئاسة المصرية. وسمح هذا الفوز للحركة بتعزيز علاقتها مع جماعة الإخوان، وعقدت عدة لقاءات بين مرسي ورئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل ورئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية، وحصل تعاون رسمي على المستوى الاقتصادي والأمني.

وقال مرسي حين وقع العدوان الإسرائيلي على غزة (2012) في كلمة له: "لن نترك غزة وحدها، إن مصر اليوم مختلفة تماما عن مصر الأمس، ونقول

للمعتدي إن هذه الدماء ستكون لعنة عليكم وستكون محركا لكل شعوب المنطقة ضدكم، أوقفوا هذه المهزلة فورا وإلا فغضبتنا لن تستطيعوا أبدا أن تقفوا أمامها، غضبة شعب وقيادة".
واتخذ موقفا عمليا لإظهار التضامن المصري مع الفلسطينيين في قطاع غزة حينما أرسل رئيس الوزراء السابق هشام قنديل على رأس وفد مصري رسمي وشعبي لتقديم كل العون الممكن لأهالي القطاع، وهو الموقف الذي حفز دولا كثيرة، عربية وإسلامية، على أن تحذو حذو مصر، فتواصل وصول الوفود الرسمية والشعبية إلى غزة لإظهار الدعم والتأييد.
وأمر الرئيس مرسي بفتح المعابر بين مصر وغزة بشكل دائم لاستقبال المصابين الفلسطينيين لتلقي العلاج في المستشفيات المصرية ومعاملتهم كالمصريين.

ولم تكتف مصر بذلك بل قادت حراكا دبلوماسيا وسياسيا نجح في النهاية في وقف العدوان على غزة بعد أيام من اندلاعه وفق معاهدة للهدنة برعاية مصرية، وهو ما أكد استعادة مصر لدورها المحوري في المنطقة.

وكانت الحكومة المصرية قد تغاضت عن الكثير من الأنفاق التي ينقل عبرها الغذاء والدواء والسلاح أيضا وفتحت المعابر مع غزة في بعض الأوقات.[35]
وحتى بعد عزله واعتقاله، هتف من خلف قضبان قفص المحكمة "لبيك يا غزة.. لبيك يا غزة"، وذلك خلال العدوان الإسرائيلي على غزة قبل بدء جلسة محاكمته وعدد من عناصر الإخوان في قضية اقتحام السجون والهروب من سجن وادى النطرون.[36]

حركة تمرد

في نهاية أبريل 2013 انطلقت حركة تمرد وهي حركة تدعو إلي سحب الثقة من مرسي، وكانت نطالبه بانتخابات رئاسية مبكرة وقد قامت الحركة بالدعوة إلى مظاهرات 30 يونيو 2013 مستندة إلى توقيعات تقول أنها جمعتها من (22) مليون مصري.[37]

لعب السيسي دوراً كبيرا في عزل مرسي منذ مهلة القوات المسلحة

حددت القوات المسلحة في 1 يوليو 2013، في بيان لها، مهلة (48) ساعة لتلبية مطالب الشعب في مظاهرات 30 يونيو ، وإلا ستتدخل وتعلن عن «خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها».

وذكر البيان الذي أذيع في التليفزيون الرسمي أن الساحة المصرية شهدت، أمس مظاهرات، وخروجاً لشعب مصر العظيم ليعبر عن رأيه وإرادته بشكل سلمي وحضاري غير مسبوق، و«رأى الجميع حركة الشعب المصري وسمعوا صوته بأقصى درجات الاحترام والاهتمام»، مشددًا على أنه «من المحتم أن يتلقى الشعب رداً على حركته، وعلى ندائه من كل طرف يتحمل قدراً من المسؤولية في هذه الظروف الخطرة المحيطة بالوطن».

وقالت القوات المسلحة في بيانها إنها «لن تكون طرفاً في دائرة السياسة أو الحكم، ولا ترضى أن تخرج عن دورها المرسوم لها في الفكر الديمقراطي الأصيل النابع من إرادة الشعب»، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن «الأمن القومي للدولة معرض لخطر شديد إزاء التطورات التي تشهدها البلاد، وهو يلقى علينا بمسؤوليات كل حسب موقعه، للتعامل بما يليق من أجل درء هذه المخاطر».

وأضافت أنها «استشعرت القوات المسلحة مبكراً خطورة الظرف الراهن، وما تحمله طياته من مطالب للشعب المصري العظيم، ولذلك فقد سبق أن حددت مهلة أسبوعاً لكل القوى السياسية بالبلاد للتوافق والخروج من الأزمة إلا أن هذا الأسبوع مضى دون ظهور أي بادرة أو فعل، وهو ما أدى إلى خروج الشعب بتصميم وإصرار، وبكامل حريته على هذا النحو الباهر، الذي أثار الإعجاب والتقدير والاهتمام على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي».

وأكدت القيادة العامة في القوات المسلحة أن «ضياع مزيد من الوقت لن يحقق إلا مزيدًا من الانقسام والتصارع، الذي حذرنا وما زلنا نحذر منه»، معتبرة أن الشعب «عانى ولم يجد من يرفق به أو يحنو عليه، وهو ما يلقي بعبء أخلاقي ونفسي على القوات المسلحة، التي تجد لزاماً أن يتوقف الجميع عن أي شيء بخلاف احتضان هذا الشعب الأبي، الذي برهن على استعداده لتحقيق المستحيل إذا شعر بالإخلاص والتفاني من أجله».
وقالت القوات المسلحة إنها «تعيد وتكرر الدعوة لتلبية مطالب الشعب، وتمهل الجميع 48 ساعة كفرصة أخيرة لتحمل أعباء الظرف التاريخي، الذي يمر به الوطن، والذي لن يتسامح أو يغفر لأي قوى تقصر في تحمل مسؤولياتها».
وأعلن البيان أنه «إذا لم تتحقق مطالب الشعب خلال المهلة المحددة سوف يكون لزاماً على القوات المسلحة استناداً لمسؤوليتها الوطنية والتاريخية، واحتراماً لمطالب شعب مصر العظيم أن تعلن عن خارطة مستقبل، وإجراءات تشرف على تنفيذها بمشاركة جميع الأطياف والاتجاهات الوطنية المخلصة بما فيها الشباب، الذي كان ولا يزال مفجراً لثورته المجيدة، ودون إقصاء أو استبعاد لأحد». ووجه البيان «تحية تقدير وإعزاز إلى رجال القوات المسلحة المخلصين الأوفياء، الذين كانوا ولا يزالون متحملين مسؤوليتهم الوطنية تجاه شعب مصر العظيم بكل عزيمة وإصرار وفخر واعتزاز».[38]

عزله[2]

اندلعت مظاهرات حاشدة مطالبة برحيله، وفي اليوم التالي أصدرت قيادات القوات المسلحة بيانًا اعتبرته قوى المعارضة بأنه إنذارًا لمرسي بالتنحي وهو مخالفا لتدخل العسكر في السياسة. وأصدرت الرئاسة بيانًا في الساعات الأولى من 22 يوليو قالت فيه أنها ترى أن بعض العبارات في بيان الجيش "تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في حدوث إرباك للمشهد الوطني المركب".[39] استمرت فترة رئاسته حتى عزلته القوات المسلحة في 3

[2] اعتادت الدول والمواقع الإخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي على استخدام كلمة "الانقلاب" للتعبير عن الثورة على محمد مرسي وعزله يوم 3 يوليو 2013، ولكن بعد فترة عادت تلك المواقع والدول المؤيدة أو المتعاطفة مع مرسي للتعبير الصحيح وهو ثورة الشعب عليه في 30 يونيو التي انحازت لها القوات المسلحة المصرية.

يوليو 2013، واتخذت عدة إجراءات أخرى عُرفت بخارطة الطريق، وذلك بعد مظاهرات 30 يونيو.

ردود الفعل بعد عزله

الأمم المتحدة: أصدر مارتن نيسركي المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة بياناً أوضح فيه أن بان كي مون يتابع "عن كثب وبقلق" التطورات السريعة في مصر ، وأكد أنه يقف مع تطلعات الشعب المصري.

الاتحاد الأوروبي: أعربت المفوضة العليا للشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي كاترين آشتون عن أملها بأن تكون الإدارة الجديدة في مصر شاملة بشكل كامل، وأكدت على أهمية ضمان الاحترام الكامل للحقوق الأساسية والحريات وسيادة القانون. وعبرت آشتون في بيان لها عن إدانتها الشديدة لكل أعمال العنف، وقدمت التعازي لعائلات الضحايا، وحثت قوات الأمن على بذل كل ما في وسعها لحماية أرواح وسلامة المواطنين المصريين. ودعت آشتون كل الأطراف على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، مشيرة إلى أن الاتحاد الأوروبي يبقى ملتزما بشكل قاطع بدعم الشعب المصري في تطلعاته إلى الديمقراطية ونظام الحكم الشامل للجميع.

الولايات المتحدة: دعا الرئيس الأميركي باراك أوباما "الحكم العسكري المصري إلى إعادة جميع السلطات سريعا وبشكل مسؤول إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطيا من خلال عملية مفتوحة وشفافة". وطلب أوباما في بيان بعد اجتماع مع مستشاريه في الأمن القومي بالبيت الأبيض التأكد من أن الحماية مؤمنة لجميع المصريين والمصريات، خصوصا حق التجمع سلميا وحق المحاكمات العادلة والمستقلة أمام المحاكم المدنية، ودعا جميع الأطراف إلى تحاشي العنف والالتفاف من أجل عودة دائمة إلى الديمقراطية في مصر. وأعلن الرئيس الأميركي أنه سيطلب من الوكالات والوزارات المعنية درس "التداعيات" الشرعية للوضع الجديد بالنسبة للمساعدة الأميركية التي تدفع سنويا لمصر والتي بموجب القانون الأميركي لا يمكن أن تدفع لبلد جرى فيه انقلاب عسكري.

فرنسا: قال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس إن بلاده تأمل بأن يتم الإعداد للانتخابات في ظل احترام السلم الأهلي والتعددية والحريات الفردية والمكتسبات في العملية الانتقالية كي يتمكن الشعب المصري من اختيار قادته ومستقبله.

السعودية قالت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إن الملك عبد الله بن عبد العزيز أرسل رسالة تهنئة إلى المستشار عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا في مصر الذي عين رئيسا مؤقتا للدولة. وأشاد الملك في رسالته بقيادة القوات المسلحة المصرية "لإخراجها مصر من نفق الله يعلم أبعاده وتداعياته".

الإمارات العربية المتحدة: نقلت وكالة أنباء الإمارات (وام) عن وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان قوله إن الإمارات على ثقة تامة بأن شعب مصر قادر على تجاوز اللحظات الصعبة الحالية التي تمر بها مصر. واعتبر الوزير أن الجيش المصري "أثبت من جديد أنه بالفعل سياج مصر وحاميها ودرعها القوي الذي يضمن لها أن تظل دولة المؤسسات والقانون التي تحتضن كل مكونات الشعب المصري".

الأردن: قال وزير الخارجية الأردني ناصر جودة إن بلاده تحترم إرادة الشعب المصري وتكن احتراما عميقاً للقوات المسلحة المصرية. ونقلت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) عن جوده قوله إن موقف الأردن يقوم دوما على احترام إرادة الشعب المصري وعلى محبته الصادقة. وعبر جودة عن احترام الأردن للقوات المسلحة المصرية ودورها الوطني والمشرف والمحوري الجامع في مصر، وأكد دعم بلاده الكامل والثابت لمصر وشعبها وقيادتها وهي تتولى زمام المسؤولية بشجاعة في هذا الظرف المفصلية.

سوريا: اعتبر الرئيس السوري بشار الأسد أن الاضطرابات التي تشهدها مصر هزيمة "للإسلام السياسي"، وقال في مقابلة مع صحيفة الثورة إن "من

يأتي بالدين ليستخدمه لصالح السياسة أو لصالح فئة دون أخرى سيسقط في أي مكان في العالم".

السودان: قالت وزارة الخارجية السودانية إن ما تم في مصر شأن داخلي يخص شعبها ومؤسساته القومية وقياداته السياسية، وأوضحت أن السودان ظل يتابع باهتمام تطورات الأوضاع السياسية في مصر "انطلاقا من خصوصية العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين ومن باب الحرص على السلم والاستقرار في مصر الذي هو من أمن واستقرار السودان وكل المنطقة العربية والأفريقية". وناشدت الوزارة كل الأطراف في مصر إعطاء الأولوية للحفاظ على استقرار وأمن مصر وسلامة ووحدة شعبها وتفويت الفرصة على المتربصين بها.

فلسطين: قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس إن بلاده لا تتدخل فيما يجرى في مصر، وأوضح في مؤتمر صحفي مشترك عقده أمس الأربعاء مع نظيره اللبناني العماد ميشل سليمان، في بيروت أن بلاده ليست فريقا في أي نزاع يقع هنا أو هناك. وأشار إلى أن "الأوضاع في مصر صعبة ومعقدة"، وأعرب عن أمله بتحقق السلامة والأمن والاستقرار في مصر.[40]

المطالبة بعودته

في يوم 28 يوليو 2013 خرج مئات الآلاف من مؤيدي مرسي في ميدان رابعة العدوية مطالبين بعودته رئيسا للبلاد، واصفين ما قام به الجيش انقلابا عسكريا واستمرت المظاهرات لمدة (48) يوما، تعددت فيها أشكال المطالبة بعودة مرسي ، ولكن المظاهرات اتسمت بالسلمية وصرح مرشد الإخوان المسلمين محمد بديع بعبارة:(سلميتنا أقوى من الرصاص)، وهذا ما أيدته وسائل الإعلام الأجنبية، ونفته وسائل الإعلام المحلية واصفة المتظاهرين بأنهم مسلحون. وفي يوم 14 أغسطس من العام نفسه تم فض الاعتصام بالقوة من قبل قوات الأمن المصري، مخلفا حسب المصادر المحلية (628) شهيدا، ولكن الرقم تجاوز حسب المصادر الأجنبية حاجز الخمسة آلاف.[41]

الرئيس السابق مرسي خلف القضبان

في مطلع سبتمبر 2013 أحالت النيابة العامة محمد مرسي لمحكمة الجنايات ووجهت له اتهامات بالتحريض على القتل وأعمال العنف خلال المظاهرات التي جرت أمام قصر الاتحادية الرئاسي نهاية عام 2012، وشهدت أعمال عنف بين أنصار محمد مرسي ومعارضيه أسفرت عن مقتل سبعة أشخاص على الأقل.

وحسب تقارير إعلامية فقد رفض مرسي الرد على أسئلة المحققين، متمسكا بكونه الرئيس الشرعي المنتخب للبلاد، وإنه لا يمكن محاكمته إلا بمقتضى أحكام الدستور.[42] وفي يوم الثلاثاء 17 فبراير 2015م أحالت النيابة العامة الدكتور محمد مرسي إلى محكمة عسكرية لأول مره منذ بدء محاكمته في 4 نوفمبر 2013م وبعد ساعات قليلة من الإعلان عن إحالة محمد مرسي إلى القضاء العسكري، تم الإعلان عن استبعاده من المحاكمة أمام القضاء العسكري. يوم الثلاثاء 21 أبريل 2015 أصدرت المحكمة حكما بالسجن لمدة 20 سنة [43]. يوم السبت 18 يونيو 2016 أصدرت المحكمة حكما بالسجن لمدة 15 سنة في قضية تهمة التخابر مع قطر إلى جانب السجن المؤبد.[44]

رسائله للشعب من وراء القضبان

وجه الرئيس السابق مرسي عدة رسائل للشعب المصري من معتقله، وكأنه لايزال على كرسي الحكم، وكانت آخر رسالة نشرت على صفحته الرسمية في فيسبوك في 25 أكتوبر 2014 وكان نصها:

شعب مصر العظيم
أهنئكم بالعام الهجري الجديد والوطن في ذروة ثورته، وشبابه في أوج عزمهم ونفاذ كلمتهم، أهنئكم وقد أثلج صدري استمرار ثورتكم ضد هذا الانقلاب الكسيح وقياداته الذين يريدون إخضاع الوطن وهيهات لهم ذلك، خائفين من مصير أسود عقابا لهم على ما اقترفته أيديهم من جرائم في حق هذا الشعب العظيم.
ولا يفوتني أن أعلن بكل وضوح أنني قد رفضت ولا زلت أرفض كل محاولات التفاوض على ثوابت الثورة ودماء الشهداء، تلك المحاولات الهادفة إلى أن يستمر المجرمون وينعموا باستعباد شعب لم يستحقوا يوما الانتماء له، وإنني كذلك أشدد تعليماتي لكل الثوار الفاعلين على الأرض بقياداتهم ومجالسهم وتحالفاتهم ورموزهم ومفكريهم وطلابهم أنه "لا اعتراف بالانقلاب، لا تراجع عن الثورة، ولا تفاوض على دماء الشهداء".
كل عام وأنتم ثوار وأنتم أحرار، أما أنا فإن يقيني بفضل الله لا يتزعزع في نصر الله لثورتنا وثقتي لا تهتز في عزائمكم المتوقدة وبأسكم الشديد.
وإن شاء الله لن أغادر سجني قبل أبنائي المعتقلين ولن أدخل داري قبل بناتي الطاهرات المعتقلات وليست حياتي عندي أغلى من شهداء الثورة الأبرار وقد استقت عزمي من عزم الشباب المبدع في كل ميادين الثورة وجامعاتها، ولم ولا ولن أنسى أبنائي من المجندين الشهداء الذين يطالهم غدر الغادرين بعد أن أحال الانقلاب الوطن إلى بحور جراح أعلم أن الثورة طبيبها، وأن القصاص منتهاها ... فاستبشروا خيرا واستكملوا ثورتكم والله ناصر الحق ولن يتركم أعمالكم.
وإن شاء الله نلتقي قريبا والثورة قد تمت كلمتها وعلت إرادتها.

وتفاوت ردود المتابعين على الرسالة، حيث جلبت سخرية المعارضين له واستدرت عطف المؤيدين.[45]

https://youtu.be/iL5o09bt4fA

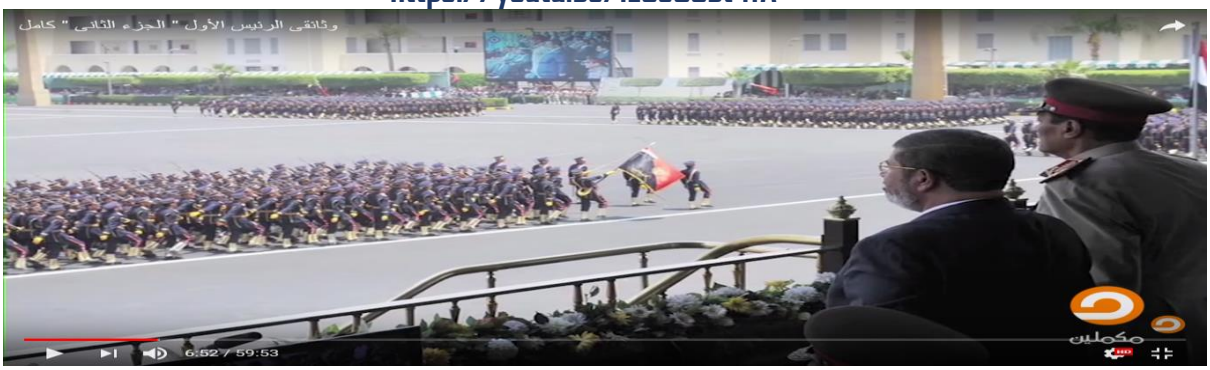

https://youtu.be/Ks01Yj9WZk0

https://youtu.be/GN7c5Me-LRE

https://youtu.be/r-gqlqpL0Ic

https://youtu.be/6wk_MQ5LAW8

https://youtu.be/7wyUHGukJaM

https://youtu.be/z7EKgrHJXsk

https://youtu.be/g1UD5-WFG7A

مصادر

1. ^ "السيرة الذاتية لرئيس مصر الجديد محمد مرسي". العربية نت. اطلع عليه بتاريخ 24 يونيو، 2012..
2. ^ Barakat, Dana؛ Sullivan, Thomas (26 August 2013). "Jordan Bolstered by Egyptian, Syrian Chaos". Sharnoff's Global Views. اطلع عليه بتاريخ 30 August 2013.
3. ^ مرسي رئيساً لمصر رسمياً بـ 51,7% من الأصوات *جريدة الاتحاد - تاريخ النشر 25 يونيو 2012 - تاريخ الوصول 5 يوليو 2013*
4. ^ مرشح الاخوان المسلمين محمد مرسي اول رئيس لمصر بعد مبارك أ ف [، تاريخ الولوج 24 يونيو 2012
5. ^ محمد مرسي من معتقلات مبارك لقصر الرئاسة شبكة صدفة، تاريخ الولوج 24 يونيو 2012
6. ^ محمد مرسي اول رئيس لمصر بعد مبارك عن CNBC عربية، تاريخ الولوج 24 يونيو 2012
7. ^ "تليجراف": أعداد المصريين في مظاهرات 30 يونيو تتجاوز من خرجوا لإسقاط "مبارك"
8. ^ خبراء: أعداد المتظاهرين المطالبين برحيل مرسى يتجاوز 17 مليونا
9. ^ مصدر عسكري لـ"الفرنسية": اليوم أكبر تظاهرات في تاريخ مصر.. وعدد المتظاهرين بضعة "ملايين"
10. ^ "الإخوان"تعلن انتهاء عضوية" مرسى"بالجماعة والحرية والعدالة
11. ^ زوجة رئيس الجمهورية: أنا خادمة الشعب الأولى، إخوان أون لاين
12. ^ عائلة مرسى تؤكد: سنعيش حياة طبيعية كأي مواطن مصري.. الزوجة ترفض لقب السيدة الأولى وتستكمل أنشطتها الخيرية بعيدًا عن السياسة.. والابن الأصغر لوالده: سنثور عليك إن خالفت الثورة أو لم تأتِ بحق الشهداء، اليوم السابع
13. ^ تعدى إلى الأعلى ل:/ ب ت ث رؤية الإخوان المسلمين لتشكيلة الحكومة في مصر، برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة، 29 يناير 2012
14. ^ مقالة في جريدة الجارديان البريطانية
15. ^ تعدى إلى الأعلى ل:/ ب الدكتور محمد مرسي عضو مجلس الشعب في حوار خاص، إخوان أون لاين، 11 سبتمبر 2003
16. ^ مرسي يدخل الإعادة رغم التفوق الكاسح على منافسيه، إخوان أون لاين، 2 ديسمبر 2005
17. ^ عرف بصاحب أشهر استجواب في مجلس الشعب عن حادثة قطار الصعيد العربية. نت تاريخ الولوج 24 يونيو 2012
18. ^ "شورى الإخوان"يسمي د. مرسي رئيسًا" للحرية والعدالة". إخوان أون لاين، 2011-4-30. وصل لهذا المسار في 1 مايو 2011.
19. ^ اللائحة الداخلية لحزب الحرية والعدالة موقع حزب الحرية والعدالة، تاريخ الولوج 24 يونيو 2012.
20. ^ اعتقال مرسي والعريان ومئات الإخوان لتضامنهم مع القضاة، إخوان أون لاين، 18 مايو 2006
21. ^ 500 معتقل من الإخوان المسلمين في يوم نصرة القضاة، إخوان أون لاين، 18 مايو 2006
22. ^ إخوان أون لاين
23. ^ من هو محمد مرسي مرشح الإخوان لرئاسة مصر؟ سي إن إن عربية، تاريخ الولوج 24 يونيو 2012

24. ^ د. محمد مرسي يجيب على رسالة والدة الشهيد محمد مصطفى على يوتيوب- قناة النهار - لقاء محمود سعد - 27 مايو 2012
25. ^ بيان من حزب الحرية والعدالة. الموقع الرسمي لحزب الحرية، 2012-4-8. الولوج 8 أبريل 2012
26. ^ الإخوان: مرسي سيحمل مشروع النهضة في السباق الرئاسي بعد استبعاد الشاطر
27. ^ الإخوان: سننافس بـ«مرسي» على الرئاسة.. واستبعاد «الشاطر» أصابنا بالدهشة
28. ^ "مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي رئيسا جديدا لمصر". FRANCE 24. اطلع عليه بتاريخ 24 يونيو، 2012..
29. ^ بعد أكثر من تأجيل: لجنة الانتخابات تعلن مرسي رئيسا لمصر دويتشه فيله، تاريخ الولوج 24 يونيو 2012
30. ^ محمد مرسي يستقيل من جميع مناصبه في جماعة الإخوان المسلمين وحزبها القبس، تاريخ الولوج 24 يونيو 2012
31. ^ اليوم السابع | القاهرة تحتضن القمة الإسلامية الثانية عشرة
32. ^ مرسي يرأس أولى جلسات اليوم الثاني للقمة الإسلامية
33. ^ محمد مرسي يصل إلى إيران لحضور قمة دول عدم الانحياز
34. ^ قمة عدم الانحياز تبدأ أعمالها بطهران
35. ^ مأزق حماس بعد عزل مرسي
36. ^ الجزيرة مباشر - Mubasher
37. ^ حركة تمرد
38. ^ مصر تحبس أنفاسها قبيل انتهاء مهلة الجيش
39. ^ "الرئاسة المصرية تتحفظ على بيان قيادات الانقلاب العسكري الجيش وأنباء عن استقالة وزير الخارجية". بي بي سي عربي. 2013-07-02. اطلع عليه بتاريخ 2013-07-02.
40. ^ ردود فعل دولية متلاحقة بعد عزل مرسي
41. ^ لماذا تضاربت أرقام ضحايا فض اعتصام رابعة؟
42. ^ الرئيس المصري محمد مرسي
43. ^ (بالعربية) مصر: سجن الرئيس السابق محمد مرسي لمدة 20 سنة شمس فم 21 أبريل 2015
44. ^ العربية دوت نت.
45. ^ قراءة في رسالة مرسي الجديدة

الفصل الثاني

محمد مرسي في انتخابات الرئاسة !

1. انتخابات الرئاسة المصرية 2012[3]

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

انتخابات الرئاسة المصرية	
لسنة 2012	
البلد	مصر
التاريخ	2012
عدد الناخبين	أكثر من 50 مليون[1]
عدد الأصوات المرفوضة	406,720
عدد الأصوات المقبولة	23,265,516
عدد المترشحين	13
منصب	رأس الدولة
نتيجة الدور الأول	• محمد مرسي(24.78%) • أحمد شفيق(23.66%) • حمدين صباحي(20.72%)
الدور الثاني	
 محمد مرسي	 أحمد شفيق
حزب الحرية والعدالة	مترشح مستقل
13,230,131صوت 51.73 %	12,347,380صوت 48.27 %
الرئيس الخارج]]المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة مؤقتة[[	الرئيس المنتخب محمد مرسي

انتخابات الرئاسة المصرية للعام 2012 هي ثاني انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر، وأول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير. أقيمت الجولة الأولى من الانتخابات يومي 23 و24 مايو من عام 2012، وأقيمت الجولة الثانية يومي 16 و17 يونيو. وقد تم تحديد مواعيد الانتخابات طبقًا لما أعلنته اللجنة العليا

[3] https://ar.wikipedia.org/wiki/انتخابات_الرئاسة_المصرية_2012

للانتخابات؛ بعد استجابة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة لطلب تسريع نقل السلطة جراء المظاهرات بشارع محمد محمود في نوفمبر من عام 2011.[2] أسفرت جولة الإعادة في الانتخابات عن فوز مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي بنسبة 51.73% على منافسه السياسي المستقل أحمد شفيق الحاصل على نسبة 48.27%.

قبل اندلاع ثورة 25 يناير 2011، انتقد سياسيون وحقوقيون بشدة المواد 76 و77 و88 من الدستور المصري وطالبوا بتعديلها.[3] فاعتبرت القوى السياسية أن المادة 76 تضع قيودا يستحيل تنفيذها للترشح لرئاسة الجمهورية، وطالبت بتعديل المادة 77 التي تتيح لرئيس الجمهورية بالترشح لمدد أخرى، وكذلك طالبت بتعديل المادة 88 لتوفير إشراف قضائي كامل على الانتخابات.[4] للتغلب على هذه الشروط التي اعتبرها السياسيون تعجيزية، قدم الكاتب محمد حسنين هيكل في 28 أكتوبر 2009 اقتراحًا بإنشاء مجلس من الخبراء - مثل عمرو موسي ومحمد البرادعي والعالم أحمد زويل وجراح القلب الشهير مجدي يعقوب وحازم الببلاوي ومنصور حسن ومدير المخابرات العامة عمر سليمان - تكون مهمته صياغة دستور جديد والترتيب لانتقال السلطة علي أن يشرف الرئيس مبارك بنفسه علي هذه المرحلة الانتقالية.[5]

بعد نجاح ثورة 25 يناير 2011 وتخلي الرئيس حسني مبارك عن منصبه، وتكليفه للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، قام المجلس بطرح تعديلات دستورية صاغتها لجنة مختصة برئاسة طارق البشري للاستفتاء العام في يوم 19 مارس 2011. وكانت نتيجة الاستفتاء موافقة 77.2 بالمائة من أكثر من 18.5 مليون ناخب شاركوا في هذا الاستفتاء.[6] وهدفت تعديلات الدستور إلى فتح الطريق لانتخابات تشريعية تليها انتخابات رئاسية بما يسمح للجيش بتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة تقوم بصياغة دستور جديد للبلاد.[7] اهتمت هذه التعديلات بمواد الدستور التي كانت محل رفض من قبل السياسيين بالإضافة لمواد أخرى. فتم تعديل ثماني مواد (المواد 75 و76 و77 و88 و93 و139 و148 و189) وإلغاء مادة واحدة (المادة 179).[8]

ومن بين التعديلات الدستورية أن تكون مدة الرئاسة أربع سنوات لا تتكرر إلا مرة واحدة.[6] كما خففت التعديلات من الشروط الواجب توافرها للترشح لمنصب الرئاسة، فبات من السهل أيضًا على المرشحين المستقلين والأحزاب الصغيرة التقدم لانتخابات الرئاسة. وكانت الشروط السابقة تجعل من شبه

المستحيل على من لا ينتمي للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم الترشح.[9] كما تضع التعديلات العملية الانتخابية تحت إشراف قضائي كامل، مستبعدة بذلك وزارة الداخلية التي كثيرًا ما اشتكت المعارضة من تجييشها لصالح الحزب الوطني.[9]
ونصت التعديلات على أن يكون المرشح مصريًا من أبوين مصريين وألا يقل عمره عن أربعين عامًا، ولكنها منعت من يملك جنسية أخرى هو أو أحد والديه أو متزوج من أجنبية حق الترشح للمنصب.[10]

الجدول الزمني للانتخابات

أعلن المستشار فاروق سلطان، رئيس اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة الجدول الزمني الذي وضعته اللجنة لإجراء العملية الانتخابية، وكان على النحو التالي:[11]

- يوم 8 مارس: الإعلان عن فتح باب الترشيح وتسليم نماذج الترشح من مقر اللجنة الجديد بمصر الجديدة
- من 10 مارس وحتى 8 أبريل: تلقي طلبات الترشيح اعتبارًا من التاسعة صباحًا وحتى الثامنة مساءً، عدا اليوم الأخير يكون تلقي الطلبات حتى الثانية ظهرًا.
- يوم 9 أبريل: إعلان اللجنة قائمة مقدمي طلبات الترشيح والمؤيدين من أعضاء مجلسي الشعب والشورى.
- يومي 10 و11 أبريل: لتلقي الاعتراضات من المرشحين على بعضهم من الثامنة صباحا حتى الثامنة مساء.
- يومي 14 و15 أبريل: لتلقي التظلمات على قرارات الاستبعاد من الترشيح.
- يوم 16 أبريل: البت في التظلمات المقدمة.
- يوم 26 أبريل: إعلان القائمة النهائية للمرشحين وتحديد موعد بدء الحملة الانتخابية.
- يوم 30 أبريل: بدأ الحملات الانتخابية للمرشحين المقبولين، على أن تنتهي في 20 مايو أي مدة الحملات 21 يومًا.
- من 11 حتى 17 مايو: إجراء انتخابات المصريين بالخارج في 7 أيام.
- يومي 23 و24 مايو: الانتخابات في داخل مصر.

- يوم 26 مايو: انتهاء عمليات فرز الصناديق بالداخل وإرسال المحاضر من اللجان العامة إلى لجنة الانتخابات الرئاسية.
- حتى يوم 27 مايو: تقدم الطعون على قرارات اللجان العامة في اليوم التالي للقرار المطعون فيه.
- يوم 29 مايو: إعلان النتيجة النهائية للانتخابات وإخطار الفائز بالرئاسة، حيث حددت اللجنة أن يتم البت فيما يرد من طعون بشأن أعمال اللجان العامة وقراراتها خلال ثلاثة أيام.
- يوم 30 مايو: في حالة وجود إعادة بانتخابات الرئاسة حددت اللجنة يوم 30 مايو لبدء الحملة الانتخابية لمن يخوضون الإعادة، وتنتهي الحملة الانتخابية في الثانية عشرة ظهر يوم 15 يونيو.
- من 3 حتى 9 يونيو: انتخابات المصريين بالخارج في الإعادة لمدة 7 أيام.
- يومي 16 و17 يونيو: انتخابات الإعادة في داخل مصر.
- يوم 18 يونيو: انتهاء الفرز لانتخابات الإعادة.
- يوم 19 يونيو: تلقي الطعون.
- يوم 21 يونيو: البت في الطعون وإعلان النتيجة النهائية وإخطار الفائز بالرئاسة.

المرشحون [مرشحون رسميًا]

أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية قائمة المتقدمين بطلبات الترشح لرئاسة جمهورية مصر العربية لعام 2012، وهم بحسب الترتيب الأبجدي:[12]

المرشحون				
الاسم	حزبي / مستقل	تاريخ الترشح	طريقة الترشح	الرمز الانتخابي
أبو العز الحريري[13]	حزب التحالف الشعبي الاشتراكي [14]	13مارس 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	الهرم
أحمد شفيق[15]	مستقل، آخر رئيس وزراء لمصر في عهد حسني مبارك.[14]	5أبريل 2012	مؤيدًا من 62,192 ناخبًا	السلم
حسام خير الله[16]	حزب السلام الديمقراطي [14]	22مارس 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	السيارة

حمدين صباحي[17]	مستقل، مؤسس حزب الكرامة	6أبريل 2012	مؤيدًا من 42,525 ناخبًا.[14]	النسر
خالد علي[18]	مستقل، [14] ناشط عُمالي	8أبريل 2012	مؤيدًا من 32 نائبًا منتخبًا بالبرلمان	الشجرة
عبد الله الأشعل[19]	حزب الأصالة	8أبريل 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان [14]	البلطة
عبد المنعم أبو الفتوح[20]	مستقل، الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب	29مارس 2012	مؤيدًا من 43,066 ناخبًا.[14]	الحصان
عمرو موسى[21]	مستقل، أمين عام جامعة الدول العربية السابق	23مارس 2012	مؤيدًا من 43,906 ناخبًا.[14]	الشمس
محمد سليم العوا[22]	مستقل، الأمين العام السابق للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين	4أبريل 2012	مؤيدًا من 30 نائبًا منتخبًا بالبرلمان	المظلة
محمد فوزي عيسى [23]	حزب الجيل الديمقراطي	16مارس 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	كاميرا فيديو
محمد مرسي[24]	حزب الحرية والعدالة	8أبريل 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	الميزان
محمود حسام [25]	مستقل، رئيس حزب البداية	2أبريل 2012	مؤيدًا من 37,250 ناخبًا	النجمة
هشام البسطويسي[26]	حزب التجمع	1أبريل 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	ساعة اليد

مرشحون مستبعدون

استبعدت لجنة الانتخابات عشرة مرشحين استبعاداً نهائياً لأسباب مختلفة.[27]

المستبعدون				
الاسم	حزبي / مستقل	تاريخ الترشح	طريقة الترشح	سبب الاستبعاد
إبراهيم الغريب[22]	مستقل	4أبريل 2012	مؤيدًا من 32,162 ناخبًا	رصيده لا يبلغ النصاب القانوني، وحصوله على الجنسية الأمريكية.

أحمد عوض الصعيدي [28]	حزب مصر القومي	13مارس 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	وجود نزاع قانوني على رئاسة الحزب
أشرف بارومة[29]	حزب مصر الكنانة	8أبريل 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	تهرب من أداء الخدمة العسكرية
أيمن نور[30]	حزب غد الثورة	6أبريل 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	لم يحصل على حكم من محكمة الجنايات برد الاعتبار في قضية تزوير توكيلات حزب الغد
حازم صلاح أبو إسماعيل[31]	مستقل، داعية إسلامي ومحامي	30مارس 2012	مؤيدًا من 152,835 ناخبًا و47 نائبًا منتخبًا بالبرلمان	حصول والدته على الجنسية الأمريكية
حسام خيرت [32]	حزب مصر العربي الاشتراكي	8أبريل 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	وجود نزاع قانوني على رئاسة الحزب
خيرت الشاطر[15]	مستقل، نائب مرشد الإخوان المسلمون السابق	5أبريل 2012	مؤيدًا من 277 نائبًا منتخبًا بالبرلمان	صدور العفو عقوباته التكميلية لا يكفي ليمارس حق الترشح والانتخاب
عمر سليمان [33]	مستقل، نائب الرئيس السابق	8أبريل 2012	مؤيدًا من 49,389 ناخبًا	توكيلات محافظة أقل من المطلوب
ممدوح قطب [34]	حزب الحضارة	7أبريل 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	انسحاب أعضاء البرلمان كلهم عن الحزب
مرتضى منصور[33]	حزب مصر القومي	8أبريل 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	وجود نزاع قانوني على رئاسة الحزب

مرشحون تراجعوا عن الترشح

محمد البرادعي

منصور حسن

اختار عدد من السياسيين، من بينهم محمد البرادعي ومنصور حسن وباسم خفاجي، التراجع عن خوض غمار الانتخابات لأسباب مختلفة.
كان يُفترض على نطاق واسع أن يخوض محمد البرادعي، المدير السابق لوكالة الطاقة الذرية، غمار الانتخابات الرئاسية بعد نجاح ثورة 25 يناير. وقد أعلن بالفعل في يوم 9 مارس 2011 عن نيته التقدم بأوراق ترشحه بمجرد فتح باب الترشح.[35]، إلا أنه أعلن في 14 يناير 2012 عن انسحابه من الترشح، وذلك لما وصفه بالتخبط في الفترة الانتقالية وغياب أجواء الديمقراطية في مصر تحت قيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.[36]
عاد منصور حسن للظهور بقوة على الساحة السياسية المصرية بعد أن انُتخب رئيسًا للمجلس الاستشاري الذي أنشأه المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 8 ديسمبر 2011.[37] ثم أعلن منصور في 7 مارس 2012 عن نيته خوض غمار الانتخابات الرئاسية.[38] رحب حزب الوفد بترشحه وأعلن دعمه له.[39] إلا أن أعلن منصور عن تراجعه عن الترشح للانتخابات في 25 مارس.[40] وعن عن أسباب انسحابه، قال أن جماعة الإخوان المسلمون تراجعت عن تأييده بالرغم من تأكيدات سابقة بدعمه.[41]
وكان المفكر الإسلامي باسم خفاجي قد أعلن في 8 أبريل 2012 تراجعه كذلك عن الترشح للانتخابات، داعيًا "المرشحين الإسلاميين إلى التوحد خلف مرشح واحد منهم بعد ظهور أسماء من النظام السابق رفضتهم الثورة".[42]

1. أحمد شفيق[4]

تقدم أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهد محمد حسني مبارك، للانتخابات مستقلًا مؤيدًا من 62,192 مواطنًا.[43] ولكن لجنة الانتخابات استبعدته بموجب قانون العزل السياسي الذي صدّق عليه المجلس العسكري يوم 24 أبريل

[4] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%B4%D9%81%D9%8A%D9%82

2012،[44] ثم أعادته بعد يومين بعد أن طعن أمام اللجنة على القانون مستنداً إلى أن القانون الجديد غير دستوري.[45] وبعد عودته، وجهت له عدة اتهامات بالفساد وإهدار المال العام من بينها اتهام عصام سلطان النائب بمجلس الشعب.[46][47] ونفى شفيق هذه الاتهامات.[48]

ركز شفيق في دعايته على قدرته على إعادة الأمن للشارع سريعًا، واستطاع أن يجذب أنظار الناخبين من خلال إعلاناته المشوقة مثل لافتات الطرق التي حملت كلمة "الرئيس" فقط لمدة طويلة وجاءت بعدها صور شفيق وشعاره ورقمه الانتخابي.[49] عارض عدد من التيارات السياسية - منها التيار الإسلامي - ترشح شفيق، ووصفته هذه التيارات بأنه من فلول النظام السابق.[50] ومن جانبه تبادل شفيق الاتهامات مع الإسلاميين ووصف مسئول حملته السباق الانتخابي بأنه منافسة ضد "الرايات السوداء" قاصدًا التيار الإسلامي.[51]

الفريق أحمد محمد شفيق زكي وشهرته أحمد شفيق (25 نوفمبر من عام 1941 [3]) هو رئيس وزراء مصر من 29 يناير 2011[3] إلى 3 مارس 2011 [4][5]، وقبل رئاسة مجلس الوزراء كان وزيرًا للطيران المدني وذلك منذ عام 2002.[3] ترشح كمستقل لانتخابات الرئاسة المصرية 2012،[6] ولكن لجنة الانتخابات استبعدته بموجب قانون مباشرة الحقوق السياسية المعروف باسم قانون العزل السياسي الذي صدّق عليه المجلس العسكري يوم 24 أبريل 2012،[7] ثم أعادته بعد يومين بعد أن طعن أمام اللجنة على القانون مستنداً إلى أن القانون الجديد غير دستوري.[8] ولكنه خسر الانتخابات بعد خوض جولة الإعادة أمام محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي للإخوان المسلمين، ثم اتجه بعدها مباشرة إلى الإمارات ليشغل منصب المستشار السياسي لرئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.[1] وهو حاليًا مطلوب للعدالة بتهم متعلقة بالفساد المالي والإداري.[9][10][11][12]

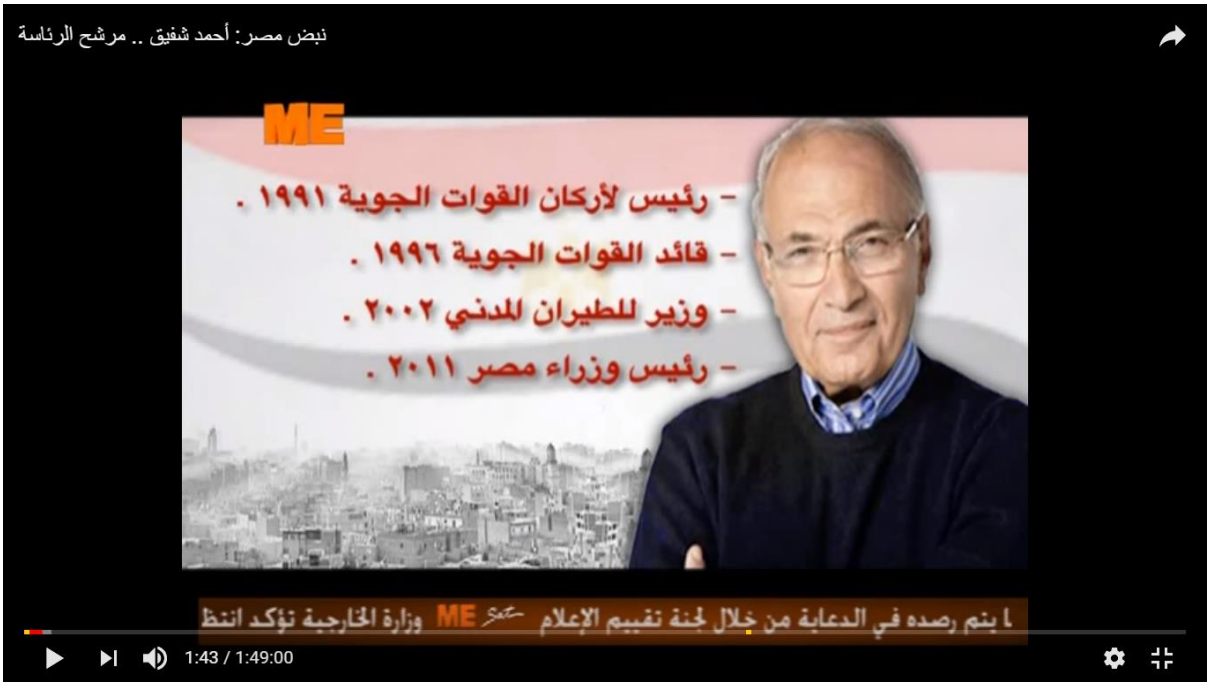

https://youtu.be/PtORoDhlAdc

2. حمدين صباحي[5]

مع أن حمدين صباحي هو مؤسس حزب الكرامة الناصري ولكنه ترشح مستقلًا ومؤيدًا من 42,525 مواطن.[52] رفعت حملته الانتخابية شعار «صباحي... واحد منا»، كما أنه كان دائم التذكير أنه ينتمي إلى أسرة من الفلاحين للتدليل على قربه من المواطن البسيط.[53] ولذلك ركز برنامجه الانتخابي على محاربة الفقر ودعم أبناء الطبقة المتوسطة والفلاحيين.[54]

تصاعدت شعبيته بسرعة كبيرة خلال الأسبوعين الأخيرين قبل بداية التصويت.[53] فحاز على تأييد العديد من رموز التيار الناصري ومن بينهم عبد العظيم المغربي،[55] بالإضافة إلى عبد الحكيم عبد الناصر أصغر أبناء الزعيم جمال عبد الناصر.[56] كما أيده العديد من الشخصيات العامة، فكان الأكثر شعبية بين الفنانين بحسب جريدة الوفد والذي كان من ضمنهم صلاح السعدني وخالد الصاوي وفردوس عبد الحميد ونبيل الحلفاوي وخالد صالح

5 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86_%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D9%8A

وخالد النبوي والمخرج خالد يوسف الذي رافقه يوم الإدلاء بصوته.[57] وأيدته كذلك والدة خالد سعيد والأدباء بهاء طاهر وعلاء الأسواني ويوسف القعيد وشاعر العامية عبد الرحمن الأبنودي والناشط السياسي أحمد حرارة.[56][58]

https://youtu.be/yVLMq7Mn_i4

3. عبد المنعم أبو الفتوح[6]

شعار دعم حملة عبد المنعم أبو الفتوح الانتخابية

عبد المنعم أبو الفتوح هو عضو سابق بمكتب إرشاد الإخوان المسلمين تم فصله من الجماعة وذلك لإعلانه الترشح لرئاسة الجمهورية بالمخالفة لقرار مجلس الشورى الجماعة الرافض لخوض الانتخابات.[59] ولكن تراجع الإخوان عن قرار عدم خوض الانتخابات لاحقًا وقدموا محمد مرسي للترشح.
نجح أبو الفتوح، الناقد العلني لسياسات المجلس الأعلى للقوات المسلحة والنظام السابق، في تشكيل ائتلاف متنوع التوجهات لدعمه. فدعمه مجموعة من الشخصيات الشبابية الثورية مثل وائل غنيم[60] وبلال فضل.[61]

6 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B9%D9%85_%D8%A3%D8%A8%D9%88_%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD

كما حاز أيضا على تأييد العناصر الأكثر محافظة مثل حزب النور والدعوة السلفية.[62] وانضم كذلك حزب الوسط[63] وحزب البناء والتنمية الذراع السياسي لجماعة الإسلامية لمجموعة مؤيديه.

عبد المنعم أبو الفتوح عبد الهادي وشهرته عبد المنعم أبو الفتوح المرشح لانتخابات رئاسة الجمهورية 2012، والأمين العام لاتحاد الأطباء العرب[1] ومدير عام المستشفيات بالجمعية الطبية الإسلامية وكان أحد القيادات الطلابية في السبعينات وعضوا سابقا بمكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين في مصر حتي شهر مارس 2011 . اشتهر وسط القوى السياسية الأخرى ووسط العديد من أفراد الإخوان المسلمين بأنه من أكثر الإخوان المنفتحين والأكثر جرأة وشراسة في معارضة الحكومة، وهو رائد جيل التجديد داخل الجماعة، وهو الآن وكيل مؤسسي ورئيس حزب مصر القوية.

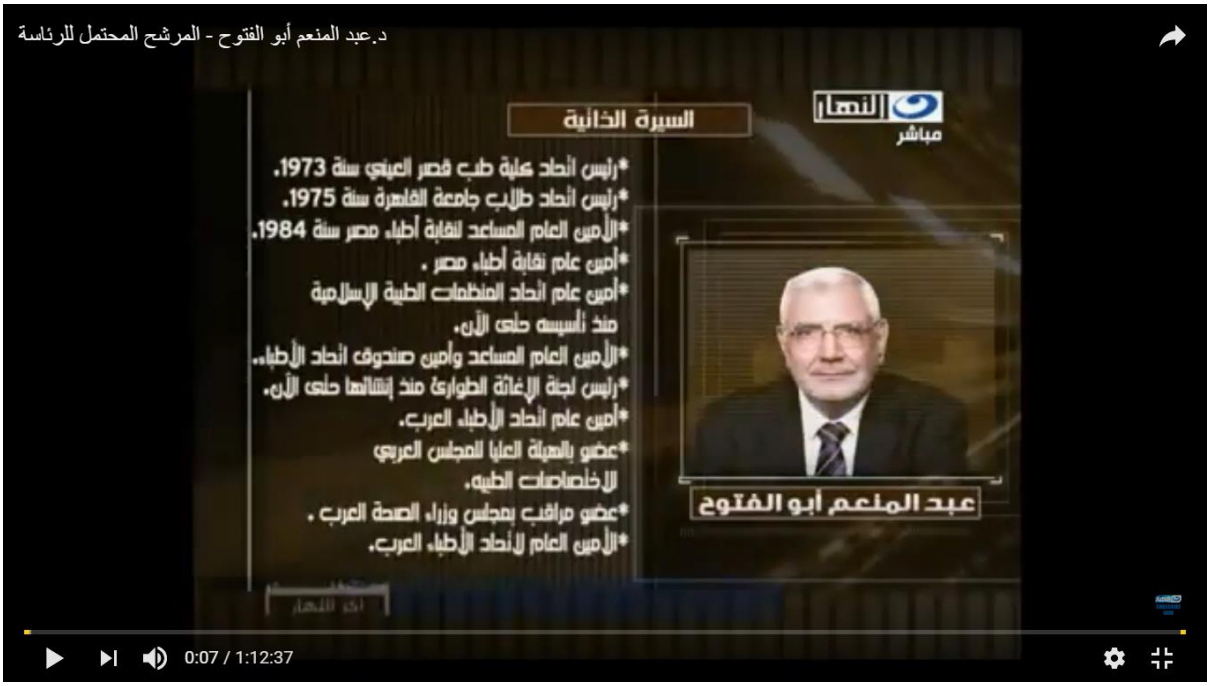

https://youtu.be/9plvZVZkoek

4. عمرو موسى[7]

كشف عمرو موسى، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية في 27 نوفمبر 2011 عن نيته خوض الانتخابات الرئاسية.[64] وقرر حزب الوفد دعمه بعد انسحاب منصور حسن من السباق الانتخابي.[65] دعا موسى لاعتماد النظام رئاسي بالرغم من مطالبة باقي المرشحين بالنظام نصف رئاسي، فيما تدعو جماعة الإخوان المسلمين إلى اعتماد النظام البرلماني لاحقًا بعد المرور بفترة انتقالية من النظام النصف رئاسي.[66] وأعلن موسى عن برنامجه الانتخابي يوم 18 أبريل 2012 من عزبة الهجانة بالقاهرة، أحد أكثر المناطق العشوائية فقراً وتهميشاً. ويركز البرنامج على تنفيذ ثلاثة مشروعات اقتصادية عملاقة لخلق خريطة اقتصادية جديدة لمصر من خلال تحويل الممر الملاحي لقناة السويس إلى مركز عالمي للتجارة والصناعة والخدمات اللوجستية للسفن، وتنمية سيناء تنمية شاملة، وتنمية الساحل الشمالي الغربي وإنشاء تجمعات عمرانية جديدة فيه.[67][68]

قدم موسى نفسه بأنه «رجل دولة»، معتمدًا على خبرته الطويلة في العمل السياسي.[69] كما أبرز مكانته الدبلوماسية الدولية مصرحًا أنه يستطيع انتشال مصر من أزمتها الاقتصادية عن طريق اتصالاته الهاتفية مع زعماء ورؤساء دول العالم.[70] وتعهد بعدم الترشح لدورة رئاسية ثانية إن فاز بالانتخابات.[71] فيما يصفه معارضوه بأنه من ضمن فلول نظام مبارك وذلك لكونه وزيرًا للخارجية منذ 1991 وحتى 2001.[72] من جانبه يرفض موسى ذلك تماما ويفتخر بالسنوات العشر التي قضاها في الخارجية ويصفها بالمليئة بالإنجازات لخدمة مصالح مصر.[73]

[7] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%85%D8%B1%D9%88_%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%89

عمرو محمود أبو زيد موسى من مواليد 3 أكتوبر 1936 بالقاهرة، لعائلة سياسية تنتمي إلى محافظتي القليوبية والغربية، كان والده محمود أبو زيد موسى نائباً في مجلس الأمة عن حزب الوفد ولذا فقد سلك عمرو موسى السياسة وأصر على الالتحاق بكلية الحقوق منذ صغره، وبالفعل التحق بها وحصل على إجازة في الحقوق من جامعة القاهرة 1957 والتحق بالعمل بالسلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية المصرية عام 1958.
عمل مديرا لإدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية المصرية عام 1977 ومندوبا دائما لمصر لدى الأمم المتحدة عام 1990 ووزيراً للخارجية عام 1991 وأميناً عاماً للجامعة العربية عام 2001.
وهو سياسي ووزير الخارجية المصري السابق، وأمين جامعة الدول العربية العام. ولد في 1936.تخرج من كلية الحقوق، وعمل كوزير للخارجية في مصر من 1991 إلى 2001. تم انتخابه كأمين عام لجامعة الدول العربية في مايو 2001، وحتى 2011 وقد خلفه نبيل العربي.
ترشح في انتخابات الرئاسة المصرية في عام 2012، لكنه خسر وجاء في الترتيب الخامس بحصوله على حوالي 10% من الأصوات الصحيحة.
في سبتمبر 2013 ، تم تعيينه عضوًا بلجنة الخمسين التي تم تعيينها لتعديل الدستور المصري، وانتخبه أعضاء اللجنة رئيساً لها، بعد فوزه على منافسه سامح عاشور [1].

https://youtu.be/rnLEWH8X70g

5. محمد سليم العوا[8]

أعلن محمد سليم العوا المفكر الإسلامي في 18 يونيو 2011 نيته للترشح للانتخابات بعد مطالبات عدة من قبل مؤيديه ومحبيه.[74] قرر العوا إطلاق برنامجه الانتخابي من قلعة صلاح الدين بالقاهرة لتعكس بعبقها التاريخي إحدى أولويات برنامجه في استعادة مكانة مصر التاريخية الرائدة إسلاميًا وأفريقيًا وعربيًا.[75] استعرض العوا في هذا المؤتمر أهم محاور برنامجه السياسي الذي اتخذ له شعار "بالعدل. تحيا مصر"، واصفا العدل بالعمود الفقري لبرنامجه.[76] ويهدف العوا لتنفيذ المشروع الذي مكث على بلورة لسنوات والذي سماه «المشروع الإسلامي الحضاري الوسطي». وهو مشروع يهتم بالإنسان كمقوم أساسي لا تقوم نهضة حضارية بدونه.[77]

محمد سليم العوّا (22 ديسمبر 1942 بالإسكندرية) مفكر إسلامي وكاتب ومحامي متخصص في القانون التجاري، ومستشار قانوني عمل لدى العديد من الحكومات في بلدان عربية شتى، والأمين العام السابق للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ورئيس جمعية مصر للثقافة والحوار. أحد أبرز رواد الحوار الوطني المصري، وعضو مؤسس بالفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي يتميز فكره بالاعتدال والتركيز على الحوار وليس الصدام بين العالم الإسلامي والغرب.

8 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%A7

6. محمد مرسي[9]

تراجعت جماعة الإخوان المسلمون عن قرارها السابق بعدم خوض الانتخابات الرئاسية، حيث أعلن المرشد العام للجماعة، محمد بديع، في 31 مارس 2012 ترشيح نائبه خيرت الشاطر بالاتفاق مع الجناح السياسي للجماعة، حزب الحرية والعدالة.[79] وقررت الجماعة كذلك الدفع بمحمد مرسي، رئيس حزب الحرية والعدالة، مرشحًا احتياطيًّا تحسبًا لاحتمالية وجود معوقات قانونية تمنع ترشح الشاطر.[80] وبعد أن استبعدت لجنة الانتخابات الرئاسية الشاطر بالفعل، أصبح محمد مرسي المرشح الرئيسي للجماعة.[81]

حمل مرسي لواء «مشروع النهضة» كبرنامج انتخابي، وهو المشروع الذي أعده عدد من كوادر جماعة الإخوان المسلمين تحت إشراف خيرت الشاطر نائب المرشد العام للجماعة.[82] كما قدم مرسي نفسه كمرشح محافظ يدعو لتطبيق الشريعة الإسلامية.[83] ومن ثم نجح في نيل دعم الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح.[84] ونظمت حملة محمد مرسي مؤتمرات شعبية حاشدة في استادات مصرية مختلفة، كما اصطف عشرات الآلاف من أنصار مرسي في سلسلة بشرية تنتشر بين محافظات مصر حاملين صوره تأييدًا له.[85]

https://youtu.be/CabAcBh57U4

[9] ستعرض معلومات تفصيلية عن محمد مرسي لاحقا.

7. خالد علي[10]

خالد علي (26 فبراير 1972) هو محام وسياسي مصري وعضو في الجبهة الاشتراكية، ومدير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، شارك في تأسيس مركز هشام مبارك للقانون وعمل مديرا تنفيذيا به.[3] ترشح في انتخابات الرئاسة المصرية 2012 التي أقيمت في يونيو وحل فيها سابعا بعد الحصول على نحو 0.5% من الأصوات. انضم لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي في نوفمبر 2012.[2]

https://youtu.be/VipSczOh7ww

[10] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF_%D8%B9%D9%84%D9%8A

8. أبو العز الحريري[11]

أبو العز حسن علي الحريري أبو العز الحريري، من مواليد 2 يونيو 1946 نائب بمجلس الشعب المصري عن دائرة غرب الإسكندرية عن تحالف الثورة مستمرة [1] رشحه حزب التحالف الشعبي الاشتراكي لانتخابات الرئاسة المصرية 2012.[2]

السيرة الذاتية

فيما يلي أهم ما جاء في سيرة النائب «أبو العز الحريري»، خلال مشواره السياسي[3]

- دخل مجلس الشعب شاباً وكان من أصغر الأعضاء في برلمان 1976 «هو من مواليد 1946» ممثلاً لدائرة كرموز بالإسكندرية
- اعتقله السادات في 5 سبتمبر عام 1981 مع 1531 من الشخصيات الوطنية من جميع القوي السياسية
- عاد إلي البرلمان مرة أخرى عام 2000 مع الإشراف القضائي على الانتخابات كممثل لدائرة كرموز.
- مارس جميع حقوقه الدستورية.. في انتقاد السلطة التنفيذية، وتسلح بحقه في استخدام الأدوات البرلمانية من أسئلة وطلبات إحاطة واستجوابات كاشفاً فساد النظام والحزب الوطني.
- دخل العديد من المعارك مع كبار الشخصيات والمسئولين سواء في الحكومة أو الحزب الوطني
- اشتبك مع أحمد عز في بداية صعوده وسيطرته علي الحزب الوطني من خلال صداقته لمبارك الابن وتشكيل لجنة سياسات جمال مبارك، فقدم العديد من الاستجوابات ضد أحمد عز كاشفاً وفاضحاً استيلاءه علي شركة حديد الدخيلة بالتواطؤ مع الحكومة ليصبح المحتكر الأول للحديد، ويتحكم في أسعار الحديد.. وكل السلع المتعلقة به

---

11 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%A8%D9%88_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%8A

- لم يكتف بنقده الحزب الوطني ورجاله المحتكرين وإنما انتقد سياسات حزب التجمع الذي ينتمي إليه، رافضاً أي تنازل عن سياسة الحزب الداعية إلى التغيير، وانتقد صفقات الحزب مع الحزب الوطني والحكومة.. وشراء الدماغ من التزوير الذي تمارسه السلطة مقابل تعيين هنا أو هناك [4][5]
- ساهم بعد الثورة في تأسيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي [6]
- أتهم المجلس العسكري بانه يدير الثورة المضادة [7]

توفى مساء الأربعاء الموافق الثالث من سبتمبر عام 2014 بعد صراع مع المرض

https://youtu.be/xDEhPXulmAs

9. هشام البسطويسي[12]

تخرج من جامعة القاهرة وشغل منصب نائب رئيس محكمة النقض سابقا وانتخب عضوا ب international commission of jurists تقديرا لدوره في الدفاع عن استقلال القضاء ، حصل على ليسانس الحقوق عام 1976 من جامعة القاهرة متزوج من السيدة ألفت صلاح السهلي وله ثلاثة أبناء المهندس محمد، والحقوقيان أحمد ومصطفى ترشح لانتخابات الرئاسة المصرية 2012.

حياته العملية

في 23 مايو عام 1951 ولد هشام محمد عثمان البسطويسي، على عكس الأطفال لم يكن يحلم بأن يصبح ضابطاً ؛ وإنما أن يعمل بالقانون مثل أبيه المحامي، وهو ما تحقق عام 1976 بتخرجه من كلية الحقوق جامعة القاهرة. أثناء تدربه بمكتب أستاذه المحامي صلاح السهلي تعرف على حب عمره ورفيقة دربه ألفت صلاح السهلي، فتزوجها وسافرا إلى الإسكندرية حيث بدأ حياته العملية كوكيل نيابة بالجمرك.

ثمان سنوات قضياها تنقل فيها من نيابة الجمرك لنيابة الأحداث ثم قاضي بالمحكمة الجزئية، وخلالها رزقا بثلاثة أبناء محمد، وأحمد، ومصطفى، في عام 1988 رجعت الأسرة إلى القاهرة ليعمل البسطويسي في نيابة النقض ويقضي بها عشرة سنوات حتى عام 19988 عندما اختارته الجمعية العمومية لمحكمة النقض – عدا واحد – مستشاراً لمحكمة النقض، وفي عام 2000 تم ترقيته بفضل تقاريره القضائية الممتازة إلى نائب رئيس محكمة النقض .

ثلاثون عاماً من العمل القضائي لم يوجه فيها للبسطويسي أي إنذار أو لفت نظر حتى تم إحالته للتحقيق الجنائي بقرار من وزير العدل مطعون عليه،

---

12 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%B4%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B3%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B3%D9%8A

وإجراءات قانونية انتهت بتوجيه اللوم إليه في 188 مايو الماضي، في الوقت الذي تشهد فيه تقاريره القضائية فضلاً عن شهادات زملائه ورؤسائه بانضباطه في العمل وانحيازه الدائم لكلمة الحق.

في عام 1992 أعير البسطويسي للعمل في الإمارات، وهناك قاد أول إضراب للقضاة المصريين احتجاجاً على وقف قاضيين مصريين عن العمل، وشاركه في الإضراب الذي استمر 25 يوماً صديق عمره المستشار محمود مكي، والمستشارين ناجي دربالة، وسيد عمر، وأحمد سليمان، وكانوا وقتها وكلاء نيابة خضر العود، لكنهم رغم كل الضغوط رفضوا فض الإضراب إلا بعد إعادة القاضيين المصريين إلى العمل، والالتزام بكل شروط القضاة المصريين، وبعد أشهر قلائل من الأزمة يحقق وكيل النيابة هشام البسطويسي في واقعة سكر بين في الطريق العام " وعندما يتدخل الأمير للعفو عن المتهم يرفض البسطويسي ويكتب على أمر العفو العالي كلمة الحق (لا شفاعة في حد) ويحول المتهم إلى المحكمة، لم يثنيه عن قراره الخوف من السلطان أو الرغبة في المال والجاه، فكلمة الحق أحق بأن تتبع.

ومضت سنوات الإعارة الأربع ليعود بعدها إلى القاهرة دون التجديد لعامين كما هو معمول به في الوسط القضائي، والطريف أنه لم يعر البسطويسي بعدها لأي مكان أخر في الوقت الذي يعار فيه أصحاب الحظوة مرتين وثلاثة. يعمل حاليا في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالكويت.

رشحه حزب التجمع لانتخابات الرئاسة المصرية 2012.[1]

https://youtu.be/f6FYMzIt9T8

نبذة عن مرشحي الرئاسة 2012

https://youtu.be/chBfqNqfvlk

نتائج الانتخابات الرئاسية 2012

نتائج الجولة الأولى - الإجمالي

المرشح	الحزب	الجولة الأولى		جولة الإعادة	
		الأصوات	%	الأصوات	%
محمد مرسي	حزب الحرية والعدالة	5,764,952	24.78	13,230,131	51.73
أحمد شفيق	مستقل	5,505,327	23.66	12,347,380	48.27
حمدين صباحي	مستقل	4,820,273	20.72		
عبد المنعم أبو الفتوح	مستقل	4,065,239	17.47		
عمرو موسى	مستقل	2,588,850	11.13		
محمد سليم العوا	مستقل	235,374	1.01		
خالد علي	مستقل	134,056	0.58		
أبو العز الحريري	حزب التحالف الشعبي الاشتراكي	40,090	0.17		

هشام البسطويسي	حزب التجمع	29,189	0.13		
محمود حسام	مستقل	23,992	0.10		
محمد فوزي عيسى	حزب الجيل الديمقراطي	23,889	0.10		
حسام خير الله	حزب السلام الديمقراطي	22,036	0.09		
عبد الله الأشعل	حزب الأصالة	12,249	0.05		
إجمالي الأصوات الصحيحة		23,265,516	100%	100%	
أصوات باطلة		406,720	1.72		
نسبة الحضور		23,672,236	46.42		
متغيبون		27,324,510	53.58		
عدد الناخبين المسجلين		50,996,746			

المصدر :بوابة الأهرام و أهرام أون لاين

نتائج الجولة الثانية

بعد خطاب طويل، وسرد لأعمال اللجنة العليا في نظر الطعون. أعلن المستشار فاروق سلطان المرشح محمد مرسي رئيسًا لمصر.[106]

المرشح	الحزب	جولة الإعادة	
		الأصوات	%
محمد مرسي	حزب الحرية والعدالة	13,230,131	51.73
أحمد شفيق	مستقل	12,347,380	48.27
أصوات صحيحة		25,577,511	96.8

https://youtu.be/aMWKoeqVGzE

https://youtu.be/YnihNevAQPg

https://youtu.be/U9icOJsisXY

https://youtu.be/S_ZZntleleE

الفصل الثالث

مرشح الجماعة رئيساً لمصر!!!

1. محمد مرسي مرشح الإخوان يصبح أول رئيس لمص بعد ثورة 25 يناير 2011 ! ![13]

القاهرة (ا ف ب) - أعلن رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية المصرية فوز مرشح جماعة الاخوان المسلمين محمد مرسي في اول انتخابات رئاسية مصرية بعد اطاحة حسني مبارك في 11 فبراير 2011.

وقال فاروق سلطان ان مرسي فاز بنسبة 51,73% على منافسه اخر رئيس وزراء لمبارك احمد شفيق. واكد سلطان في مؤتمر صحفي ان نسبة المشاركة بلغت 51,8% موضحا ان 26 مليونا 420 ألف و763 ناخبا شاركوا في الانتخابات من اجمالي عدد الناخبين المقيدين البالغ 50 مليونا و958 الفا و794 ناخبا.

وفور إعلان فوز مرسي انفجرت الفرحة في ميدان التحرير حيث يتجمع الالاف من أنصار محمد مرسي منذ عدة ايام بانتظار اعلان النتيجة رسميا واخذوا يرقصون في حلقات ويهتفون احتفالا بالفوز.

وقال رئيس لجنة الانتخابات ان مرسي حصل على 13 مليونا و230 الفا 131 صوت بينما حصل شفيق على 12 مليونا و347 الفا و380 صوتا.

وأجريت أول انتخابات رئاسية منذ قيام ثورة 25 يناير 2011 على جولتين في 23 و24 ايار/مايو الماضي وفي 16 و17 حزيران/يونيو الجاري.

وقال التلفزيون الرسمي المصري أن رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يتولى السلطة في البلاد منذ إطاحة حسني مبارك في 11 شباط/فبراير 2011، هنأ مرشح جماعة الإخوان المسلمين بفوزه برئاسة الجمهورية، وأوضح أن رئيس الوزراء كمال الجنزوري هنأه كذلك بالفوز بالرئاسة.

وكانت جماعة الإخوان المسلمين أعلنت بعد ساعات من انتهاء الجولة الثانية للانتخابات فوز مرشحها إلا أن حملة شفيق شككت في النتائج.

ويعتصم الآلاف من أنصار جماعة الإخوان المسلمين في ميدان التحرير في القاهرة منذ الثلاثاء الماضي للمطالبة بإعلان فوز مرسي رسميا وللاحتجاج على حل مجلس الشعب الذي كان الإسلاميون يهيمنون عليه وعلى إصدار المجلس العسكري إعلانا دستوريا مكملا استعاد بموجبه سلطة التشريع كما منح لنفسه صلاحيات واسعة ما يحد من سلطات رئيس الجمهورية. إلا أن

---

13 http://web.archive.org/web/20120627090609/http:/www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5hcaoxxsaWchmy5h1hM-2lW5Ti4tw?docId=CNG.d5fb1a0d998bd400326ce03309e1b890.781

الرئيس المنتخب يملك رغم ذلك، وفقا للإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011، سلطة تعيين رئيس الوزراء والوزراء.
ويأتي إعلان فوز مرسي بعد عدة أيام من التوتر في مصر خشية وقوع مصادمات في البلاد في حالة عدم إعلان فوز مرشح جماعة الإخوان المسلمين بالرئاسة.
وأكد رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية أن اللجنة "اهتمت" بشكل خاص بالشكاوى من منع ناخبين مسيحيين من الإدلاء بأصواتهم في صعيد مصر لما لهذه الطعون إذا صحت من "تأثير على العملية الانتخابية برمتها" غير أنه لم يثبت لديها صحة هذه الطعون.
وكان المجلس العسكري الذي تولى السلطة في مصر فور اسقاط مبارك أعلن انه سيتم تنظيم احتفالية في 30 يونيو الجاري لتسليم السلطة إلى الرئيس المنتخب..

2. مرسي يؤدي اليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية[14]

https://youtu.be/QZFgQchcpmc

أدى الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي اليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا. وخلال المراسم التي تأخرت نحو ساعة عن الموعد المقرر لأسباب غير معروفة، حيا الجمعية العمومية للمحكمة.

وقال إن "الشعب والسلطة يحرصان على أن تبقى المحكمة الدستورية قوية ومستقلة وفاعلة".

ووصف الرئيس الجديد قضاة المحكمة بأنهم مخلصون ووطنيون.

وكانت المحكمة قد تعرضت لانتقادات حادة في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير بدعوى ارتباط بعض أعضائها بالنظام السابق.

وقال مرسي "احترم وأقدر السلطة القضائية والسلطة التشريعية وأقوم بدوري لضمان استقلال هذه السلطات واحترم المحكمة الدستورية وأحكامها".

وأكد التزامه "باحترام السلطة القضائية والتشريعية وضمان استقلالهما عن بعضهما وعن السلطة التنفيذية".

[14] http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/06/120630_mursi_oath.shtml#blq-content

وقبل أداء مرسي اليمين، قال المستشار ماهر سامي النائب الأول لرئيس المحكمة إن مراسم تنصيب مرسي رئيسا لمصر" مناسبة إلهية التدبير".
وأضاف أن حضور مرسي أمام المحكمة يعكس احتراما للشرعية الدستورية.
وأضاف موجها الحديث إلى الرئيس الجديد" حضورك يثبت أنك تحفظ للمحكمة قدرها ومكانتها."
من ناحيته، قال المستشار فاروق سلطان رئيس المحكمة إن حضور مرسي "إعلاء للشرعية الدستورية وإطالة قامة القانون فوق كل الرؤوس."

❖ مرسي يؤدي اليمين الدستورية أمام الجماهير في ميدان التحرير

https://youtu.be/kQkkVYA4Wdk

أدى الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي اليمين أمام عشرات الآلاف من المتظاهرين المحتشدين في ميدان التحرير بوسط القاهرة.
وألقي مرسي خطابا أمام الجماهير قال فيه إن "الثورة يقودها أهدافها وهي بفضل الله مستمرة وتتبلور اليوم على شكل إرادة واحدة."
ووجه مرسي خطابه للجماهير قائلا: " أيها الشعب العظيم جئت إليكم لأنكم مصدر السلطة" مضيفا أن " الأمة مصدر السلطات وهي التي تحكم وتقرر من أجل ذلك أتيت إلى الشعب المصري بكل مؤسساته."
وأكد مرسي رفضه لأي " محاولة لانتزاع سلطة الشعب أو نوابه" موضحا أنه " لن يتهاون في أي صلاحية من صلاحيات رئيس الجمهورية."
وتعهد مرسي بالعمل" من أجل تحقيق كامل أهداف الثورة ولن أتهاون في حقوق الشهداء."
وحذر من " أن ينال أحد من كرامة مصر أو شعبها أو رئيسها" وأضاف قائلا " سأعمل أن تعود مصر حرة في إرادتها وفي علاقاتها الخارجية وسأحذف أي معنى للتبعية."

وقال مرسي إنه "لا مجال للصدام أو التخوين وكل أبناء مصر يد واحدة."
وأشار مرسي إلى أنه " يرى أسرة عمر عبد الرحمن وأسر المحكوم عليهم عسكريا وسيفعل كل جهده حتى يتحرر هؤلاء."
يذكر أن عمر عبد الرحمن يقضي عقوبة السجن مدى الحياة في الولايات المتحدة لإدانته بالتخطيط لاعتداءات ارهابية على مركز التجارة العالمي في نيويورك.
وكان الآلاف قد توافدوا إلى الميدان منذ صباح الجمعة للمشاركة في مظاهرة حاشدة أطلق عليها "مليونية تسليم السلطة."
وكانت عناصر من رجال الحرس الجمهوري والمخابرات العامة قد انتشروا في الميدان ضمن الإجراءات الأمنية اللازمة لتأمين وصول مرسي إلى ميدان التحرير ليوجه كلمته للشعب المصري.
وكان ما يسمي بمجلس أمناء الثورة المصرية قد أعلن في وقت سابق أن الرئيس محمد مرسي سيؤدي اليمين الدستورية "الحقيقية" اليوم الجمعة بالميدان وشكليا" غداً بالمحكمة الدستورية العليا.
وكانت رئاسة الجمهورية قد أصدرت بيانا مساء الخميس، قالت فيه إن الرئيس مرسي، سيتوجه في الساعة الحادية عشر من صباح السبت 20 يونيو / حزيران لمقر المحكمة الدستورية العليا لأداء اليمين الدستورية امام المحكمة.
وأوضح بيان صادر عن رئاسة الجمهورية، أن الدكتور محمد مرسي سيتوجه بعد أداء اليمين الدستورية إلى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة، ليلتقي مع القيادات الشعبية والتنفيذية والنقابية والحزبية للاحتفال بتنصيب أول رئيس منتخب لمصر، بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير.

❖ مرسي يؤدي اليمين الدستورية لثالث مرة بجامعة القاهرة

https://youtu.be/OhXgBeTDW18

❖ طنطاوي يسلم السلطة إلى محمد مرسي

https://youtu.be/bz1425mF_4k

أقامت القوات المسلحة المصرية، مساء السبت بالقاهرة، مراسم عسكرية سلمت خلالها السلطة التنفيذية إلى رئيس الجمهورية محمد مرسي[15].

وأقامت القوات المسلحة المصرية، بمنطقة الهايكستيب العسكرية شرق العاصمة المصرية، احتفالية تحت شعار "صدقنا العهد ووفينا الوعد" لتسليم السلطة التنفيذية ورئاسة البلاد من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى الرئيس الجديد محمد مرسي الذي أدى اليمين الدستورية رسمياً أمام الجمعية العمومية لقضاة المحكمة الدستورية العُليا.

وقامت وحدة مدفعية بإطلاق 21 طلقة احتفاءً برئيس الجمهورية الجديد، فيما حلّقت المروحيات فوق موقع الاحتفال تحمل أعلام مصر والأفرع الرئيسية للقوات المسلحة.

وقدّم المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة درع القوات هدية تذكارية للرئيس محمد مرسي.

وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية قام بإدارة شؤون البلاد منذ أجبرت الثورة المصرية الرئيس السابق حسني مبارك على ترك الحُكم في 11 فيفري 2011، فيما تعهّد المجلس على لسان رئيسه المشير حسين طنطاوي وباقي أعضائه بتسليم السلطة إلى رئيس منتخب بنهاية يونيو 2012.

[15] https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B1/

4. المرحلة الانتقالية الثانية في مصر: مرسي مقابل المجلس[16]

https://youtu.be/YZLoT1XVONM

❖ حكومة هشام قنديل تؤدي اليمين الدستورية أمام مرسي

https://youtu.be/w0WVVM17D1g

[16] http://carnegie-mec.org/2012/06/28/ar-pub-48681

5. مرسي يحيل طنطاوي وعنان إلى التقاعد

https://youtu.be/rnHbWsYW7aw

https://youtu.be/CDOtyjnVsxs

https://youtu.be/3mEHkBVzkYk

❖ مرسي يقيل طنطاوي وعنان ويستعيد صلاحياته كاملة[17]

12 أغسطس 2012

القرارات الجمهورية اعتبرها معارضون لسيطرة حزب الحرية والعدالة على المشهد السياسي في مصر ولكل ما يمثله محمد مرسي "انقلابا إخوانيا" على المؤسسة العسكرية، فيما أيدت قوى سياسية اخرى وبعض الحركات الشبابية القرارات واعتبرتها مكملة للثورة. فهل تشهد الساحة السياسية في مصر انقساما جديدا بين القوى الليبرالية واليسارية والاقباط وبين التيارات الدينية والحركات والقوى المؤيدة لها؟

القرار الصادم

القرارات المفاجئة للرئيس محمد مرسي اعادت له صلاحياته الرئاسية كاملة ومن بينها سلطة التشريع. وكان المجلس العسكري الذي أصدر الإعلان الدستوري المكمل قد خص نفسه دون رئيس الدولة بكل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة من تعيين قادتها ومد خدمتهم وإقرار الدستور وحق التشريع بعد حل مجلس الشعب.

وجاء قرار الرئيس المصري محمد مرسي بإقالة رئيس المجلس العسكري ووزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي صادما للمؤسسة العسكرية. وكان الدكتور هشام قنديل رئيس الحكومة المصرية أعلن قبل عشرة ايام فقط عن تشكيل الحكومة الجديدة والتي شهدت استمرار المشير حسين طنطاوي رئيسا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في خطته واحتفاظه بمنصب وزير الدفاع.

وتأتي هذه القرارات، مباشرة بعد قيام الرئيس مرسي بإحالة رئيس المخابرات العامة اللواء مراد موافى ومحافظ شمال سيناء عبد الوهاب مبروك، إلى التقاعد بعد الهجوم الذي شنه مسلحون على مركز لقوات حرس الحدود المصرية في شمالي سيناء أسفر عن مقتل 16 جنديا وضابطا.

---

[17] http://arb.majalla.com/2012/08/article55237810/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D9%82%D9%8A%D9%84-%D8%B7%D9%86%D8%B7%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%88%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A7

بيان الرئاسة

وفي بيان ألقاه المتحدث باسم الرئاسة ياسر علي مساء الأحد، قال إنه في إطار استكمال أهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير وتطوير مؤسسات الدولة، وبعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 13 فبراير 2011 وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 والاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 17 يونيو عام 2012 قرر الرئيس محمد مرسي ما يلي:

أولا: تعيين المستشار محمود محمد مكي نائباً لرئيس الجمهورية.

ثانيا: إحالة المشير محمد حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي إلى التقاعد، ومنحه قلادة النيل تقديراً لما قدمه من خدمات جليلة للوطن، وتعيينه مستشاراً لرئيس الجمهورية.

ثالثا: إحالة الفريق سامي حافظ أحمد عنان رئيس أركان حرب القوات المسلحة إلى التقاعد، ومنحه قلادة الجمهورية تقديراً لما له من الكفاءة والتفاني في خدمة الوطن، كما قرر السيد الرئيس تعيينه مستشاراً له.

رابعا: قرر السيد الرئيس إحالة الآتي أسماؤهم إلى التقاعد اعتباراً من اليوم الثاني عشر من أغسطس وهم: الفريق مهاب محمد حسين مميش، والفريق عبد العزيز محمد سيف الدين، والفريق رضا محمود حافظ عبد المجيد.

1. كما قرر السيد رئيس الجمهورية ترقية اللواء أركان حرب عبد الفتاح سعيد حسين خليل السيسي إلى رتبة الفريق أول، كما قرر تعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.
2. كما قرر السيد الرئيس ترقية اللواء أركان حرب صدقي صبحي سيد أحمد إلى رتبة الفريق وتعيينه رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة.
3. وقرر السيد رئيس الجمهورية أيضا تعيين اللواء محمد سعيد العصار مساعداً لوزير الدفاع، والسيد رضا محمود حافظ عبد المجيد وزير الدولة للإنتاج الحربي.
4. كما قرر الرئيس تعيين السيد مهاب محمد حسين مميش، رئيسا منتدبا لمجلس إدارة هيئة قناة السويس، والسيد عبد العزيز محمد سيف الدين رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العربية للتصنيع.

وجاء في الإعلان الصادر عن رئاسة الجمهورية أيضا أن الرئيس سيشكل "جمعية تأسيسية جديدة تمثل أطياف المجتمع المصري بعد التشاور مع

القوى الوطنية والإعداد لدستور جديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تأسيسها" على أن يعرض مشروع الدستور على استفتاء خلال ثلاثين يوما من تاريخ الانتهاء منه."

مؤيدون ومعارضون

من جهته دعا الدكتور عصام العريان، القائم بأعمال رئيس حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، كافة أعضاء الحزب والقوى الثورية والسياسية، للنزول إلى ميدان التحرير وأمام قصر الاتحادية، دعما لقرارات الرئيس ومن أجل تأييد الشرعية.

وأضاف العريان عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي "توتير": "أدى الرئيس واجبه السيادي، وحقق مطالب الثورة، وعلى كل ثوري أن يساند الرئيس، لمنع أي محاولات ضد الثورة، هذه هي الموجة الثانية لثورة الشعب المصري."

وعلق الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، المرشح السابق لرئاسة الجمهورية، على قرار الرئيس محمد مرسي بإحالة المشير طنطاوي والفريق سامي عنان للتقاعد، مبديا سعادته بالقرار. وقال أبو الفتوح في تغريدة له على حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر": "اليوم السلطات انتقلت بشكل حقيقي للرئيس المدني المنتخب.. الثورة تفرض إرادتها دوماً.. ومعركتنا القادمة دستور يضمن حقوق هذا الشعب أيا كان حاكمه."

بينما اتجه عدد من معتصمي المنصة إلى مبنى وزارة الدفاع، معلنين الدخول في اعتصام، ورفضهم قرارات الدكتور محمد مرسي، المتعلقة بإحالة المشير حسين طنطاوي والفريق سامي عنان للتقاعد، وإلغاء الإعلان الدستوري المكمل.

من ناحية أخرى أكد حسن الغندور، أحد المعتصمين، أن الاعتصام أمام وزارة الدفاع للمطالبة بإعادة المجلس العسكري لإدارة شؤون البلاد مرة أخرى، وسحب الثقة من مرسي.

المستشار محمود مكي نائب رئيس الجمهورية

نائب رئيس الجمهورية المعين هو المستشار محمود مكي، نائب رئيس محكمة النقض والمنسق العام لحركة قضاة الاستقلال وشقيق المستشار أحمد مكي وزير العدل الحالي وهو من معارضي النظام السابق، وساهم في

فضح قيام نظام حسني مبارك بتزوير الانتخابات وهو صديق شخصي للمستشار هشام جنينة أحد رموز تيار الاستقلال.
تم ترشيحه من قبل بعض القوى السياسية والشعبية لتولي منصب محافظ الإسكندرية ويحظى بشعبية جارفة نظرا لقوته وحياديته وهو منسق حركة قضاة الاستقلال. والمستشار مكي يعد أول نائب رئيس للجمهورية مدني بعد محمد مرسي الذي هو أيضا أول رئيس مدني يحكم مصر منذ ثورة يوليو.

❖ عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع الجديد يؤدي اليمين أمام مرسي

وزير الدفاع

وزير الدفاع الجديد هو عبد الفتاح السيسي، مدير المخابرات العسكرية والاستطلاع الذي أصدر الرئيس محمد مرسي قرارا بترقيته من لواء أركان حرب، إلى رتبة فريق أول ووزيرا للدفاع، بعد إحالة المشير حسين طنطاوي للتقاعد.
يعد اللواء عبد الفتاح السيسي أول من اعترف فعليا بإجراء كشوف العذرية، حيث أنه في حواره مع أمين منظمة العفو الدولية، اعترف السيسي بإجراء كشوف فحص العذرية، بحجة حماية الجيش من مزاعم الاغتصاب التي قد تلحق بالجنود بعد الإفراج عن المحتجزات.
كما يعد السيسي أول من أعلن صراحة الحاجة إلى تغيير ثقافة قوات الأمن، وأعطى تأكيدات بأن هناك تعليمات بعدم استخدام العنف ضد المتظاهرين وحماية المعتقلين من التعرض للمعاملة السيئة، وأكد على أن الجيش لا ينوي اعتقال النساء مرة أخرى.
اتهمه الإعلامي توفيق عكاشة بالتحكم في سلوك أعضاء المجلس العسكري، حيث شن هجوما عنيفا على المجلس وعلى رأسه المشير طنطاوي، متهما إياهم بالخضوع لضغوط المخابرات الحربية ومديره اللواء عبد الفتاح السيسي، حيث اتهم عكاشة السيسي بأنه ينتمي للإخوان المسلمين، وأن بعض أفراد أسرته يرتدين النقاب والجوانتي، وهو ما دفع المجلس للتأكيد على أن ما قاله عكاشة ما هو إلا افتراءات.

https://youtu.be/lxKha_iU8ns

6. فوز مرسي في الانتخابات الرئاسية في مصر: التداعيات المبكرة لأمريكا والشرق الأوسط الأوسع[18]

روبرت ساتلوف

25 يونيو 2012

"رغم أن صلاحيات الرئيس الجديد لمصر ربما تكون مقيدة، إلا أنه من الخطأ التقليل من شأن قدرته في التأثير على التغيير السياسي في الداخل والخارج. وقبل أن تحتضن إدارة أوباما زعيم جماعة «الإخوان المسلمين» عليها أولاً أن تقف بوضوح على الطريقة التي من المرجح أن تؤثر بها سياسات مرسي على مصالح الولايات المتحدة الجوهرية."

يُعد فوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية في مصر لحظة فاصلة بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط والأمريكيين على حد سواء. فبعد أربعة وثمانين عاماً من قيام مُعلم مدرسي مغمور بتأسيس جماعة «الإخوان»، وبعد مرور ما يقرب من ستين عاماً على إطاحة الجيش المصري بالملك وتأسيس الجمهورية، يثير نجاح مرسي احتمالات تولي الإسلاميين للحكم في الدولة العربية الأقوى والأكبر من حيث عدد السكان. وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن انتخاب مرسي إلى جانب مقتل أسامة بن لادن منذ عام مضى يؤكدان التحول من تهديد التطرف الإسلامي القائم على العنف إلى تحدٍ جديد أكثر تعقيداً يمثله تمكين شكل حالي من التطرف الإسلامي غير قائم على العنف لكنه ليس أقل طموحاً.

والغريب أن "الحكمة التقليدية" لا ترى فوز مرسي من هذا المنظور. فقد وصفت صحيفة "نيويورك تايمز" انتخابه بأنه ليس سوى "انتصار رمزي"، وذلك لأن العسكريين الذين يتشبثون بالسلطة في مصر - والمتمثلين في "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" - نزعوا قدراً كبيراً من صلاحيات الرئيس بإصدارهم "الإعلان الدستوري [المكمل]" في الأسبوع الماضي، وترتيبهم لحل البرلمان - الذي يسيطر عليه الإسلاميون - من قبل السلطات القضائية قبلها

[18] http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/morsis-victory-in-egypt-early-implications-for-america-and-the-broader-midd

ببضعة أيام، وخلق وضع يحتفظون فيه بالسيطرة على كل من عملية صياغة الدستور الجديد وتوقيت وقواعد الانتخابات البرلمانية الجديدة.
ولكن سيكون خطأً فادحاً أن نركز على العقبات التي وضعها الجيش في طريق الإسلاميين بدون إبداء الإعجاب بالقدرة الملحوظة للطرف الأخير على ملء أي فراغ سياسي يُسمح لهم بملئه - أولاً، بنزولهم إلى "ميدان التحرير" لوراثة ثورة أطلق شرارتها العلمانيون، وثانياً بالتغلب على كافة المنافسين بفوزهم بثلثي مقاعد الانتخابات البرلمانية، وثالثاً بفوزهم بمنصب الرئيس. وخلال كافة المراحل في السبعة عشر شهراً الماضية، انتصر الإسلاميون عندما واجهوا تحدياً سياسياً. إن المراهنة ضدهم الآن - لمجرد أن "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" قد نفّذ بإحكام عملية ارتداد للاحتفاظ بالسلطة - يرجح أن يكون أمراً يفتقر إلى الحكمة. واعتماداً على الطريقة التي يلعب بها "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" ما تبقى له من أوراق، فإن العقبات التي وضعها في طريق احتكار الإسلاميين للسلطة ربما لا تكون أدوات لإفساد طموحات «الإخوان المسلمين» وإخراجها عن مسارها، لكنها أساليب مناورة للتفاوض على أفضل اتفاق ممكن والاحتفاظ بامتيازات الجيش في دولة خاضعة لحكم الإسلاميين.

على الساحة الإقليمية

من الصعب المغالاة بشأن التداعيات الإقليمية لفوز مرسي. ولا يكمن العامل الرئيسي في أن مصر ستبدأ باستعراض عضلاتها في سياسات الشرق الأوسط - وإنما على العكس. فمن المؤكد أن تظل السياسات الداخلية مصدر إزعاج وقلق لما تبقى من عام 2012 على الأقل، وسيستمر غياب القاهرة عن لعب أي دور في محيط الدول العربية والأفريقية وبلدان البحر المتوسط وعملية صنع السلام مثلما كان عليه الوضع لبعض الوقت. لكن يرجح أن الصورة القوية لفوز جماعة «الإخوان» سوف تتجاوز تلك الحقيقة الواضحة. فحتى مع تقليص صلاحيات مرسي بموجب أمر عسكري، وحتى مع تراجع حدة المسرحية التي صاحبت الانتظار الذي استمر ما يقرب من أسبوع لتأكيد فوزه، فإن نموذج النجاح السياسي لـ «الإخوان» سيكون مُسكِراً قوياً للبعض وسُمّاً لآخرين.

ورغم أن تأكيد فوز مرسي ربما ينقذ مصر من مواجهة عنيفة محتملة بين الإسلاميين والجيش، إلا أن التبعات ستكون واضحة عبر أنحاء الشرق الأوسط. ويتراوح ذلك من غياب القانون والنظام في سيناء، حيث أن الإسلاميين الأكثر عنفاً سيدفعون زعيم جماعة «الإخوان» إلى مواجهات مع إسرائيل؛ إلى ضواحي حلب ودمشق حيث سيكون نموذج مرسي محفزاً للإسلاميين الذين يقاتلون ضد حكم العلويين؛ إلى عواصم العديد من البلدان العربية، ولا سيما الدول الملكية حيث سيسعى القادة - الذين يبغون الحفاظ على أوضاعهم والمجروحي المشاعر من احتمال تفوق الثورات الإسلامية على ادعاءاتهم بالشرعية الدينية - إلى مضاعفة استراتيجيات القفاز المخملي/القبضة الحديدية لمنع انتشار عدوى التغيير.

وسوف تتباين ردود الفعل بحسب كل دولة. فدول الخليج الثرية، التي تخشى من رسالة «الإخوان» الشعبوية أكثر من ترحيبها بمحتواها الإسلامي، سوف توفر المعونات إلى مصر، لكن بما يكفي فقط لسد رمق الشعب المصري ومنع الموت جوعاً. أما الأردن الواقعة بين مطرقة الإسلاميين المصريين وسندان الجهاديين السوريين فسوف تقترب أكثر من واشنطن وإسرائيل. ومن جانبها، سوف تتمسك إسرائيل بـ "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" حيث تربطها به اتصالات أكثر حميمية وعلاقات هي اليوم أفضل مما كانت عليه في أي وقت خلال السنوات الماضية. وبمعنى آخر، سوف يحاول كل طرف كسب المزيد من الوقت.

النداءيات على واشنطن

من الواضح أن فكرة فوز مرسي بالرئاسة لا تُذهل إدارة أوباما. ولا شك أن البيت الأبيض قد تنفس الصعداء بإعلان الفائز في الانتخابات الرئاسية ذلك أنه كان يخشى من اندلاع عنف جماهيري في حالة الإعلان عن فوز أحمد شفيق. وحتى عندما أُتيحت لها الفرصة - قبل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية - للإعراب عن قلقها من أن فوز مرسي قد يؤثر سلباً على مصالح الولايات المتحدة من حيث الأمن الإقليمي أو الحريات المدنية، اختارت الإدارة الأمريكية ألا تفعل ذلك. وبدلاً من هذا اكتفت الإدارة ببيانات مسكنة بشأن "بناء ديمقراطية تعكس القيم والتقاليد [المصرية]" - بغض النظر عما يعنيه

ذلك، نظراً إلى تاريخ البلاد الذي يعود إلى 5000 عام تحت الحكم الفرعوني والحكم الاستبدادي.
وفي الواقع أن البيت الأبيض لم يُصدر بياناً - إلا بعد الإعلان عن فوز مرسي - عندما لم يعد الأمر يمثل أهمية، أكد فيه على أهمية "احترام حقوق جميع المواطنين المصريين - بما في ذلك المرأة والأقليات الدينية مثل المسيحيين الأقباط"، ومنوهاً إلى أنه من "الضروري" لمصر أن تحافظ على دورها كـ "ركيزة للسلام والأمن والاستقرار الإقليمي". وتلك كلمات قوية ربما كان لها أثر كبير لدى دوائر رئيسية لو أنها صدرت في وقت مبكر. وعلى افتراض أن الانتخابات كانت نزيهة إلى حد معقول، فإن الرسالة ذاتها - لو ألقاها علناً وشخصياً نائب الرئيس الأمريكي أو وزيرة الخارجية قبل الانتخابات - كان من الممكن أن تؤثر على النتيجة.
إن فوز مرسي ربما حال دون وقوع أزمة مصرية داخلية في المستقبل القريب، حيث خفف العبء عن الإدارة الأمريكية التي تواجه بالفعل ما لا يقل عن أزمتين آخرتين ملحتين في الشرق الأوسط (وهما المفاوضات النووية التي انهارت مع إيران وتزايد الاحتقان بين سوريا وتركيا مما قد يجر واشنطن إلى حرب ضد الأسد تحاول تجنبها بكافة التكاليف)، لكن تداعياتها على المدى الأبعد ربما تكون وخيمة. وحتى في ظل تقييد صلاحيات مرسي، إلا أنه سيحظى بتأثير كبير على ثلاثة قرارات وطنية رئيسية: أولاً، تقرير ما إذا كانت الحكومة المصرية الجديدة ستواجه مشاكلها الاقتصادية الملحة عن طريق النزول على المطالب الشعبية بتحقيق "العدالة الاجتماعية" أو اتباع المطالبات الدولية وتلك المتعلقة بالأعمال التجارية لتدشين إصلاحات سوقية تركز على الاستثمار؛ وثانياً، تقرير ما إذا كانت الحكومة ستعطي الأولوية لإضفاء الطابع الإسلامي على الحياة العامة كطريقة لمكافأة الأنصار ومواجهة التقشف الاقتصادي المرير؛ وثالثاً، تقرير ما إذا كانت جماعة «الإخوان المسلمين» التي أصبحت أكثر جرأة سوف تصدّر نجاحها السياسي إلى الضفة الغربية أو الأردن أو سوريا أو أماكن أخرى كجزء من جهودها الرامية لإنعاش الدور الإقليمي الخامل لمصر. ومن الصعب تصور أن مصر تحت قيادة مرسي سوف تتبنى سياسات تنسجم مع المصالح الأمريكية حول هذه الجوانب الثلاثة جميعاً؛ والواقع أنه قد ينتهج سياسات إشكالية حول كل واحدة من هذه المسائل.

إن تحديد توجه مرسي حول هذه القضايا - وقياس رد فعله على التكاليف التي ينبغي على واشنطن أن تدرس فرضها في حالة اختياره لمنهج قائم على التصادم - يمثل أولوية قصوى للولايات المتحدة. وعلى الرغم من تصريحات مرسي الأولية الباعثة على التهدئة، إلا أنه ينبغي على الرئيس أوباما أن يحجم عن إبداء مزيد من التأييد حتى يوضح الزعيم القادم والحكومة التي سيترأسها منهجهم حول هذه القضايا الأساسية. ومن الناحية السياسية وحدها، ليس هناك معنى لاحتضان مرسي قبل ذلك، ناهيك عن السلبيات السياسية لتحديد موعد زيارة مبكرة إلى واشنطن لزعيم عقائدي يمجّد «حماس» ويعِد بـ "اعادة النظر" بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وأسّس "اللجنة الشعبية لمكافحة المشروع الصهيوني" في الشرقية وصاغ برنامج «الجماعة» الانتخابي المناهض للمرأة والأقباط قبل خمس سنوات فقط.

إن مثل هذا الوضوح سيوفر أيضاً إجابة لسؤال أكثر جوهرية. فمنذ عقد مضى، عرض بن لادن نموذجاً لحكم إسلامي - متقشف ومانوي ومتعطش للدماء - رفضته جموع المسلمين ليس لهدفه الأيديولوجي الرامي إلى إنشاء دولة إسلامية، وإنما لأساليبه السادية وغير الإنسانية، لا سيما فيما يتعلق بالمسلمين الأبرياء الذين كانوا إما أهدافاً أو ضحايا عرضيين لوحشية بن لادن. ولا شك أن نموذج الحكم الإسلامي لـ جماعة «الإخوان» يختلف عن نموذج بن لادن، لكن هل هو اختلاف في الوسائل أم الغايات، أم في كليهما؟ وقبل أن ينتشر هذا النموذج إلى مناطق أخرى عبر الشرق الأوسط - فيما تراه العديد من شعوب الشرق الأوسط بأنه موافقة من واشنطن ولا أقل من ذلك - ينبغي على إدارة أوباما أن تضع سلسلة من المعضلات السياسية لرئيس مصر الجديد وزملائه من أجل استيضاح الإجابات على ذلك السؤال الرئيسي. وبالنظر إلى الأرواح التي أُزهقت والأموال التي أنفقت لمنع انتشار رسالة تنظيم «القاعدة»، فإن الإخفاق في تأمين الوضوح بشأن هذه المسألة الجوهرية قد يتسبب في كارثة لشركاء أمريكا المتبقين في الشرق الأوسط.

روبرت ساتلوف هو المدير التنفيذي لمعهد واشنطن.

7. ردود الفعل الدولية على انتخاب محمد مرسي رئيسا لمصر[19]-

نشرت بتاريخ 25 /06/ 2012

نص: فرانس 24

توالت ردود الفعل الدولية والعربية الاثنين على نبأ فوز الدكتور محمد مرسي، مرشح جماعة "الإخوان المسلمون"، برئاسة مصر. نرصد لكم أهم ما صدر عن عواصم وبلدان عدة.

رحب إسلاميون من مختلف انحاء العالم بفوز محمد مرسي بأول انتخابات حرة نزيهة في مصر واعتبروه نصرا لقضيتهم بينما اتسمت ردود افعال الدول الغربية ودول الخليج واسرائيل بالحذر والقلق من اجندته السياسية.

وحظي فوز مرشح حركة الاخوان المسلمين على القائد السابق لسلاح الطيران الفريق احمد شفيق باهتمام كبير من غزة وإلى الخليج واعتبر على نطاق واسع حدثا تاريخيا له نتائج بعيدة المدى تتجاوز حدود مصر .

غزة وإسرائيل

وقال فوزي برهوم المتحدث باسم حركة حماس في غزة ان الشعب المصري لم ينتخب رئيسا لمصر فقط ولكن للامتين العربية والاسلامية ايضا. وتأمل حماس ان ينهي مرسي تعاون القاهرة مع اسرائيل في فرض حصار على غزة.

ورغم محاولات اسرائيل الحثيثة لإضعاف حماس فإنها اعربت هي الاخرى عن احترامها لفوز مرسي و"العملية الديمقراطية" وحثت الحكومة الجديدة في القاهرة على الحفاظ على اتفاقية السلام التي حافظ عليها الرئيس المخلوع حسني مبارك طوال 33 عاما. لكن مع ذلك فهناك مخاوف تجتاح تل أبيب بعد إعلان مرسي في مقابلة اجرتها معه وكالة انباء فارس الايرانية انه يؤيد مراجعة اتفاقات السلام التي وقعتها مصر مع اسرائيل، وقال مرسي في المقابلة التي اجريت معه الاحد قبيل اعلان فوزه رسميا بمنصب الرئيس، "سنقوم بالنظر

[19] https://www.france24.com/ar/20120625-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A3%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

في جميع الاتفاقيات كامب ديفيد وغيرها التي تمت بين مصر واسرائيل من اجل تحقيق مصلحة مصر وفلسطين اولا". واضاف "لا بد من مراجعة كل القرارات السابقة من خلال مؤسسات الدولة والحكومة لأنني طبعا لن أتخذ اي قرار منفرد سواء في الداخل او الخارج." وأكد الرئيس المنتخب ان "سياستنا تجاه إسرائيل ستكون سياسة ندية لأننا لسنا أقل منهم بل نحن اصحاب حقوق وسنتناقش مع الجميع لعودة الحقوق الفلسطينية إلى أهلها لأن استتباب الامن في المنطقة اساسه انهاء المشكلة الفلسطينية."

❖ مصر: من سقوط مبارك إلى جولة الإعادة في انتخابات الرئاسة 24/06/2012

السعودية

بعث العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز الاثنين برقية تهنئة للرئيس المصري محمد مرسي متمنيا له التوفيق في تحمل دور بلاده الاسلامي والعروبي، وفقا لمصدر رسمي.
ونقلت وكالة الأنباء عن الملك قوله "إننا إذ نقدر هذا الاختيار (...) لنأمل من الله العلي القدير ان يوفقكم ويسدد خطاكم لما فيه خدمة الإسلام وخدمة مصر وشعبها الشقيق في سبيل استقرارها ونموها وتحمل دورها الاسلامي والعروبي."
كما قال محمد القحطاني المؤسس المشارك لجمعية الحقوق المدنية والسياسية السعودية التي تدافع عن القيم الديمقراطية في تعليق على موقع تويتر ان فوز مرسي يمثل انتصارا للثورات العربية.

بورتريه محمد مرسي

الولايات المتحدة

ورحبت الولايات المتحدة التي تقدم مساعدات عسكرية كبيرة لمصر بنتيجة الانتخابات الرئاسية ولكنها اكدت على انها تتوقع من مرسي ان يعمل على ضمان الاستقرار والا ينحرف نحو المغالاة.
وقال جاي كارني المتحدث باسم البيت الابيض في بيان "نعتقد ان من المهم للرئيس المنتخب مرسي ان يتخذ خطوات في هذا الوقت التاريخي للنهوض

بالوحدة الوطنية بالتواصل مع كل الاطراف والقوى في مشاورات بشأن تشكيل حكومة جديدة ".
ودعا المتحدث الزعيم الجديد الى ضمان ان تبقى مصر "دعامة للسلام والامن والاستقرار الاقليمي ."
كما اجرى الرئيس الاميركي باراك اوباما الاحد اتصالا هاتفيا بمحمد مرسي مهنئا اياه بفوزه في الانتخابات الرئاسية المصرية، مؤكدا دعم واشنطن للعملية الديموقراطية في مصر. وقال البيت الابيض ان اوباما "يتطلع الى العمل المشترك مع الرئيس المنتخب مرسي على قاعدة الاحترام المتبادل لتعزيز المصالح المشتركة العديدة بين مصر والولايات المتحدة."

إيران

واثنت إيران التي تفتخر بقيمها الاسلامية على من وصفتهم "شهداء الثورة (المصرية)" وقالت انهم المسؤولون عن توجيه البلاد لرؤية رائعة للديمقراطية، وقالت وزارة الخارجية الايرانية "حركة الشعب المصري الثورية... في مراحلها النهائية للصحوة الاسلامية وعصر جديد من التغيير في الشرق الأوسط".
وكان الرئيس المصري الجديد قد دعا الى "استعادة العلاقات الطبيعية" بين مصر وايران والمقطوعة منذ اكثر من 30 عاما بهدف تحقيق توازن استراتيجي جديد في المنطقة، كما جاء في مقابلة اجرتها معه وكالة انباء فارس الايرانية.
وقال مرسي في المقابلة التي جرت الاحد قبيل اعلان فوزه رسميا بمنصب الرئيس، "يجب علينا استعادة العلاقات الطبيعية مع إيران على أساس المصالح المشتركة للدولتين وتطوير مجالات التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي لأنه سيحقق التوازن الإستراتيجي في المنطقة وهذا كان ضمن برنامجي."
ولم يصدر اي تعليق على النتائج من حكومة المملكة العربية السعودية اكبر دولة مصدرة للنفط في العالم. وتتسم العلاقات بين الحكومة السعودية والاخوان المسلمين بالسوء نظرا لان العديد من المسؤولين في السعودية يتهمون الاخوان بدعم مطالب تدعو لتغيير سياسي في المملكة.

الاتحاد الأوروبي

وقال متحدث باسم مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي كاثرين اشتون ان الانتخابات تمثل حدثا مهما في التحول الديمقراطي لمصر وانها تأمل في ان يكون الرئيس الجديد "ممثلا للتنوع في مصر ".

بريطانيا

وفي بيان كرر بشكل كبير ما ورد في بيانات صدرت عن دول اخرى بالاتحاد الاوروبي رحب وزير الخارجية البريطاني وليام هيج بفوز مرسي وحثه على بناء الجسور والحفاظ على حقوق الانسان وخاصة حقوق المرأة والاقليات الدينية.

المغرب

سبقت جماعة "العدل والإحسان" الاسلامية المحظورة الاحزاب والحكومة المغربية الى تهنئة الرئيس المصري الجديد المنتخب محمد مرسي، لتليها تصريحات مهنئة لعبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة المغربية، فيما لم يصدر عن القصر الملكي لحد الساعة اي رد فعل.

وقالت رسالة العدل والاحسان المنشورة على موقعها انه "يسعدنا في جماعة العدل والإحسان أن نتقدم بأحر التهاني للرئيس محمد مرسي ولجماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة وكل الشعب المصري الحر."

واضافت رسالة التهنئة "ندعو الله العلي القدير ان يجعل هذا الفوز فاتحة خير على بلادكم، وعهدا جديدا يقوم على العزة الإسلامية والكرامة الانسانية والعدالة الاجتماعية، وبداية حقيقية لإنهاء عهد الاستبداد والاستحواذ والانفراد."

من جهته اعتبر عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة المغربية في تصريحات للصحافة المغربية فوز محمد مرسي "انتصارا للديموقراطية وارادة الشعب المصري واختيار الاصلاح"، متمنيا "تجميع كلمة الشعب المصري، في اتجاه الوحدة والتصالح."

وأبدى رئيس الحكومة المغربية في تصريحاته استغرابه للنسبة التي حصل عليها احمد شفيق الذي وصفه ب"مرشح النظام القديم"، قبل ان يستدرك "هذه هي الديمقراطية ولا بد ان نعترف بها."
وفيما تقاطرت رسائل التهنئة من مختلف العواصم العالمية والعربية لم يصدر عن العاصمة المغربية الرباط أي رد فعل رسمي حول نتائج الانتخابات المصرية سوى التصريح المقتضب لرئيس الحكومة.
وجرت العادة في المغرب ان توجه برقيات التهنئة الى رؤساء الدول او من يقوم مقامهم من قبل الملك محمد السادس، ولحد الساعة لم يصدر عن القصر الملكي في المغرب اي رد فعل بخصوص فوز محمد مرسي برئاسة مصر.

الأردن

بعث العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني الاثنين برقية تهنئة للرئيس المصري محمد مرسي بانتخابه رئيسا، متمنيا تحقيق ما يصبو له الشعب المصري من تقدم وازدهار، على ما افاد الديوان الملكي في بيان.
وبحسب البيان، الذي تلقت فرانس برس نسخة عنه، بعث عاهل الاردن ببرقية تهنئة الى مرسي مهنئا "بالثقة التي اولاه اياها الشعب المصري الشقيق بانتخابه رئيسا"، متمنيا "للشعب المصري الشقيق تحقيق ما يصبو اليه من تقدم وازدهار."
واكد الملك "الحرص على المضي قدما في تعزيز وتمتين علاقات التعاون الثنائي في الميادين كافة والارتقاء بها الى مجالات اوسع بما يحقق المصالح المشتركة للشعبين والبلدين الشقيقين وبما يسهم في تفعيل التعاون العربي والاسلامي."
وكانت الحكومة الاردنية ابدت الاحد ترحيبها ب"خيار الشعب المصري" مشيدة بنجاح "العملية الانتخابية" التي اسفرت عن فوز مرسي بالرئاسة.
وعبرت عن تمنياتها "لمصر الشقيقة بترسيخ الامن والاستقرار وتحقيق المزيد من الازدهار وما يصبو اليه الشعب المصري من تقدم ورفاه."

الصين

هنأت الصين الاثنين ممد مرسي لفوزه في الانتخابات الرئاسية المصرية وقالت ان بكين تحترم خيار الشعب المصري.

ونقل التلفزيون عن الرئيس الصيني قوله ان "الصين تهنئ مرسي على انتخابه رئيسا لمصر."
وقال ان "الصين تحترم خيار الشعب المصري لنظامهم السياسي ومسيرتهم التنموية."
واضاف ان "الصين تدعم جهود مصر للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية."
واضاف ان "الصين تود العمل مع مصر على مواصلة تعميق العلاقات التقليدية الطويلة بينهما."

العراق

وجه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي برقية تهنئة الى الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي، متمنيا عودة مصر لان "تمارس دورها اللائق"، حسبما افاد مستشاره الاعلامي.
وقال علي الموسوي في تصريح لوكالة فرانس برس الاثنين ان "رئيس الوزراء نوري المالكي بعث ببرقية تهنئة الى مرسي مهنئا بانتخابه رئيسا لمصر."
واضاف ان "المالكي تمنى لمصر الاستقرار والحرية وان تعود لتمارس دورها اللائق في المنطقة العربية والعالم."
كما دعا المالكي في رسالته الى "تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين."

8. الرئيس الأخ: الأجندة الإسلامية لحكم مصر[20]

شادي حميد الأحد، أغسطس 26, 2012

ملاحظة المحرر:

هذه المادة عبارة عن تحديثات لإصدار سابق في الطبعة الصيفية لعام 2012 من ذا كايرو ريفيو فور جلوبال أيرز.

لقد كانت الآفاق قاتمة في ناظري الإخوان المسلمين. تلك الحركة الاسلامية الأقدم والأكثر نفوذًا في المنطقة والتي جاء أداؤها مخيبًا للآمال وبالغت في مكاسبها البرلمانية، مما أدى إلى تنفير اليساريين والليبراليين أثناء هذه العملية. وحينما أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في أبريل أن محمد مرسي سيكون مرشحها للرئاسة، بعد أن تم استبعاد الخيار الأول، كان الشعور بالخطأ السياسي لا تخطئه العين. وكان الإخوان يخسرون من أرضيتهم في الشارع. ومع ذلك كانت التوقعات بزوال الإخوان سابقة لأوانها. فعلى الرغم من العديد من الأخطاء التي وقعت فيها الجماعة، إلا أنها أثبتت مدى المرونة التي تتمتع بها. ولم يرغب العديد من المصريين، في حقيقة الأمر، أن يقود قيادي في حركة وطنية متحدة، حتى وإن كانت متلعثمة الخطى، مصر نحو الديمقراطية. ولكن وفقا لمعاييرها الخاصة، نجحت جماعة الاخوان المسلمين.

[20] https://www.brookings.edu/ar/articles/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D9%85%D8%B5/

لا تعمل المنظمة (بما في ذلك ذراعها السياسي، حزب الحرية والعدالة) بالشكل التقليدي المتوقع من أي حزب. فهي تهتم، بطبيعة الحال، بفوزها في الانتخابات. ولكن اهتمامها الأكبر ينصب على وحدة وسلامة المنظمة، وباللغة العربية، وحدة وسلامة التنظيم. ففي الأيام الأولى من تحول مصر، أظهر الإخوان قسوة ولا مبالاة، ليس بالضرورة بسبب الانزعاج من الديمقراطية الداخلية، ولكن انطلاقا من الاهتمام الذي طال أمده للحفاظ على الذات، وقد يقول البعض أن هذا نوعًا من الهواجس. لدرجة أن المعارضة داخل جماعة الإخوان تقوّض التنظيم، وكان لا بد من دحض هذا الكلام.

أولاً، نهى قيادة الإخوان أعضاء الجماعة من الانضمام إلى أي حزب آخر غير حزب الجماعة. وتم فصل أولئك الذين انضموا لأحزاب الأخرى، أو الذين كوّنوا أحزابًا بأنفسهم. وتم فصل أحد رموز الجماعة البارزين، عبد المنعم أبو الفتوح، بعد أن أصر على الترشح للرئاسة ضد رغبة الإخوان. كما تم تجميد عضوية الآلاف من الناشطين الشباب الذين تمردوا على قرار الجماعة وانضموا لحملته.

في الواقع، كان ثورة مصر تهديدا بقدر ما كانت فرصة لجماعة اعتادت على الوقوف في وجه السلطة القمعية. فبدون وجود عدو واضح، نظام مبارك، يعد الحفاظ على التماسك التنظيمي أمرًا صعبًا. لذلك كان يجب فرضه بالقوة. ورفض مسؤولو الإخوان الاعتذار عن تكتيكاتهم العدوانية المتزايدة. فبالنسبة لهم، كان الأمر لا يعدو كونه مسألة بسيطة من احترام المؤسسة التي هم جزء منها والتي وهبوا حياتهم من أجلها. وبعد كل هذا جاءت الهيئة التشريعية للجماعة المتمثلة في مجلس الشورى الذي صوت على منع الأعضاء من الانضمام إلى أحزاب أخرى. وفي ذلك الوقت تحدث إليّ عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة (FJP) قائلاً: "نتخذ جميع القرارات كمنظمة وبالشورى والديمقراطية". و[الشباب] محل تقدير ولكنهم محل تقدير في سياق التنظيم وليس خارجه. كما أن المعارضة تكون قبل اتخاذ القرار النهائي، وليس بعده."

لم يكن قرار الإخوان المثير للجدل بتقديم مرشح رئاسي، بعد تعهدهم بعدم الإقدام على ذلك، مفاجئًا من وجهة نظر الوحدة التنظيمية. ففي الأشهر

الأولى من عام 2012، حاولت الجماعة التوصل إلى مرشح توافقي يمكن أن تؤيده. ولكنها لم تستطع التوصل إليه. وفي هذا الفراغ الناتج، ارتفع نجم حملة أبو الفتوح. وبعد ذلك بفترة قليلة، صار أبو الفتوح المرشح الأوفر حظًا، حيث كان من الممكن أن يحصل على دعم من مجموعات مختلفة ومتنوعة من الليبراليين واليساريين وشباب الإخوان والمسلمين والسلفيين. وعلى الرغم من أصوله في جماعة الإخوان، أو بالأحرى بسبب الإخوان أنفسهم، مثّل أبو الفتوح تحديًا خطيرًا للتنظيم وربما تهديدًا وجوديًا لجماعة الإخوان نفسها. فمن خلال كاريزميته ومصادره الشرعية الخاصة والمتميزة، كان أبو الفتوح، كرئيس، سيؤدي إلى تقويض قبضة جماعة الإخوان القوية على الإسلام السياسي السائد.

ولفهم جنون العظمة الذي يصيب الجماعة في بعض الأوقات، يمكننا أن نفكر في قادتها، بدرجات متفاوتة، على أنهم من أصحاب النزعة النظامية. لا يستمد الأفراد داخل جماعة الإخوان نفوذهم من مواهبهم السياسية الخاصة في المقام الأول، ولكن من حقيقة أنهم جزء من الجماعة، التي تعد أكبر من الأفراد. ففي الماضي، كان كلما خرجت شخصيات بارزة من تحت لواء الجماعة لبدء تكوين أحزاب أو حركات جديدة، فشلت هذه الشخصيات في تحقيق ذلك. فبدون دعم جماهير الإخوان وبنيتهم التحتية، يجد هؤلاء أنفسهم يهبطون إلى الهوامش السياسية (انظر، على سبيل المثال، حزب الوسط، الذي تأسس في عام 1996، وحزب التيار المصري، الذي تأسس في عام 2011). وهذا هو السبب أن أبا الفتوح يمثل خطرًا من هذا القبيل: فقد استطاع، للمرة الأولى، تحطيم فكرة أن النجاح لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التنظيم.

وبهذا اختارت جماعة الإخوان الدخول في السباق الرئاسي في آخر لحظة. وعلى الرغم من حملة التشويه غير المسبوقة التي تعرضت لها، والتي شملت نشر الشائعات على نطاق واسع ولكنه غير قابل للتصديق بشكل واضح بشأن النواب الإسلاميين الذين يحاولون إضفاء الشرعية على مجامعة الميت، وأن محمد مرسي مرشح مخيب للآمال، تمكن الإخوان من الحصول على المركز الأول في الجولة الأولى. وربما بنفس القدر من الأهمية، حصل أبو الفتوح على المركز الرابع بشكل مخيب للآمال. ومع ذلك، أوضحت النتائج بعض نقاط الضعف الرئيسية. حيث خسر الإخوان كثيرًا من الدعم في معاقل الجماعة في دلتا النيل.

ثم جاء النضال من أجل الرئاسة في انتخابات الإعادة التي جددت نشاط الإخوان ووحدت الصفوف الإسلامية. ولكن الإخوان وجدوا في أحمد شفيق عدوًا مقنعًا، والذي كان آخر رئيس للوزراء في عهد حسني مبارك والذي يعتبر مستبدًا على ما يبدو. فعلى مدى عقود، توقع مراقبو الأوضاع في مصر حدوث انشقاقات داخلية في الحركة الإسلامية، والتي لم تحدث. وبعد الثورة، خرج الإخوان، رغم كل أخطائهم، سالمين من هذه الانشقاقات بشكل أو بآخر.

إغراءات السلطة

قبل اندلاع الثورات العربية، كانت هناك ست دول دخلت فيها المعارضة الإسلامية الانتخابات بقوة وبشكل منتظم وهي مصر والأردن والكويت والبحرين والمغرب واليمن. وبالتركيز على آخر دورتين انتخابيتين، كانت نسبة المقاعد المتنافس عليها حوالي 35.9 في المئة فقط. [1] وبدأت الأحزاب الإسلامية تفقد الكثير[2] .

وكان هذا، بشكل جزئي، إرثا من حالة الجزائر، بمعنى أن الأنظمة العربية ومؤيديها الدوليين لن يسمحوا بفوز الإسلاميين. وصاغت الجماعات الإسلامية مصطلحًا خاصًا لهذا الأمر أطلقت عليه اسم "الفيتو الاميركي". ففي يناير عام 1992، وجد أكبر حزب معارض في الجزائر، حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) نفسه على حافة فوز تاريخي. حيث فاز في الجولة الأولى من الانتخابات بنسبة 47.5 في المئة من الأصوات و188 مقعدًا من أصل 231 في حين أن الحزب الحاكم حصل على 15 مقعدا. وفي النهاية، كان من المتوقع حصول حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) على أكثر من 70 في المئة من إجمالي المقاعد الذي يصل إلى 430، وهي نسبة أكثر من كافية لتشكيل الحكومة من أعضاء الحزب.

ولكن تصاعدت وتيرة المخاوف من أن الجيش يستعد للتحرك ضد الإسلاميين. وفي هذا السياق ألقى زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ عبد القادر حشاني خطابا أمام حشد من المؤيدين. وقال فيه إن "النصر أكثر خطورة من الهزيمة"، وحذرهم وحثهم على ضبط النفس وتجنب إعطاء الجيش ذريعة للتدخل. ومع ذلك، وبعد بضعة أيام، ألغى الجيش الانتخابات وبدأ حملة ضارية أدت إلى انزلاق الجزائر فأدرك الإسلاميون في مختلف أنحاء المنطقة أن تحقيق الفوز قبل أن يكون الوقت ملائما يمكن أن يهدد بالقضاء على عقود

من العمل المضني وبناء القاعدة الشعبية المنظمة. ومن ثم تطور تحذير حشاني بعد ذلك ليظهر في شكل شعار إسلامي غير رسمي: "المشاركة وليس المغالبة". وإذا كان هناك أي شك في التبني المؤكد للتدرج ـ حتى يكاد يصل إلى درجة التردد-فقد تعززت الحالة الجزائرية، هذه المرة في ظروف مختلفة إلى حد كبير، من قبل المعارضة الدولية المكثفة التي واجهتها حركة حماس بعد انتصارها الانتخابي غير متوقع في العام 2006.

وبعد مرور ما يقرب من خمس سنوات وبعد سقوط مبارك، بدا أن الإخوان المسلمين تعلموا الدرس. فكان لقادة الجماعة تعويذة في تلك الأيام الأولى من عدم اليقين، رددوها مرارًا وتكرارًا لكل من يريد أن يسمع. وكانت هذه التعويذة تقول ليس لنا مرشح للرئاسة. وأنهم سيخوضون الانتخابات البرلمانية على ثلث المقاعد البرلمان فقط. وبعد ذلك بفترة قصيرة، زادت النسبة حتى وصلت إلى نصف عدد المقاعد، وفي النهاية خاض الإخوان الانتخابات على كل المقاعد تقريبًا، وعدّل الإسلاميون في مصر بسرعة مذهلة من طموحاتهم. وكان الشعور بنفس المصير الذي قادهم نحو الحذر قبل الثورة هو نفسه الذي يقودهم الآن في الاتجاه المعاكس. وبعد أربعة وثمانين عامًا من الانتظار، جاءت اللحظة الخاصة بهم. وأنهم كانوا على مقربة من تحقيق المكاسب بشكل لا يمكن انتزاعهم بعيدًا عنها. وأنهم لن يسمحوا لذلك أن يحدث مرة أخرى.
إن الأمر الذي أصبح واضحًا بشكل متزايد هو أن الحركة الإسلامية في موقف المعارضة والحزب الإسلامي في السلطة شيئان مختلفان تمامًا. فعندما كان المسؤولون في الإخوان يعدون بعدم الترشح للرئاسة في مارس 2011، كانوا لا يزالون تحت تأثير الأنماط السلوكية القديمة. ففي بيئة الاستبداد، لا يمكن للإسلاميين الفوز أو لا يرغب الإسلاميون في الفوز بالانتخابات، حيث إن الفوز يهدد بنيتهم التحتية التنظيمية (مرة أخرى، مسألة الحفاظ على الذات). ولا تستطيع معظم الأحزاب السياسية أن تنمو وتتكاثر حتى تصبح دول داخل الدول، وأن تصنع لنفسها شبكات موازية من المساجد والعيادات والبنوك والشركات ومراكز الرعاية وفرق الكشافة. ولكن الأحزاب الإسلامية تستطيع ذلك. ولذلك يجب أن تخطو بحذر لتجنب استفزاز النظام، حيث إن تكاليف الحملة على المراكز التعليمية والاجتماعية وأنشطة الوعظ، شريان الحياة

الفاعل للإسلاميين، باهظة التكلفة. ولقد أدت عقود من السجن والتعذيب والنفي إلى وجود عزيمة فولاذية وشعور بالثقة أنه: سوف يأتي يومهم الذي يوعدون وسيكونون على استعداد لهذا اليوم. وحتى ذلك الحين، يمكنهم الانتظار والتحلي بالصبر. وفي مقابلة مع أحد الزعماء الإسلاميين قبل اندلاع الربيع العربي، كانت هذه سمة ثابتة: شعور رزين بالهدوء عند مواجهة الظروف المعاكسة المتعددة. وقد يخطأ بعض المحللين في بعض الأحيان في هذا المعنى ويعتقدون أن الإسلاميين سوف يظهرون دائمًا هذه الصفات، حتى بعد تغير الظروف إلى حد كبير. والنقطة التي يبدو أنها غابت عنهم هي أن الحذر والهدوء نتيجة أو رد فعل للقمع. وبمجرد توقف القمع، يمكن للإسلاميين بنفس السهولة إظهار موهبتهم في تقلد السلطة السياسية، التي كانت يومًا ما أقرب ما تكون إلى قطع الرقاب.

صناعة محمد مرسي

السلطة السياسية شيء دقيق. ويبدو أن محمد مرسي ليس الرجل المناسب لممارستها. فقد كان أحد الموالين المنفذين لسياسات الإخوان. حيث تقول معظم الحسابات، أنه كان مديرًا ذا كفاءة يؤدي الأمور على الوجه المطلوب. لكن لم يتضح ما الصفات الأخرى التي أهلته لرئاسة الجمهورية.

ولد مرسي في محافظة الشرقية في العام 1952، ودرس الهندسة في جامعة القاهرة. وذهب لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة جنوب كاليفورنيا في عام 1982، وشغل منصب أستاذ مساعد في جامعة ولاية كاليفورنيا، نورث ريدج. وولد اثنان من أبنائه الخمسة في أمريكا ولذا فهما مواطنان أمريكيان. وبعد عودته إلى مصر، قيل أنه ترقى بسرعة في صفوف الإخوان، حتى وصل في نهاية المطاف إلى رئيس للكتلة البرلمانية في الفترة من 2000 إلى 2005. وكان خيرت الشاطر، الخيار الأول لجماعة الإخوان للترشح للرئاسة والشخصية الأكثر قوة، قد التقط مرسي من الغموض النسبي الذي كان يحيط به لكي ينضم إلى مكتب الإرشاد، الهيئة العليا لصنع القرار في الجماعة. واختير مرسي للقيام بدور الرئيس المؤسس للذراع السياسي للإخوان، حزب الحرية والعدالة.

وبعد استبعاد الشاطر بسبب إدانة جنائية سابقة، صعد مرسي إلى ساحة المعركة الانتخابية، وتقريبًا جاء صعوده بشكل افتراضي. ولم لم يكن أي من

مرشحي الإخوان الباقين الذين يمكنهم الترشح يحوزون على ثقة الشاطر الكاملة وبقية القيادات المحافظة كما فعل مرسي. وسخرت وسائل الإعلام المصرية بسرعة من مرسي وأطلقت عليه اسم "الإطار الاحتياطي (الاستبن)". حيث يبدو أنه يفتقر إلى أشياء من ميزات الرؤساء، كالمكانة والكاريزما والاحترام. ولكن، انطلاقًا من كونه مدعومًا من الآلة الإخوانية التي لا مثيل لها في الانتخابات، سرعان ما وجد نفسه أول رئيس لمصر منتخب بحرية وأول رئيس إسلامي في العالم العربي على الإطلاق.

هناك أوقات يصبح فيها السياسيين العاديين وذوو الرتب البسيطة قادة. ويمكن أن تكون اللحظة أهم من الشخص. ولقد اتضح ذلك عندما أعطى مرسي عنوان مثير لمئات الآلاف في ميدان التحرير يوم 29 يونيو 2012. فبعد مرور خمس عشرة دقيقة من خطابه، بدأ في تكرار أن "لا سلطة فوق سلطة الشعب." لقد كان الفاصل الموسيقي منخفضا، لكنها كانت واحدة من أفضل الخطب وبالتأكيد واحدة من أكثر الخطب حماسة يلقيها زعيم عربي في الذاكرة الحديثة.

بحكم كونه الرجل الذي هزم أحمد شفيق، وبالتالي المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF) الحاكم، أصبح مرسي وسيلة تزايد الغضب تجاه النظام القديم المنبعث من الركام. ومن جانبها، كانت جماعة الإخوان دائما ما تبدو بشكل أفضل حينما تكون في موقف عصيب. وقد كانت تواجه هنا تهديدا واضحا. وأصبح هذا التهديد واضحًا جدًا عندما قام المجلس العسكري، على غرار ما حدث في الجزائر، بانقلاب ناعم في يونيو عن طريق حل أول برلمان ديمقراطي في البلاد، والذي كان يهيمن عليه الإخوان.

سوف يحتاج مرسي وجماعة الإخوان إلى إدارة العلاقة المشحونة بينهما وبين الجيش في المستقبل المنظور. وبهذا سيستمر النهج ذو المسار المزدوج، التهديد بالاحتجاجات الجماهيرية من ناحية وإجراء المفاوضات خلف الأبواب المغلقة من ناحية أخرى. وعلى الرغم من النوبات العرضية من نفاد الصبر، يظل مسؤولو الإخوان مؤمنين بالتدرج، ومنزعجين من الطبيعة المربكة للثورة بشكل خاص والتغيير المفاجئ بشكل عام.

إن الضربات الواسعة التي يريدها الإخوان واضحة نسبيًا. ولكن المشكلة تكمن في عدم وجود طريق واضح لتحقيق ذلك.

والأولوية الأولى والأكثر وضوحًا هي الانتعاش الاقتصادي والأجزاء المختلفة المكونة له: زيادة فرص العمل والحد من عدم المساواة في الدخل ومحاربة الفساد. والاقتصاد في حد ذاته ليس الغاية ولكنه الوسيلة. فإذا تمكن الإخوان من عكس اتجاه التدهور الاقتصادي، فسيصبح المصريون أكثر استعدادا لتحمل التدخلات المثيرة للجدل في المجال الاجتماعي والأخلاقي (وهو ما توصل إليه الإسلاميون الأتراك مع مرور الوقت). وبالإضافة إلى ذلك، سيستخدم الإخوان دورهم المتنامي في الاقتصاد لربط المصريين بهم من خلال علاقات المحسوبية المتشابكة. وبهذا المعنى، يستطيع الإخوان اختراق أجهزة الدولة، بما في ذلك مجال التعليم والإعلام من خلال وزارة الإعلام، مما يساعد الإخوان في لعبتهم الطويلة؛ وهي ترسيخ المزيد من دور الجماعة في الحياة العامة.

والأولوية الثانية هي دحر قوى المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF) والانتقال إلى علاقة أكثر توازنًا بين المدنيين والعسكريين. ففي الأيام الأولى من الفترة الانتقالية، أخطأ البعض في فهم تساهل الإخوان مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF) باعتباره شيئًا أكثر مما كان عليه في الواقع. لقد أرادت جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة، مرة أخرى بدافع الحفاظ على الذات، تأسيس شرعيتها كجهة سياسية فاعلة قبل الدخول في أي صراعات. وكان الطريق إلى ذلك من خلال الحصول على مركز مهيمن في أول برلمان منتخب بحرية في البلاد. وبعد الفوز بما يقرب من نصف المقاعد، استطاع الإخوان المطالبة بشكل متعقل بالشرعية الديمقراطية والتفويض الشعبي على حد سواء. فكان البرلمان، أكثر من أي شيء آخر، منبرًا لتحدي المجلس الأعلى للقوات المسلحة(SCAF) ، تمامًا كما ستأتي الرئاسة لخدمة غرض مماثل بعد ستة أشهر.

إن تحدي سيطرة الجيش على السلطة هو بالضبط ما فعله محمد مرسي في شهر يوليو، حين أصدر مرسومًا تنفيذيًا بشكل غير متوقع يدعو البرلمان للانعقاد مرة أخرى، بعد مرور أسابيع فقط من حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF) له. وفي حين أن هذه الخطوة قد حدت من النجاح – استمرت جلسة البرلمان ليوم واحد فقط وتسبب ذلك في توبيخ شديد من السلطة القضائية – وكانت هذه رسالة قوية: وكان مرسي على وشك أن يكون رئيسًا

أكثر صرامة منه أكثر حزمًا مما يتوقع الكثيرون. وإذا كان هناك أي شك، فقد فاجأ مرسي المصريين في 12 أغسطس2012 بإحالة الرتب العليا من المجلس الأعلى للقوات المسلحة(SCAF) ، بما في ذلك المشير حسين طنطاوي، إلى التقاعد المبكر. كما قرر إلغاء الإعلان الدستوري المكمل المثير للجدل والذي جرد الرئيس من العديد من سلطاته.
من الواضح أن جماعة الإخوان المسلمين تتمتع بالقدرة على المساومة، وبعد تحركات مرسي الدرامية، فإنها – أو على الأقل الرئاسة – تتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة أيضًا. وهذا لا يعني هزيمة جنرالات مصر، ولكنهم أضعفوا. ويمثل مرسي المدني "مقاوم الانقلاب" حلقة هامة في تحول مصر المضطربة لكنه أبعد ما يكون عن نصر حاسم. وسوف يحتاج الطرفين على المدى القصير إلى تعلم التعايش معًا والبحث عن تكيف مؤقت ومساومة الجانب الآخر. ولا أحد من الطرفين قوي بما فيه الكفاية لتسديد ضربة حاسمة إلى الآخر.

أما بالنسبة للأسلمة، فإنها لا تزال وسوف تظل دائمًا جزءًا أساسيًا من رسالة الإخوان المسلمين وكذلك المطالبة بها. حيث إن نزعة الإسلاموية لدى الإخوان لا تتقدم بالشكل الجيد (العلم الديني دائما تقريبا يأخذ المقعد الخلفي للسياسة). ويعكس الإخوان إلى حد كبير ما هو موجود بالفعل. فهم، بعد كل شيء، منتجات للمجتمع الذي يعيشون فيه. ووفقًا للمعايير المصرية على الأقل، تقع مواقف الحركة حتى الأكثر إثارة للجدل ضمن التيار الرئيسي لها. ووفقا لاستطلاعات عديدة، يشترك عدد غير قليل من السكان في توجهات الإخوان المعادية لليبرالية، بما في ذلك النساء والأقباط والحريات الشخصية. على سبيل المثال، في استطلاع يوغوف في أبريل 2011، قال 18 في المئة فقط ممن شملهم الاستطلاع أنهم "لن يدعموا الرئيس إذا كان امرأة". وإذا منع الاسلاميون الكحول أو أدخلوا جرعة أقوى من الدين في المناهج التعليمية، فقد تغضب النخب الليبرالية ولكن سيغضب قليل آخرون. وفي الواقع، منذ قيام الثورة، وهناك دلائل قليلة تشير إلى أن جماعة الإخوان المسلمين فقدت دعمًا كبيرًا بسبب محافظتها الدينية المعروفة. ومع ذلك، لقد انتشرت الانتقادات ضد الجماعة بشكل كبير حول سجلها التشريعي المخيب للآمال في البرلمان والتخبط المتواصل وإجراء الصفقات في الغرف

الخلفية والميل إلى وضع المصلحة الذاتية التنظيمية فوق كل شيء آخر تقريبًا.
ومع ذلك إذا بدأ الإخوان في العمل، يشعر المرء برغبة في قياس عملهم ومدى نجاحهم، وبعد ذلك سيهدأ العديد من تلك الانتقادات. والمخاطر كبيرة بالنسبة لأي حزب حاكم. وبالنسبة للأحزاب الإسلامية فالمخاطر أكبر وأشد. لقد ذكر غراهام فولر في كتابه مستقبل الإسلام السياسي أن الإسلاميين يديرون "خطرًا مؤرقًا: مؤسسة الفشل بالإسلام أو ما يسمى 'أسلمة الفشل"، والعكس صحيح أيضًا: "أسلمة النجاح."

الإسلاميون والغرب

يعتمد النجاح في الضراء والسراء على مساعدة الآخرين. ونظرًا لقيود الميزانية والعجز الكبير، هناك الكثير الذي يمكن لمصر القيام به من تلقاء نفسها. إنها في حاجة ماسة لمليارات الدولارات من المساعدات المباشرة والقروض والفوائد التجارية والاستثمار. وعلى الرغم من معارضتهم للغرب وتأثيره الثقافي والسياسي منذ فترة طويلة، يحتاج محمد مرسي والإخوان للولايات المتحدة وأوروبا أكثر مما قد يرغبون في الاعتراف به.
إن الاقتصاد أحد المجالات التي من المرجح أن تقل الاحتكاكات فيها بين الولايات المتحدة والإسلاميين المصريين. ولقد أصبح الإخوان، تحت تأثير الشاطر، من المؤيدين بلا حرج لقوى السوق الحرة. والوصف الأفضل لبرنامجهم الاقتصادي هو "الكالفينية الإسلامية" إلى جانب بعض الإيماءات الغامضة لشبكات الأمان والعدالة الاجتماعية. وينص برنامج حزب الحرية والعدالة على دعم "الاقتصاد المصري القائم على مبدأ الحرية الاقتصادية". وفي موضع آخر من البرنامج، يؤكد على أن "القطاع الخاص له دور أساسي في الحياة الاقتصادية المصرية"، وأن "القيم والأخلاق لا يمكن فصلها عن التنمية الاقتصادية، لأنهما وجهان لعملة واحدة."
وبالنسبة للسياسة الخارجية، سيختلف مرسي حتمًا مع الولايات المتحدة. ولكن لا يمكن فعل الكثير تجاه إسلاموية جماعة الإخوان المسلمين نظرًا للواقع المصري ما بعد الثورة. فالديمقراطية تعني أن سلوك السياسة الخارجية لم يعد بمعزل عن الرأي العام، كما كان على مدى ثلاثة عقود. وإذا كان المصريون لا يحبون إسرائيل، فقد انتخبوا سياسيًا يكره إسرائيل أيضًا

(على الأقل من الناحية البلاغية). وفي مناظرة تلفزيونية بين أبي الفتوح ومرشح آخر للرئاسة، عمرو موسى، حيث دخل الرجلان في جدال محتدم حول ما إذا كان من الممكن أن نطلق على إسرائيل "عدو" أو مجرد "خصم". ولم يكن المرشح الرئاسي الأكثر مناهضة لإسرائيل من بين الإسلاميين لكنه اليساري حمدين صباحي، الذي حصل على دعم كبير من النخبة الليبرالية والقاهرية وكان في الواقع قد حصل على أعلى الأصوات في العاصمة خلال الجولة الأولى من الاقتراع.

أكد مرسي وجماعة الإخوان، مثل معظم الأطراف السياسية الأخرى، على التزامهم بمعاهدة السلام، مع الاحتفاظ بالحق في مراجعة جوانب الاتفاق. وسوف يجعل مرسي، بالدرجة التي يسمح بها الجيش والمؤسسة الأمنية، مصر أقرب إلى حماس. فمن غير المرجح أن يتوقف مرسي، صاحب السجل الطويل من التصريحات الاستفزازية للسياسة الخارجية، الآن. ففي خطابه في 29 يونيو، على سبيل المثال، تتضمن خطابه المطالبة بالإفراج عن عمر عبد الرحمن الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة في الولايات المتحدة لتورطه في التخطيط لهجمات إرهابية في فترة التسعينات.

ولكن هذا بالضبط هو الشعور الأصلي الراسخ المناهض للولايات المتحدة الذي يحمله الإخوان والذي يسمح لهم بالتواصل مع الغرب بدرجة ما. ويميل الليبراليون، من ناحية أخرى، إلى إظهار القومية بشكل مفرط. فهم يخشون أيضًا أن الولايات المتحدة في محاولاتها للضغط على العسكر وتعزيز "الانتقال الكامل ' للسلطة ربما تساعد في تمكين الإخوان وتوصيلهم إلى سدة الحكم. وقد أدى هذا، بشكل غريب، إلى الحالة التي يشن فيها معظم الليبراليين "المتغربين" هجمات متكررة على الإسلاميين لكونهم أذناب أمريكا. وقبل الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية، عقد ائتلاف الأحزاب الليبرالية الرائدة مؤتمرًا صحفيًا أدانوا فيه إدارة أوباما لدعمها ترشيح مرسي كما يزعمون. "نحن نرفض أن يكون سبب فوز شخص ما لأنه المدعوم من قبل الأميركيين"، صرح بذلك أسامة الغزالي حرب من حزب الجبهة الديمقراطية. (ولم يقدم أي أدلة لإثبات هذه المزاعم.) وبعد إعادة تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF) في أغسطس، كثرت التخيلات التي تزعم أن هذه الخطوة التي قام بها مرسي جاءت بالتنسيق مع إدارة أوباما.

وبعد الوحدة التي دامت لفترة قصيرة بلغت ثمانية عشر يومًا هي عمر انتفاضة مصر، تدهورت علاقة الإخوان بالأحزاب الليبرالية الرائدة باطراد. حيث يرى الليبراليون البارزون، مما يعكس ربما وضعهم كأقلية، الأغلبية العدوانية للإسلاميين باعتبارها نذيرا مخيفا للأمور في المستقبل. حيث صرح عماد جاد من الحزب الديمقراطي الاجتماعي أنه "إذا عاد العسكر إلى ثكناته، فسوف يسيطر الإخوان على كل شيء."

ويبقى الكثير من التكهنات حول "النوايا الحقيقية" للإخوان المسلمين محض تكهنات-. ففي الوقت الراهن على الأقل، من غير المحتمل أن نعرف بالضبط ماذا سيفعل الإخوان إذا توفرت لديهم حرية التصرف الكاملة. ومصر ليست دولة ديمقراطية بعد ولن تصبح كذلك بين عشية وضحاها. وعلى الرغم من سقوط المجلس العسكري، إلا أنه لا يزال هناك الجيش والبيروقراطية التي لم يتم إصلاحها في القطاع الأمني، والقضاء الذي يظهر عادة معاديًا لخطط الإخوان. ولقد كانت الرئاسة استهلالا يكمن فيه صراع طويل وغير منتظم من أجل التفوق السياسي. وكلما طال أمد الصراع، وجد الإخوان أنفسهم تحت ضغط أكبر، يكافحون من أجل تحديد التوازن الصحيح بين التسوية والمواجهة، وبين الانتقال إلى الوسط وإرضاء القاعدة الإسلامية.

يميل الإخوان تحت القمع والتهديد لتهدئة الأمور ويصبحون أكثر تحفظا من أجل الوصول إلى الحلفاء الليبراليين واليساريين، كما فعلوا خلال الجولة الثانية من الحملة الرئاسية، وبعد ذلك، عند تشكيل حكومة تكنوقراط غير إسلامية في الغالب. يخشى مرسي ومعه الإخوان من المبالغة بشكل متسرع سيؤدي إلى إثارة المعارضة بشكل يصّعب التعامل معها، بما في ذلك من المجلس العسكري. لذا فقد عدلوا من طموحاتهم. ولكنها تلك الطموحات ظلت على وضعها.

9. ويكيليكس: شفيق والإخوان.. بين الإمارات ومصر[21]

لا تزال علاقة الإمارات بالنظام السياسي المصري، وبخاصة فيما يخص جماعة الإخوان المسلمين والمرشح الرئاسي السابق أحمد شفيق، ملفًا مفتوحًا حتى هذه اللحظة. فالفريق أحمد شفيق، المقيم في الإمارات منذ خسارته الانتخابات في صيف 2012 أمام الرئيس المخلوع محمد مرسي، تحول خلال الأسابيع الماضية إلى إحدى أكثر المواد الصحفية سخونة وإثارة للجدل، بما نُسب إليه من تحركات سياسية مؤخرًا.

فقد نشرت صحيفة الشروق في شهر مايو الماضي، تقريرًا نسبته إلى مصادر سياسية وحزبية، أن عددًا من رجال الأعمال أحدهم مصري مقيم في أمريكا وآخرون من دول خليجية، لعبوا دورًا في دعم احتجاجات 30 يونيو، ولهم شراكات مع رجال أعمال مصريين محسوبين على نظام مبارك، قد وصلوا القاهرة في وقت سابق على كتابة التقرير في محاولة لتشكيل تحالف انتخابي قوي قادر على الاستحواذ على الأغلبية البرلمانية. وهو ما أعقبه أخبار أخرى نشرتها الشروق أيضًا، عن سفر مسؤول استخباراتي مصري رفيع المستوى لأبو ظبي، لبحث عدد من الملفات من بينها المطالبة بوقف تحركات شفيق ومحاولاته العودة للمشهد السياسي المصري، وبخاصة مع ما بدأ في التواتر على ألسنة عدد من الشخصيات العامة والإعلامية من أن شفيق فاز في الانتخابات الرئاسية سنة 2012، إلا أن السلطات المصرية قامت بتغيير النتيجة وإعلان فوز مرسي. وكان أحد تداعيات ذلك التوتر تأجيل بث الحوار التليفزيوني الذي أجراه الإعلامي عبد الرحيم علي مع الفريق في

21 http://www.madamasr.com/ar/2015/06/27/feature/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%B4%D9%81%D9%8A%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88/

الإمارات، بزعم وجود مشكلات تقنية خاصة بالصوت، قبل أن يُذاع في وقت لاحق.
لا يأتي ذكر اسم شفيق كثيرًا في الوثائق المنسوبة للحكومة السعودية. فترصد برقية، حصلت عليها منظمة "ويكيليكس" ونشرت صفحتين منها، بينما ينشر «مدى مصر» حصريًا الصفحة الثالثة والأخيرة،[22] حالة من الترقب بين الأوساط السياسية والشعبية والإعلامية لما ستؤول إليه نتائج انتخابات الرئاسة في مصر بين المرشحين، وقتها، محمد مرسي وأحمد شفيق.
تُكمل الوثيقة، في صفحتها غير المنشورة بعد والتي حصل عليها «مدى مصر»، [23]أن حجم الاستثمارات الإماراتية في مصر يبلغ 5 مليارات دولار، تتركز في مجالات الزراعة والاتصالات والعقارات وتكنولوجيا المعلومات، ويبلغ عدد الشركات الإماراتية المستثمرة في مصر نحو 600شركة.
وتضيف الوثيقة أن المستثمرين الإماراتيين يفضلون "مصر الليبرالية لا الدينية، ويوجد حاليًا، نوع من الإحجام من قِبلهم، على الاستثمار في مصر، حتى تتضح الرؤية حول الانتخابات الرئاسية، ومن سيفوز بالرئاسة، وذلك لتخوفهم من استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي، التي سادت مصر منذ اندلاع ثورة 25 يناير. وعلى المستوى الشعبي، تميل غالبية المواطنين الإماراتيين إلى الفريق أحمد شفيق، وبخاصة أنهم يعلمون عن موقف دولتهم غير المتوافق مع جماعة الإخوان المسلمين. ويرون أن وصول شفيق إلى كرسي الرئاسة، سيؤدي إلى طي موضوع الخلافات مع مصر، والإقبال على دعمها، والاستثمار بها. أما الإعلاميون فيتفق موقفهم مع الموقف الرسمي والشعبي للدولة، وسبق لهم أن شنوا هجومًا لاذعًا على حركة الإخوان المسلمين لتطاولها على دولة الإمارات".
في مطلع يناير 2013، اتخذت الأزمة منحى جديدًا بإعلان الحكومة الإماراتية اعتقال أكثر من 100مصريين بزعم انتمائهم لجماعة الإخوان المسلمين، ومحاولتهم مع آخرين إماراتيين تشكيل تنظيم إخواني في الإمارات. يرصد تقرير سعودي بعنوان "التداعيات السياسية للأزمة بين مصر والإمارات.. يناير 2013" أسباب الأزمة والاتهامات المتبادلة بين البلدين، والتصعيد بين القاهرة ودبي وتداعياته السياسية. يأتي التقرير في 6

[22] http://www.madamasr.com/wp-content/uploads/2015/06/bc7e9322-2f8f-49ee-b083-2951ba8a3b29-1.jpg
[23] http://www.madamasr.com/wp-content/uploads/2015/06/2_16-1.jpg

صفحات نُشرت منه بالفعل الصفحات رقم 1 و4 و5، بينما ينشر «مدى مصر» حصريًا الصفحات رقم 2 و3 و6.[24]

القسم الأول للتقرير الذي يرصد أسباب الأزمة والاتهامات المتبادلة بين البلدين، يُشير إلى التطورات منذ إلقاء القبض على الخلية الإخوانية في الإمارات وتوجيه الاتهامات لها بالتحريض على قلب نظام الحكم، ثم رفض دبي الطلب المصري بالإفراج عنهم. وعلى الجانب الآخر "تتهم جماعة الإخوان في مصر دولة الإمارات بأنها تقف ضد الثورة المصرية وتأوي بعض "الفلول" من رموز الحكم السابق وعلى رأسهم أحمد شفيق- المرشح السابق لرئاسة الجمهورية-، بل إن محمد سعد ياقوت- القيادي بحزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين- أدلى بتصريحات الشهر الماضي للعديد من وسائل الإعلام، تفيد بأن هناك خلية خليجية تعمل على عزل الرئيس محمد مرسى بمعاونة قيادات المعارضة (المصرية) في إشارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة".

وتضيف الوثيقة أن بعض الخبراء أكدوا "أن هذه الأزمة بين البلدين قد تؤدى إلى احتمالات مواجهة ما بينهما في حالة استمرارها وسيكون لها تأثير سلبي على حوالي ٤٠٠ ألف مصري يعملون في الإمارات ويشكلون ثالث أكبر جالية فيها بعد الهنود والباكستانيين.

ترصد الوثيقة ما وصفته بـ " أهم شواهد العداء المتنامي بين الإخوان ودولة الإمارات العربية المتحدة" في النقاط التالية التي نذكرها كما وردت في التقرير:

- فشل الجانب المصري في إقناع الإمارات بالإفراج عن المعتقلين المصريين من التنظيم الإخواني؛ حيث لم تنجح اتصالات السفارة المصرية هناك مع وزارة الخارجية الإماراتية في مقابلة هؤلاء المعتقلين وتقديم المساندة القنصلية لهم، كما فشلت مساعي الوفد المصري الرسمي للإمارات برئاسة عصام الحداد- مساعد رئيس الجمهورية- في حل الأزمة، بعد أن قام بتسليم رسالة من الرئيس محمد مرسي إلى نظيره الإماراتي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، غير أن الإمارات أكدت أن الإجراءات القانونية هي التي تحكم قضية المعتقلين.

[24] http://www.madamasr.com/wp-content/uploads/2015/06/c89e92e2-71d2-4d9b-9f5d-737e35079234-1.jpg

- تأكيد بعض المصادر هنا (القاهرة) على أن المباحثات التي أجراها الوفد المصري مع المسؤولين الإماراتيين تناولت قضية تسليم الفريق أحمد شفيق المرشح الرئاسي الخاسر لاتهامه في قضايا فساد، ولكن الوفد لم يتلق ردًا شافيًا، على الرغم من تسليم مدير المخابرات المصري معلومات للسلطات في دبي حول اتصالات شفيق بعدد من رموز النظام السابق لتأليب الرأي العام ضد الرئيس محمد مرسي- بحسب ما جاء في الوثيقة.
- اتهم عصام العريان- نائب رئيس حزب "الحرية والعدالة" - وياسر عبد التواب- رئيس اللجنة الإعلامية لحزب "النور" السلفي- في 2 يناير 2013، دولة الإمارات بأنها "تعادي التغيير الذي حدث في مصر وباقي بلدان الربيع العربي خوفًا من وصول قطار الثورة إليها. وأنها تخشى الديموقراطية، وتأوي الفلول وتدافع عنهم، والدليل هجوم فاند شرطة دبي ضاحي خلفان المستمر على مصر ورئيسها المنتخب بعد الثورة".
- دعوة وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد في أكتوبر الماضي، دول مجلس التعاون الخليجي إلى "التعاون لمنع جماعة الإخوان المسلمين من التآمر لتقويض الحكومات في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى ردود فعل سلبية لدى الإخوان المسلمين ومطالبة البعض بالرد عليه".
- تعمد بعض الصحف المصرية في 6يناير، نشر محاضرة "مزعومة" للمفكر الأمريكي نعوم تشومسكي بجامعة "كولومبيا" الأمريكية عن الثورة المصرية، جاء فيها (أن السبب الحقيقي وراء عداء دبي للنظام المصري الجديد هو مشروع تطوير قناة السويس؛ لأن هذا المشروع سيصبح أكبر كارثة لاقتصاد دبي الخدمي الذي يقوم على لوجستيات الموانئ البحرية بحكم موقع قناة السويس الاستراتيجي الدولي)، وقد حرصت الصحف المصرية على ترديد هذه المزاعم على الرغم من تكذيب ونفي تشومسكي نفسه لها. في الوقت نفسه أشارت بعض الصحف المصرية إلى أن (الإمارات هي الثورة المضادة ضد الثورتين المصرية والسورية، حتى لا يتم نجاح إعمار قناة السويس أمام التجارة الأوروبية).

ينتقل التقرير إلى رصد معالم التصعيد المتبادل بين الطرفين والتداعيات المترتبة عليه، ولعل أهم ما جاء في هذا القسم من التقرير أن جماعة الإخوان

المسلمين اتخذت قرارًا بإلغاء زيارة خيرت الشاطر للإمارات احتجاجًا على تصريحات خلفان المتكررة.
وتشير الصفحة الأخيرة من التقرير إلى أن الإمارات تُصر على "فضح العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين في مصر والمعتقلين المصريين الأعضاء في التنظيم الإخواني بالإمارات؛ حيث أعلنت مصادر أمنية إماراتية أن التحقيقات تشير إلى أن (هذا التنظيم نجح في تجنيد العديد من أبناء الجالية المصرية بالإمارات، وأسس شركات لتحويل أموال بطرق غير مشروعة إلى التنظيم الأم في مصر، بل وقيامه بتدريب الإسلاميين المحليين على كيفية الإطاحة بالحكومات)". كما أشار التقرير إلى "تهكم وسخرية الصحف الإماراتية الصادرة في يناير 2013، على الوفد المصري برئاسة عصام الحداد- مساعد رئيس الجمهورية-، واندهاشها من جدول أعماله الذي شمل بندًا واحدًا هو ملابسات توقيف 11معتقلا على ذمة قضية تنظيم الإخوان، وتجاهل الوفد لحوالي 350 محتجزًا مصريًا مما يؤكد الدوافع الحزبية، وتأكيدها أن الإفراج السياسي عن خلية الإخوان غير وارد".
وأضاف التقرير أن عددًا من الخبراء المصريين في القاهرة، أكدوا أن "زيارة وزير الخارجية الإيراني إلى مصر يوم الأربعاء 9 يناير 2013، إشارة قوية من مصر إلى الإمارات بأن البديل هو إيران، في ظل الأحداث المتوترة بينهما على خلفية المعتقلين المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين".
وفي برقية أخرى صادرة من السفارة السعودية في القاهرة ومرسلة لوزارة الخارجية في الرياض، جاء فيها أن مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين، اجتمع في 10 يناير 2013 لبحث تداعيات الأزمة وسُبل معالجتها. طلب عدد من الأعضاء انتظار ما ستسفر عنه جهود مؤسسة الرئاسة ووزارة الخارجية، بينما طالب آخرون سفر خيرت الشاطر- نائب المرشد العام- مع مسؤول قطري رفيع المستوى إلى الإمارات لبحث سُبل إنهاء الأزمة "بحيث يطالب الشاطر الجانب الإماراتي بعرض متطلباته التي تضمن عدم تدخل جماعة الإخوان المسلمين في شؤون الإمارات، وعدم نقل التجربة الديموقراطية التي مرت بها مصر إلى دولة الإمارات".
كما أشارت البرقية إلى "فتح السلطات المصرية لقضية مقتل الفنانة اللبنانية سوزان تميم في شقتها في دبي سنة 2008 مرة أخرى؛ حيث تلقى النائب العام يوم 9 يناير 2013، بلاغًا ضد نائبة مدير الإدارة العامة للأدلة

الجنائية بدبي فريدة الشمالي، وقائد شرطة دبي ضاحي خلفان، الشاهدين في قضية مقتل المطربة اللبنانية، يتهمهما بتزوير تقرير الطب الشرعي الخاص بقتلها".
فيما أشارت برقية أخرى، ينشرها «مدى مصر» حصريًا أيضا، إلى الاتهامات التي وجهتها مصادر أمنية لما وُصف بـ" شخصية إماراتية كبيرة بتمويل عمليات التخريب والتدمير في مصر على هامش احتفال المصريين بمرور عامين على ثورة 25 يناير 2011"، وهو ما نشرته صحيفة الأخبار، المملوكة للدولة، يوم 28 يناير 2013.
في يناير 2014، صدر حكم من المحكمة الاتحادية العليا في الإمارات، بأحكام بالسجن ضد 30 إماراتيًا ومصريًا تتراوح بين 3 أشهر وخمس سنوات. وقبلها صدرت أحكام أخرى في يوليو 2013، بالسجن ضد 69شخصًا آخرين لفترات تراوحت بين 7 سنوات و15 سنة، بعد إدانتهم بتشكيل "تنظيم سري" بهدف الاستيلاء على السلطة، وإقامة علاقات مع الإخوان المسلمين.
معظم وثائق "ويكيليكس" التي تناولت العلاقات المصرية الإماراتية خلال هذه الفترة، أشارت إلى التقارب بين النظام المصري من جانب والنظامين الإيراني والقطري من جانب آخر، باعتباره أحد أسباب ارتفاع حدة التوتر بين البلدين. فوفقًا لوثيقة "ويكيليكس" المنشورة، زار الشاطر الدوحة في مارس 2012، لطمأنة المستثمرين القطريين أنه بعد وصول الإخوان إلى السلطة في مصر ستصبح استثماراتهم في أمان بموجب قوانين الاستثمار الأجنبي التي يعتزمون إصدارها. بالإضافة إلى زيارة مرسي إلى طهران خلال القمة الإسلامية التي انعقدت في 2أغسطس 2012، التي شكلت سابقة في تاريخ العلاقات بين العاصمتين بعد الثورة الإيرانية سنة 1979، وخلالها وجه الرئيس المصري السابق الدعوة إلى أحمدي نجاد لزيارة القاهرة، وهو ما تلاه زيارة وزير الخارجية الإيراني لمصر، وكذلك زيارة اللواء قاسم سليمان- قائد لواء القدس التابع للحرس الثوري الإيراني- إلى القاهرة ولقائه عصام الحداد.
غير أن الحملة الإماراتية لم تكن مرتبطة فقط بالترتيبات الإقليمية والنزاع بين محوري السعودية/ الإمارات/ الكويت من جانب، ومصر/ قطر/ إيران من جانب آخر. فهناك تاريخ من تمدد نفوذ "جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي"، التي تنتمي لتيار الإخوان المسلمين، في الإمارات منذ تأسيسها سنة 1974، والتي ألقي القبض على عدد من قياداتها خلال عامي 2012 و2013 ضمن

قضية تنظيم الإخوان. فوفقًا لدراسة أعدها ونشرها مركز المسبار للدراسات والبحوث، الموجود في الإمارات، سيطر تيار الإخوان المسلمين، من خلال نشاط الجمعية، على قطاع التعليم العام ولجان تطوير المناهج في الحكومة الإماراتية، وشارك اثنان من قيادات الجمعية في حكومتين متتاليتين خلال عقد السبعينيات في فترة شهدت توسعًا في نفوذ الجمعية بشكل عام.

غير أن الحكومة الإماراتية بدأت في الصدام مع الجمعية في أواخر الثمانينيات، بعد فترة طويلة من الشد والجذب بينهما. إذ قررت السلطات الإماراتية سنة 1988، وقف مجلة "الإصلاح" الناطقة باسم الجمعية لمدة 6 أشهر، وعندما عادت للصدور مرة أخرى أصبحت لهجتها أقل حدة. وفي سنة 1994، حلّت الحكومة مجلس إدارة الجمعية وتعرضت فروعها، في دبي والفجيرة ورأس الخيمة، إضافة إلى جمعية "الإرشاد" في عجمان، لتقليص أنشطتها الداخلية والخارجية، وقامت الحكومة بإسناد الإشراف عليها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، ما عدا فرع رأس الخيمة الذي لم يزل حتى اليوم يحظى باستقلالية تحت حماية وتعاطف حاكمها الشيخ صقر القاسمي.

ومنذ عام 2003، بدأت حملة واسعة للتخلص من نفوذ الجمعية داخل قطاع التعليم، بنقل عدد كبير من الموظفين المنتمين لها إلى دوائر حكومية أخرى، وهو ما تكرر سنة 2006 بعد لقاءات للتهدئة بين قيادات من الجمعية ومحمد بن زايد- حاكم أبو ظبي- فشلت في الوصول إلى مساحة من التوافق. وسلك أعضاء الجمعية منحى مختلفًا بعد ذلك، إذ بدأوا في تنظيم تجمعات احتجاجية وكتابة مقالات مختلفة عبر المدونات والمواقع الإلكترونية تنتقد أداء السلطات الحاكمة في الإمارات. بينما يرى مراقبون آخرون أن الجمعية، وبخاصة في السنوات الأخيرة، كانت تمثل صوتًا إصلاحيًا في الإمارات بدفاعها عن قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة.

في النهاية، بدا صعود الإخوان المسلمين في تونس ثم مصر، عقب الثورة في كلا البلدين، مؤشرًا مقلقًا للسلطات الإماراتية، فبدأت في حلقة أخرى من حلقات التضييق على الجمعية، وكذلك انتهاج سياسات عدائية ضد النظام الإخواني في مصر بسبب مقارباته الإقليمية. وانعكست التطورات السياسية على الساحة المصرية خلال العامين الماضيين على العلاقات بين القاهرة ودبي مرة أخرى. إذ بلغت الاستثمارات الإماراتية في مصر، بعد الإطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، 4.5 مليار دولار،

بعد انخفاضها خلال فترة حكم الإخوان المسلمين، لتحتل المرتبة الثانية عربيًا بعد المملكة العربية السعودية التي تصل استثماراتها إلى 7.5 مليار دولار- بحسب تصريحات أشرف سالمان، وزير الاستثمار المصري، في مارس من العام الجاري. غير أن العلاقة بين الحكومتين تظل متشابكة وأكثر تعقيدًا من الصورة الظاهرة، وأحد أوجه ذلك التعقيد هو استمرار دبي في استضافة المرشح الرئاسي السابق أحمد شفيق، الذي بدت تحركاته مزعجة للسلطات المصرية في الفترة الأخيرة، وكذلك الأخبار المتضاربة عن إلغاء مذكرة التفاهم بين المستثمر الإماراتي محمد العبّار والحكومة المصرية لإنشاء العاصمة الجديدة.

10.الإعلان الدستوري في مصر 11 اغسطس 2012[25]

https://youtu.be/tB--AKORMxo

إعلان دستوري

رئيس الجمهوريــة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 13 من فبراير سنة 2011

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011

وعلى الإعلان الدستوري الصادر فى17 من يونيه سنة 2012

قــرر

المادة الأولى

يلغـى الإعلان الدستوري الصادر في 17 يونيه 2012

المادة الثانية

يستبدل بنص المادة (25) فقرة (2) من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 النص الآتي

25 https://ar.wikisource.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D8%B5%D8%B1_11_%D8%A7%D8%BA%D8%B3%D8%B7%D8%B3_2012

((ويباشر فور توليه مهام منصبه كامل الاختصاصات المنصوص عليها في المادة 56 من هذا الإعلان))

المادة الثالثة

إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، شكل رئيس الجمهورية خلال خمسة عشـر يومًا جمعية تأسيسية جديدة، تمثل أطياف المجتمع المصري بعد التشاور مع القوى الوطنية، لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض مشروع الدستور على الشعب؛ لاستفتائه في شأنه خلال ثلاثين يومًا من تاريخ الانتهاء من إعداده، وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهرين من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد.

المادة الرابعة

ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي

صدر برئاسـة الجمهورية في 24 رمضان سنة 1433هـ.

(الموافق 11 اغسطس سنة 2012م).

محمد مرسي

وبمقتضى هذا الإعلان تم إلغاء الإعلان الدستوري المكمل لإعلان 30 مارس 2011 الذي كان قد أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بداية فترة رئاسة محمد مرسي، وكان نصه كما يلي:

الإعلان الدستوري المكمل لإعلان 30 مارس 2011[26]

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 13 من فبراير سنة 2011:

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011:

قرر

(المادة الأولى)

يضاف إلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011 فقرة ثالثة للمادة 30 والمواد 53 مكرر، و53 مكرر 1 و53 مكرر 2 و56 مكرر و60 مكرر و60 مكرر 1 على النحو التالي:

---

[26] https://ar.wikisource.org/wiki/الإعلان_الدستوري_المكمل_لإعلان_30_مارس_2011

مادة 30 (فقرة ثالثة)
فإذا كان المجلس منحلا أدى الرئيس اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا.
مادة 53 مكررا
يختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالتشكيل القائم وقت العمل بهذا الإعلان الدستوري بتقرير كل ما يتعلق بشئون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومد خدمتهم، ويكون لرئيسه، حتى إقرار الدستور الجديد، جميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع.
مادة 53 مكررا 1
يعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
مادة 53 مكررا 2
يجوز لرئيس الجمهورية في حالة حدوث اضطرابات داخل البلاد تستوجب تدخل القوات المسلحة، وبعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة إصدار قرار باشتراك القوات المسلحة في مهام حفظ الأمن وحماية المنشآت الحيوية بالدولة. ويبين القانون سلطات القوات المسلحة ومهامها وحالات استخدام القوة والقبض والاحتجاز والاختصاص القضائي وحالات انتفاء المسئولية.
مادة 56 مكرر
يباشر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الاختصاصات المنصوص عليها في البند (1) من المادة 56 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011 لحين انتخاب مجلس شعب جديد ومباشرته لاختصاصاته.
مادة 60 مكررا
إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها شكل المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال أسبوع جمعية تأسيسية جديدة ـ تمثل أطياف المجتمع ـ لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه في شأنه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانتهاء من إعداده. وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهر من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد.

مادة 60 مكررا 1
إذا رأى رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو رئيس مجلس الوزراء أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية أو خُمس عدد أعضاء الجمعية التأسيسية، أن مشروع الدستور يتضمن نصا أو أكثر يتعارض مع أهداف الثورة ومبادئها الأساسية التي تتحقق بها المصالح العليا للبلاد، أو مع ما تواتر من مبادئ في الدساتير المصرية السابقة، فلأي منهم أن يطلب من الجمعية التأسيسية إعادة النظر في هذه النصوص خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوما، فإذا أصرت الجمعية على رأيها، كان لأي منهم عرض الأمر على المحكمة الدستورية العليا، وتُصدر المحكمة قرارها خلال سبعة أيام من تاريخ عرض الأمر عليها. ويكون القرار الصادر من المحكمة الدستورية العليا ملزما للكافة، ويُنشر القرار، بغير مصروفات، في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.
وفي جميع الأحوال، يوقف الميعاد المحدد لعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه في شأنه والمنصوص عليه في المادة 60 من هذا الإعلان الدستوري، حتى الانتهاء من إعداد مشروع الدستور في صياغته النهائية وفقا لأحكام هذه المادة.
(المادة الثانية)
يُستبدل بنص المادة 38 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011 النص الآتي:
ينظم القانون حق الترشيح لمجلسي الشعب والشورى وفقا لأي نظام انتخابي يحدده.
(المادة الثالثة)
ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره.
صدر بالقاهرة في 27 رجب سنة 1433هـ.
(الموافق 17 يونيو سنة 2012م).
المشير - حسين طنطاوي
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

https://youtu.be/ELfj5t2NPWs

11. قرار مرسي بدعوة مجلس الشعب للانعقاد[27]

8-07-2012

https://youtu.be/IK5y4sNrd8s

قرر الرئيس محمد مرسي بدعوة مجلس الشعب للانعقاد وإلغاء قرار حله!!!!!!!

أصدر الرئيس المصري الجديد محمد مرسي عصر الأحد قرارًا جمهوريًا رقم 11 لسنة 2012 بعودة مجلس الشعب المنتخب لممارسة اختصاصاته المنصوص عليها في المادة 37 من الإعلان الدستوري وسحب قرار حله .

كما ينص القرار أيضًا علي إجراء انتخابات مبكرة لمجلس الشعب خلال 60 يومًا من تاريخ موافقة الشعب علي الدستور الجديد والانتهاء من قانون مجلس الشعب .

وكانت المحكمة الدستورية قضت في الـ14 من الشهر الماضي بحل مجلس الشعب بسبب "بطلان مواد في القانون الانتخابي"، وقضت بعدم دستورية عدد من مواد قانون الانتخابات التشريعية التي تعطي الأحزاب الحق في الترشح لثلث مقاعد مجلس الشعب المخصصة للمستقلين والتي تجري الانتخابات عليها بالنظام الفردي .

[27] http://www.arabchurch.com/forums/archive/index.php/t-213779.html

وعلى إثر قرار المحكمة الدستورية قرر القائد العام للقوات المسلحة المصرية المشير محمد حسين طنطاوي قبيل تسليمه السلطة لمرسي الأسبوع قبل الماضي حل البرلمان بشكل كامل .
يذكر أن انتخابات مجلس الشعب جرت نهاية العام الماضي وبداية العام الحالي وفق نظام انتخابي معقد يخلط بين نظام القوائم النسبية التي خصص لها ثلثا مقاعد مجلس الشعب ونظام الدوائر الفردية الذي خصص له الثلث الباقي .
وحظي حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الاخوان المسلمين بالأكثرية في مجلس الشعب (أكثر من 40%) ويليه حزب النور السلفي الذي يسيطر على قرابة 20% من مقاعد المجلس.

https://youtu.be/hZHKfHmhAI0

12. مرسي يتسلم "دستور مصر" والإنقاذ تهدد بالعصيان[28]

الجمعة، 28 ديسمبر 2012

https://youtu.be/oNd2pDrEzV8

https://youtu.be/__ERgOHQ-Ds

https://youtu.be/oCeHlpTY1oo

[28] http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/12/1/egypt.constitution/

القاهرة، مصر–(CNN)
يتسلم الرئيس محمد مرسي مشروع الدستور الجديد السبت، بعدما انتهت الجمعية التأسيسية من الموافقة عليه بـ"الإجماع"، وسط انتقادات متزايدة، تمهيداً لدعوة الشعب للاستفتاء عليه، في الوقت الذي هددت فيه "جبهة الإنقاذ الوطني" بإعلان العصيان المدني، احتجاجاً على الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المصري مؤخراً، فيما تستعد جماعة "الإخوان المسلمين" لتنظيم مليونيتين لتأييد مرسي.
وفي أعقاب موافقة الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور الجديد، في جلستها الأخيرة صباح الجمعة، قال رئيس الجمعية، حسام الغرياني، إنه سيصطحب معه جميع أعضاء اللجنة، سواء من الأساسيين أو الاحتياطيين، إلى القصر الجمهوري السبت، لتقديم مشروع الدستور الجديد إلى الرئيس مرسي.
وبينما يواجه مشروع الدستور الجديد لمصر بكثير من الاعتراضات والانتقادات من جانب العديد من القوى الوطنية، لفت الغرياني إلى أن هناك أخطاء خاصة بـ"الديباجة"، وطلب من أعضاء الجمعية تفويضه بإعادة كتابة مواد مشروع الدستور، مشيراً إلى أنه "تم تقديم أكثر من ديباجة للجمعية"، وفق ما أورد موقع "أخبار مصر"، نقلاً عن وكالة أنباء الشرق الأوسط.
من جانبها، أبدت "الحملة الشعبية للتوعية بالدستور"، في بيان نشرته على صفحته بموقع "فيسبوك، اعتراضها على "الاستعجال" في إصدار مشروع الدستور الجديد، وأكدت أن "كتابة دستور مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 جاءت في ظل غياب قوى وطنية داخل الجمعية التأسيسية، ومشاركة شعبية في كتابة الدستور".
ووصف المنسق العام للحملة، حسن كمال، جلسات الاستماع التي عقدتها الجمعية التأسيسية مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، بأنها "شكلية"، كما أكد أن "الغرض من الاستعجال في الموافقة على الدستور بهذه الطريقة، هو الخوف من حل الجمعية التأسيسية، بحكم المحكمة الدستورية العليا".
وبينما تتواصل الاحتجاجات المناهضة للإعلان الدستوري، الذي أصدره الرئيس محمد مرسي في 22 نوفمبر المنصرم، في ميدان التحرير بوسط القاهرة، كشف حزب "الحرية والعدالة"، الذراع السياسية لجماعة الإخوان

المسلمين، عن اعتزامه تنظيم مظاهرتين مليونيتين، رداً على مليونيتي الثلاثاء "للثورة شعب يحميها"، والجمعة "حلم الشهيد"، اللتين نظمتهما القوى المعارضة للإعلان الدستوري.
وقال الحزب، الذي كان يترأسه مرسي قبل انتخابه رئيساً للجمهورية، في بيان تلقته CNN بالعربية: "تنظم القوى الإسلامية والوطنية والثورية السبت 1 ديسمبر 2012، مليونيتين لإعلان تأييدها ودعمها للشرعية، ولهوية الأمة، ولرئيس الدولة المنتخب بإرادة شعبية".
ولفت البيان إلى أن "المليونية الأولى" تبدأ في تمام الساعة الثانية ظهراً بميدان "النهضة" أمام جامعة القاهرة، ومن المقرر أن تنضم لهذه المليونية مسيرة تنطلق من "مسجد الاستقامة"، بميدان الجيزة عقب صلاة العصر، يتقدمها علماء الأزهر الشريف، ومشايخ ورموز الدعوة الإسلامية، كما تنضم للمليونية مسيرة أخري تنطلق من نقابة المحامين عقب صلاة الظهر، ويلحق بالمليونية عدد من المسيرات عبر الشوارع المؤدية إلي ميدان النهضة.
أما "المليونية الثانية"، فتنظمها جماعة الإخوان المسلمين، والجماعة الإسلامية، والدعوة السلفية، وأنصار السنة المحمدية، وأحزاب الحرية والعدالة، والنور، والبناء والتنمية، مساء السبت، لدعم "الشرعية والشريعة"، بساحة مسجد عمر مكرم بأسيوط، بمشاركة محافظات أسيوط، وسوهاج، وقنا، والأقصر، وأسوان، والبحر الأحمر، والوادي الجديد، بحسب البيان.
إلى ذلك، أكدت "جبهة الإنقاذ الوطني"، في ختام اجتماع قادتها وأعضائها بمقر حزب الوفد مساء الجمعة، التزامها برفض الإعلان الدستوري، والذي وصفته بـ"المشوه" و"الباطل"، كما أكدت على "الحق في استخدام كل خطوات النضال السلمي والمدني، بما فيها الإضراب العام والعصيان المدني الشامل".
كما أعلنت الجبهة، في بيان تلاه المتحدث باسمها، حسين عبد الغني، أنها "تدرس بكل جدية وتصميم، الاستجابة لمطالب المعتصمين منذ الجمعة الماضية (23 من الشهر الماضي)، والثلاثاء الذي تلاها، وجمعة اليوم، بالزحف نحو قصر الاتحادية، والاعتصام حوله"، وحملت الرئيس مرسي "المسؤولية الكاملة عن الأزمة الخطيرة التي تمر بها البلاد، منذ 22 نوفمبر الماضي، والتي تصاعدت مع انتهاء الجمعية التأسيسية من وضع الدستور، في مشهد عبثي".

وأكدت الجبهة، أن "استمرار سياسة العناد، والتهوين من حجم الرفض الشعبي، واعتزام رئيس الجمهورية طرح مشروع الدستور الباطل للاستفتاء الشعبي، يعرض البلاد لحالة من الشلل التام، ويضرب شرعية الرئيس في مقتل"، وفق ما نقل موقع التلفزيون الرسمي.

https://youtu.be/1plox-cLp2Q

https://youtu.be/QiVNPPHedZQ

https://youtu.be/BPcP6e9DTUc

13.الاستفتاء الدستوري المصري 2012[29]

النتائج		
	الأصوات	%
✓ نعم	10,693,911	63.83%
✗ لا	6,061,011	36.17%
الأصوات الصحيحة	16,754,922	98.22%
الأوراق البيضاء والأصوات المرفوضة	303,395	1.78%
إجمالي الأصوات	17,058,317	100.00%
المصوتين المسجلين/نسبة المشاركة	51,919,067	32.86%

المصدر: اللجنة العليا للإشراف علي الاستفتاء الدستوري المصري [1]

انتهت الجمعية التأسيسية من وضع دستور مصر الجديد وفى 1 ديسمبر سلم المستشار حسام الغرياني رئيس الجمعية التأسيسية مشروع دستور مصر الجديد للرئيس محمد مرسى [2].وقد أقيمت مراسم خاصة بهذا الحدث حضرها العديد من شخصيات الدولة المصرية . وفى نهاية المراسم دعا الرئيس محمد مرسى لأجراء الاستفتاء على الدستور الجديد في 15 ديسمبر 2012.

مراحل الاستفتاء

المرحلة الأولى

تجرى المرحلة الأولى من الاستفتاء يوم 15 ديسمبر .[3]

29 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A_2012

محافظات المرحلة الأولى

- القاهرة - الأسكندرية - الشرقية - الغربية - الدقهلية - أسيوط - سوهاج - أسوان - شمال سيناء - جنوب سيناء .

المرحلة الثانية

تجرى المرحلة الثانية من الاستفتاء يوم 22 ديسمبر .

محافظات المرحلة الثانية

- الجيزة - القليوبية - المنوفية - البحيرة - كفر الشيخ - دمياط - الإسماعيلية - بورسعيد - السويس – مرسمطروح - ال بحر الأحمر - الوادي الجديد - الفيوم - بني سويف - المنيا -الأقصر - قنا .

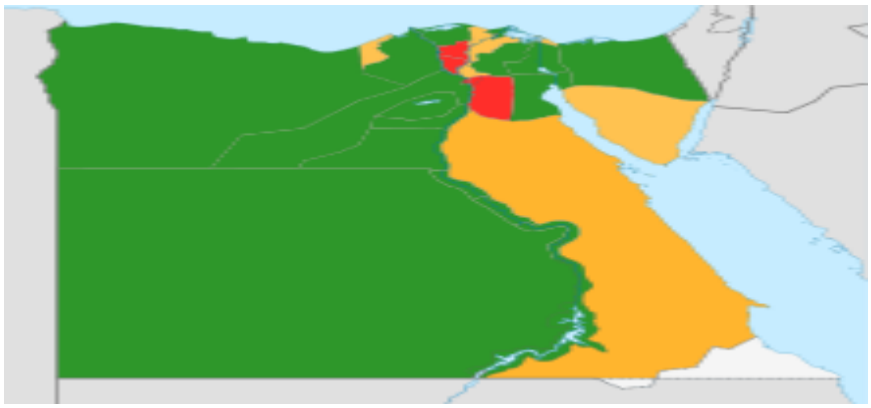

النتائج حسب المحافظة:

المحافظات المصوتة "بنعم".

المحافظات المصوتة "بلا".

محافظات مصوتة "بنعم" بما يعادل النسبة الوطنية أو أدنى.

استفتاء الدستور المصري، 2012		
الاختيار	الأصوات	النسبة المئوية
✓ نعم	10,693,911	63.8%
لا	6,061,101	36.2%
أصوات جائزة	16,755,012	98.2%
أصوات فارغة أو مُلغاة	303,395	1.8%
مجموع الأصوات	17,058,317	100.00%
نسبة المصوتين	32.9%	
المصوتون	51,919,067	

المؤيدين للاستفتاء 63.8%

المعارضين للاستفتاء 36.2%

https://youtu.be/bb20vsyI5Ko

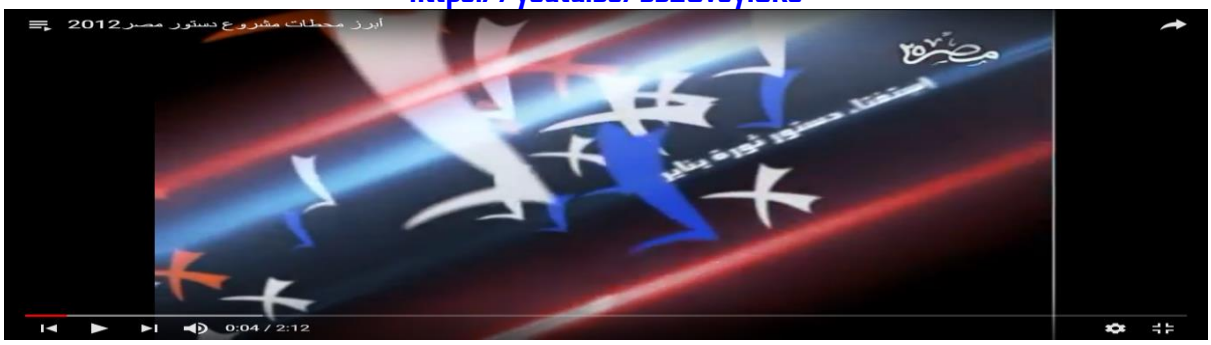

https://youtu.be/TKyiZwyhNAc

https://youtu.be/59-M20QTC2k

14. أزمة القرارات الرئاسية . . . وغياب المشاركة المجتمعية![30]

أ.د. علي السلمي

يسود المشهد السياسي المصري حالة من الارتباك تمثلت أخيراً في قرار رئيس الجمهورية بنقل النائب العام الدكتور عبد المجيد محمود سفيراً لمصر في دولة الفاتيكان وقد أعلن هذا القرار مدير مكتب الرئيس وأوضحه بكل جلاء ،في مساء نفس يوم إعلان القرار، المستشار القانوني للرئيس في مداخلات لأغلب الفضائيات المصرية. ولقد صُور الأمر على أن النائب العام قد قبل هذا المنصب، إلا أن بياناً صدر عن سيادته - في نفس الليلة - نفى فيه أنه قد تقدم باستقالته مؤكداً أنه باق في منصبه. ودليل الارتباك في صنع القرار الرئاسي أن تصريحاً نسب إلى وزير العدل أفاد بأن الرئيس لم يصدر أي قرارات تتعلق بالنائب وتغيير موقعه، وأن كل ما جرى "هو مشاورات ودية، وأن مستشاري الرئيس هم الذين تعجلوا الأمر"، ثم انتهى الأمر بوقفة القضاء مع النائب العام وإعلان نائب رئيس الجمهورية موافقة الرئيس على بقاء النائب العام في منصبه!

يضاف إلى الأزمة التي أحدثها الإعلان عن قرار الرئيس إقالة النائب العام ،وهو غير قابل للعزل أو الإقالة، أزمة سابقة حدثت بعد ثمانية أيام فقط على تولي الرئيس مرسي منصبه حين أصدر قرار جمهورياً بدعوة مجلس الشعب المنحل للانعقاد متصادماً مع حكم المحكمة الدستورية الذي قضى بعدم دستورية مواد في قانون الانتخاب الذي تمت انتخابات المجلس وفقاً له و قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحل المجلس في 14 يونيو الماضي، وأكدت المحكمة الدستورية العليا عدم مشروعية قرار رئيس الجمهورية بدعوة المجلس إلى الانعقاد، فاضطر الرئيس إلى إلغاء قراره!

وفي كلتا الحالتين سالفتي الذكر، تعرضت مؤسسة الرئاسة لحالة من الغضب والاستياء من جانب أعضاء السلطة القضائية الذين تنادوا في المرة الأولى للدفاع عن ضرورة احترام أحكام القضاء وفي قمته أحكام المحكمة

[30] مقال للدكتور علي السلمي كان المفروض أن ينشر 16 كتوبر 2012 بالمصري اليوم ولم ينشر بحجة نفاذ الورق!!!

الدستورية العليا ، وفي المرة الثانية احتشد القضاة في ناديهم وتسابق أعضاء النيابة العامة للذود عن كرامة وجلال منصب النائب العام وحمايته ضد التهديد باقتحام مكتبه.
وتتوالى نماذج الارتباك في أسلوب ونتائج القرارات الرئاسية بدءاً من التردد في اختيار رئيس للوزراء كان الاتفاق بين الرئيس وبين ممثلي القوى الوطنية - في "توافق فيرمونت" في الثاني والعشرين من يونيو الماضي – أن يكون رئيس الوزراء "شخصية وطنية مستقلة" تحظى بالقبول العام، والتأخير في اختيار نائب رئيس الجمهورية ومساعديه ومستشاريه الذين لا يظهرون إلا في مواقف الأزمات التي يسببونها للرئيس، كما أوضح وزير العدل في تبرير أزمة إقالة النائب العام! ويبدو ارتباك آلية اتخاذ القرارات الرئاسية في قضية قرض صندوق النقد الدولي والتحول من رفض القرض بمقولة أنه قرض ربوي وأنه يفرض على مصر شروطاً غير مقبولة، إلى التحول التام نحو الترحيب بالقرض ونفي صفة الربوية عنه والتصريح الرئاسي في خطاب السادس من أكتوبر الشهير في استاد القاهرة بأن شروط القرض وتكلفته لا تمثل عبئاً يذكر!!!
وتستمر نماذج الارتباك في أسلوب ونتائج القرارات الرئاسية وما يترتب عليها من تداعيات، فإن إعلان الرئيس مرسي في خطابه المشار إليه يوم السادس من أكتوبر بشأن إعادة تقييم الأراضي التي حصلت عليها بعض الشركات الاستثمارية واقتضاء فروق الأسعار التي قدرها الرئيس بمئات مليارات الجنيهات، وما أعقب هذا الإعلان من خسائر البورصة في اليوم التالي بلغت ثماني مليارات جنية، واضطر المتحدث الرسمي باسم الرئاسة إلى التصريح بأنه لا علاقة بين خطاب الرئيس وبين خسائر البورصة!
ويبدو السبب المنطقي لهذا الارتباك في اتخاذ القرار الرئاسي لغياب خطة عمل واضحة ذات أهداف محددة قابلة للقياس، وتفسير هذا الموقف الملتبس ،الذي يضطر فيه الرئيس إلى الرجوع عن قراراته بعد إعلانها، هو التجاهل البادي من مؤسسة الرئاسة ومن الحكومة للبرنامج الانتخابي للرئيس وعدم إعلان خطة تنفيذه وفق توقيتات محددة. فكل ما جاء في ذلك البرنامج، سواء اتفقنا أو اختلفنا معه، يبدو أنه غير مفعل ويتم إصدار القرارات بحسب أحداث الساعة! وعلى سبيل المثال، فقد أعلن وزير العدل عن مشروع قانون

جديد للطوارئ تجري دراسته تمهيداً لعرضه على الرئيس مما أثار عاصفة من النقد والرفض من جانب كل القوى الوطنية، ثم أعلن عقب صدور الحكم بالبراءة على المتهمين في قضية موقعة الجمل، أن الرئيس مرسي قد وجه الحكومة إلى إعداد مشروع قانون لحماية الثورة ومكتسباتها، وتحقيق القصاص العادل للثوار والعدالة الناجزة، وتحقيق التوازن العدالة الناجزة وبين تطبيق القانون، ووقف حالات البلطجة والتعدي على موارد وممتلكان الدولة والمواطنين. ولا أظن أن هذين المشروعين لقانون الطوارئ وقانون حماية الثورة قد ورد لهما ذكر في البرنامج الرئاسي، ولا جرى بشأنهما حواراً مجتمعياً!

وكان من ضمن بنود اتفاقية فيرمونت موافقة الرئيس على الشراكة الوطنية الشاملة في إطار "مشروع وطني جامع" يعبر عن أهداف الثورة وعن كافة أطياف ومكونات المجتمع المصري ويمثل فيها المرأة والأقباط والشباب، ولم يتحقق ذلك المشروع ولا تحققت الشراكة المجتمعية، بل فوجئ المجتمع المصري بتعبير مستجد على أدبيات السياسة المصرية بعد ثورة 25 يناير وهي عبارة " الحوار المجتمعي"، وقد شهدت الساحة السياسية عدداً من تلك الحوارات المجتمعية منها الحوار الذي تم تحت شعار "مؤتمر الوفاق القومي" الذي ناقش بإسهاب الملامح الأساسية والمبادئ المستهدفة للدستور الجديد في مصر وكان واضحاً في مداولاته انحياز الغالبية من المشاركين - الذين مثلوا أحزاب وقوى سياسية عديدة - لضرورة وضع دستور جديد للبلاد قبل إجراء الانتخابات التشريعية . ثم كان حواراً مجتمعياً آخر تم بالتوازي مع مؤتمر الوفاق القومي - وكان هذا في شهر مايو 2011- تحت مسمى " الحوار الوطني" وخصص لمناقشة قضايا اقتصادية واجتماعية بهدف التوصل إلى ملامح تفيد في بناء المجتمع المصري بعد الثورة. وكان الحوار المجتمعي الأهم هو الذي جرى في محاولة الوصول إلى توافق مجتمعي حول "وثيقة المبادئ الأساسية للدستور ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور"، والذي تم إفشاله لرفض حزب الجرية والعدالة وتيار الإسلام السياسي لرغبتهم في تفادي إقرار معايير اختيار الجمعية التأسيسية انتظاراً لفوزهم الذي كان متوقعاً في الانتخابات التشريعية، ومن

ثم انفرادهم بتشكيل الجمعية التأسيسية وصنع الدستور الذي يتفق مع توجهاتهم، وهذا هو الموقف الحالي!
ويتفق أغلب المراقبين في التخوف - وهم محقون في ذلك - من أن تتكرر تجارب سابقة في العهد البائد لما أطلق عليه " الحوار الوطني أو القومي" والذي كان يديره الحزب الوطني المنحل بين أحزاب اختاروها بأنفسهم وجرى في غرف مغلقة لمناقشة موضوعات لم يعلم بها أحد، ثم تنتهي إلى لا شيء!
وقد جرى الإعلان عن" حوار مجتمعي" دعا إليه رئيس الوزراء شخصيات عامة وسياسية - دون توضيح لمعايير اختيارهم - ، ثم عقد اجتماع آخر مع رؤساء تحرير الصحف والإعلاميين، وبلغت جلسات الحوار حسب ما نشر في الصحف، أربع قيل أنه حدث فيها نوع من العصف الذهني وأفكار تحاور فيها المشاركون بهدف التوصل إلى "خطة المستقبل من جانب الشعب وليس الحكومة للتعامل مع القضايا الاقتصادية والمالية"! ويعتبر هذا الحوار الذي لم نعلم ما دار فيه - إلا في حدود ما نشر من مقتطفات في الصحف اليومية والمواقع الإلكترونية – محاولة من جانب رئيس الوزراء للتنصل من مسئوليته الأساسية في وضع خطة تترجم "مشروع النهضة" الذي اتخذه رئيس الجمهورية أساساً لبرنامجه الرئاسي، فضلاً عن تخلص رئيس الوزراء من التزامه بتطبيق خطة التنمية الاقتصادية التي سبق إعدادها بواسطة حكومة الدكتور الجنزوري وقد كان الدكتور قنديل عضواً بها.
وينتظر المصريون حواراً مجتمعياً جديداً يديره الرئيس لمناقشة "مشروع النهضة" بحسب الدكتور حسين القزاز، مستشار رئيس الجمهورية للشئون الاقتصادية، إن الرئيس محمد مرسي يعتزم إطلاق حوار مجتمعي في منتصف يناير المقبل حول مشروع النهضة.!!!

https://youtu.be/Sr2nZuP_UIQ

https://youtu.be/Sp1cYGX0ySc

https://youtu.be/vybSWf0HWC0

https://youtu.be/tDDeX-6eXUI

https://youtu.be/u-cCMuyb3BI

https://youtu.be/kRlsHZybj7k

https://youtu.be/z601FVkD8yQ

https://youtu.be/LnTQPNK6mqY

https://youtu.be/ObDAU7YuvR4

15. مرسي: أرفض إجراء انتخابات رئاسية مبكرة ونادم على الإعلان الدستوري[31]

أوبزرفر: العالم العربي ينظر إلى مصر مترقباً

لندن - د ب أكد الرئيس المصري محمد مرسي أنه لن تكون هناك ثورة ثانية، ورفض في تصريحات خاصة لصحيفة "الغارديان" البريطانية نشرتها أمس الدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة.

وذكرت الصحيفة أن مرسي رفض في الحوار الخاص دعوات المعارضة لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة وأكد أنه لن يسمح بأي انحراف عن أحكام الدستور وأن استقالته المبكرة قد تضعف شرعية من يأتي بعده ما يخلق حالة من الفوضى التي لا نهاية لها.

وقال:"إذا ما غيرنا مسؤولا "منتخبا" وفقا للشرعية الدستورية، فإن آخرين سيعارضون الرئيس الجديد، وبعد أسبوع أو شهر سيطالبونه بالتنحي".

وأضاف:"لا مجال لحديث يتناقض مع الشرعية الدستورية. ربما يكون هناك مظاهرات وأشخاص يعبرون عن آرائهم. ولكن المهم وسط كل هذا هو تطبيق الدستور. فهذه مسألة حيوية".

وذكرت الصحيفة أنها عندما سألته عما إذا واثقا في أن الجيش لن يقدم على السيطرة على حكم الدولة التي أصبحت الأوضاع فيها خارجة عن السيطرة، أجاب "جدا".

وقال مرسي إن الإعلام الخاص يبالغ في تصوير قوة خصومه، وقال إن الإعلام "يركز على مواقف صغيرة ويبالغ فيها وكأن الدولة كلها تعيش حالة من العنف".

ورفض مرسي تحديد الدول التي تتدخل في الشأن المصري، ولكنه أكد حدوث ذلك. وعما إذا كان يقصد السعودية والإمارات، أجاب مرسي:"لا، أنا أتكلم عموما. كل ثورة لها أعداؤها، وهناك أشخاص يريدون عرقلة مسيرة الشعب المصري نحو الديمقراطية".

واعترف مرسي لأول مرة في تصريح للإعلام الأجنبي بأنه "نادم" على إصدار الإعلان الدستوري الذي منحه سلطات واسعة. وقال:"لقد ساهم بصورة ما في إشاعة حالة من سوء الفهم في المجتمع". وأكد مرسي للصحيفة أن

[31] http://www.alriyadh.com/848488

عزوف المعارضة عن المشاركة في العملية السياسية هو الذي أدى إلى المأزق الحالي.
على صعيد متصل قالت صحيفة "أوبزرفر" البريطانية الصادرة أمس إن مناوئي الرئيس المصري محمد مرسي يتألفون من أنصار النظام السابق والقوميين ذوي التوجه اليميني والليبراليين غير المتدينين. ورأت الصحيفة اليسارية ذات التوجه الليبرالي أن الشيء الوحيد الذي جمع بين هؤلاء هو رفضهم لاستمرار مرسي في الحكم. وأشارت الصحيفة إلى أن قلق غالبية المصريين يعزى بصورة رئيسية إلى الأزمة الاقتصادية الآخذة في النمو والتي تمثل بلا ريب أكبر التحديات بالنسبة لمصر وأكثرها إلحاحا. وأكدت الصحيفة على أن من الأفضل التوصل إلى حل توافقي بين التيارات المختلفة المتمثلة في المعارضة والرئيس وجماعة الإخوان المسلمين لأن مصر لا تحتمل نزاعا داخليا. وذكرت الصحيفة أن العالم العربي ينظر إلى مصر مترقبا عما ستسفر عنه الأحداث. واختتمت الصحيفة تعليقها مطالبة بتحقيق أهداف ثورة يناير "عيش (خبز) حرية عدالة اجتماعية".

https://youtu.be/mY2yaVm-Up8

https://youtu.be/b4GOUav2wxI

https://youtu.be/NVZMwaMc7XI

https://youtu.be/R-sDFUz_b3U

16. محسوب: مرسي قبل فكرة الانتخابات المبكرة .[32]

قلل محمد محسوب وزير الشؤون القانونية في عهد الرئيس المصري المعزول محمد مرسي من أهمية ترشح وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي للانتخابات الرئاسية القادمة، وقال إن الانقلاب كعمل عسكري سقط في جوهره بفضل الصامدين في الشارع، وإن الشعب هو من يتحكم في منح الشرعية.

وشدد على أن الثورة ستنجح في إسقاط النظام الحالي وبناء نظام جديد، ودعا إلى تفادي أخطاء الماضي من خلال عدم تدخل الأحزاب والقوى السياسية في الحركة الموجودة بالشارع، وأن تكون هناك رؤية للوطن وليس لفصيل معين، وذلك حتى يتحقق هدف الثورة وهو تأسيس نظام سياسي ديمقراطي لا يقصي أحدا.

وعاد محسوب في شهادته إلى الظروف التي سبقت الانقلاب على مرسي في 3 يوليو 2013، حيث أكد أنه كانت هناك هجمة لشيطنة جماعة الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي، وذلك بهدف حصارهما وإسقاطهما، وذكر أنه كانت هناك محاولات لخلق عراقيل في مواجهة مرسي والشرعية.

لكنه أوضح أن مرسي لم ينتهج نهج النجاح، وأن حكومة هشام قنديل كانت بحاجة لجهد جماعي وليس لاجتهاد من بعض الوزراء، في حين أن قوى الدولة العميقة وشبكة الفساد كانت عندها إرادة للنجاح فنجحت في الانقلاب.

وكشف ضيف "شاهد على العصر" عن اتصالات أجريت مع بعض القوى السياسية قبل الانقلاب، حيث تمت دعوتها للوقوف مع بعضها بعضا وتبني رؤية واضحة، ومن بين الذين تم الاتصال بهم مرشح الرئاسة الحالي حمدين صباحي الذي رد بالقول "خلينا نتكلم بعد 30 يونيو"، كما أكد أن حزب النور لم يؤيد أي مشروع قانون ثوري بما فيه مشروع العزل السياسي.

واعتبر محسوب أن مرسي لم يكن في حالة أريحية مع وزير الدفاع خلال الأيام التي سبقت الانقلاب، كاشفا في السياق عن نصيحة قدمتها قوى وشخصيات كثيرة وقتها لمرسي بإقالة السيسي وإعادة تشكيل المجلس الأعلى للقوات

[32] http://www.aljazeera.net/programs/centurywitness/2014/5/11/%D9%85%D8%AD%D8%B3%D9%88%D8%A8-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%81%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%AC-15

المسلحة، وقال إنه لا يعرف ماهية المخاوف التي كانت وراء عدم إقالته السيسي من منصبه.
وقد كان مرسي-وفق محسوب- أمام خيارين: إما إقالة وزير الدفاع أو الإعلان عن انتخابات رئاسية مبكرة، وكشف أن معلومات وصلته وقتها أفادت بأن الرئيس المعزول قبل بفكرة الانتخابات المبكرة، مؤكدا أن مرسي كان مستعدا لترك السلطة في أي وقت.
وقال أيضا إن الخلاف بين الانقلابيين ومرسي كان بشأن مسألة الانتخابات المبكرة، فهم كانوا يريدون تنظيمها خلال 15 يوما حتى يحدث فراغ في السلطة.
وخلال شهادته الأخيرة لبرنامج "شاهد على العصر" نصح محسوب جماعة الإخوان بأن تفتح باب القيادة والعمل السياسي للشباب، وأشار إلى وجود ما سماها فجوة بين رؤية الشيوخ ورؤية الشباب داخل الحركة

https://youtu.be/BieYqBm_-jQ?list=PLMN5DbjOMZd5yQmmtFyGpYBlzPKw-6BZD

17.العنف يتسع في مصر والمعارضة تحمل "مرسي" المسئولية[33]

القاهرة – وكالات:

حملت المعارضة المصرية الرئيس محمد مرسي مساء الأربعاء "المسؤولية الكاملة" عن العنف بين أنصاره ومعارضيه أمام قصر الرئاسة مشيرة إلى أن نظامه يفقد شرعيته يوما بعد يوم.

كما أعلنت مصادر طبية مصرية أن 58 مصابا سقطوا في محيط الاشتباكات بين القوى الثورية المعتصمة أمام قصر الاتحادية الرئاسي بضاحية مصر الجديدة الواقعة شرق العاصمة المصرية القاهرة وشباب جماعة الإخوان المسلمين.

https://youtu.be/6NozoJgj_q8

[33] http://www.alriyadh.com/790294

وقال محمد البرادعي المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية واحد أقطاب "جبهة الإنقاذ الوطني" المعارضة في مؤتمر صحافي مشترك مع كل من حمدين صباحي المرشح السابق للرئاسة وعمرو موسى الأمين العام السابق للجامعة العربية، أن الرئيس المصري يتحمل "المسؤولية الكاملة" عن العنف مشيرا إلى أن النظام "يفقد شرعيته يوما بعد يوم."
وأكد البرادعي مع ذلك استعداد المعارضة للحوار في حال ألغى مرسي الإعلان الدستوري واجل الاستفتاء على مشروع الدستور. ودعا الرئيس مرسي إلى الاستماع إلى صوت الشعب "الذي قال كلمته واضحة وقوية" مؤكدا انه لا شرعية مع إقصاء غالبية الشعب والسماح لجماعة بالهيمنة على الشعب المصري، في إشارة إلى جماعة الإخوان المسلمين. وأضاف أن هذا التصرف "يمكن أن يؤدي بنا إلى العنف وما هو أسوء."

https://youtu.be/zUgcDiZyes4

وذكرت تقارير أن آلافاً من أنصار الرئيس مرسي طردوا معارضيه الذين كانوا يعتصمون منذ مساء الثلاثاء أمام القصر الرئاسي في القاهرة. فقد طرد أنصار الرئيس الذين تظاهروا بناء على دعوة من جماعة الإخوان المسلمين معارضي الرئيس المصري بعد صدامات طفيفة تخللها رمي حجارة، فأرغموهم على مغادرة محيط القصر الرئاسي. وتدخلت شرطة مكافحة الشغب في محاولة لفض الاشتباك بين مؤيدي الرئيس المصري ومعارضيه أمام قصر الرئاسة بالقاهرة، بحسب ما ذكر مصدر امني. وتواصلت في الأثناء المواجهات بين الطرفين في الشوارع المحاذية للقصر الرئاسي.

https://youtu.be/n-z5_cVTkAU

18.الحوار الوطني برعاية مرسي

https://youtu.be/hzgl4lpxaWc

بدأ الحوار الوطني عقب إصدار الإعلان الدستوري ـ الذي تم إصداره في 21 نوفمبر 2012 ـ في 8 ديسمبر ، وتحت ضغط المظاهرات الحاشدة في الشارع، التي وصلت حتى بوابة قصر الاتحادية، في ذلك الوقت؛ رفضت العديد من القوى المدنية حضور الحوار، كان أبرزها جبهة الإنقاذ، بالإضافة إلى الكنائس المصرية الثلاث؛ اعتراضًا على الإعلان الدستوري، وكانت الجلسة الأولى مخصصة للحوار حول الإعلان الدستوري والأزمة التي تسبب فيها، وعقدت الجلسة برعاية الوزير الدكتور محمد محسوب، والمستشار محمود مكي نائب رئيس الجمهورية، وبحضور 54 شخصية، واستمرت الجلسة من الساعة 2 إلى 11، وأسفر الحوار عن تشكيل لجنة قانونية بعضوية الدكتور ثروت بدوي، وأحمد كمال أبو المجد، ومحمد محسوب، وأيمن نور، ومنال الشوربجي، والمستشار محمد جاب الله مستشار رئيس الجمهورية، ومحمد سليم العوا. وأعلنت اللجنة توصياتها بإلغاء الإعلان الدستوري، وإصدار إعلان دستوري جديد، كما أوصت اللجنة بانتداب قضاة تحقيق للتحقيق في أحداث العنف التي وقعت في محيط قصر رئاسة الجمهورية أو ارتكاب جرائم الإرهاب أو التحريض عليها .

بالفعل أصدرت اللجنة القانونية إعلانًا دستوريًّا جديدًا في نفس الليلة ألغى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 21 نوفمبر، وأبقى على آثاره، مع التأكيد على إجراء الاستفتاء في موعده. واعتبرت هذه الجلسة هي بداية الحوار الوطني، وتقرر أن يكون هناك جولات أخرى .
وبالفعل في 11 ديسمبر عقدت ثاني جلسات الحوار بحضور المستشار محمود مكي نائب رئيس الجمهورية، إلى جانب ممثلين عن حزب مصر القوية، الذي شارك لأول مرة في الحوار، والتيار المصري، بالإضافة إلى اللجنة القانونية التي شكلت في الجلسة الأولى، واستمرت الجلسة لـ5 ساعات، وكان من المفترض أن تناقش هذه الجلسة التعديلات الدستورية التي قيل وقتها إن الرئيس سيطلب تعديلها بعد التوافق عليها، وخرج بعد الجلسة بيان مبهم من رئاسة الجمهورية اعتبر أن الجلسة تم الاستماع فيها ل جميع الأفكار والمقترحات من جانب ممثلي القوى الوطنية والشعبية؛ لوضع خارطة طريق للتحول الديمقراطي وتحقيق الاستقرار الدستوري والتشريعي في مصر
وكان من المقرر أن تكون الجلسة الثالثة في اليوم التالي يوم 12 ديسمبر، ولكن تم تأجيلها ليوم واحد، وعقدت يوم 13 ديسمبر بحضور نفس القوى التي شاركت في الجلستين السابقتين، وتم الاتفاق في هذه الجلسة على معايير اختيار أعضاء مجلس الشورى في حالة الموافقة على الدستور وإقراراه، وفي البيان الصادر عن الجلسة أعلن عن الاتفاق على معايير موضوعية لاختيار المرشحين للتعيين من كافة القوى السياسية الحزبية الفاعلة، سواء تلك التي شاركت في الحوار أو التي لم تشارك، وكذلك تمثيل الهيئات الدينية، كالأزهر الشريف والكنائس المصرية الثلاث، وشخصيات قانونية وشخصيات عامة تمثل كافة ألوان الطيف المصري .
وفي الجلسة الرابعة التي عقدت يوم 19 ديسمبر، شاركت لأول مرة الكنائس المصرية الثلاث بممثلين لها، بالإضافة للجنة القانونية المشكلة من قبل، وبحضور 12 حزبًا، هي: الحرية والعدالة، النور، والوسط، غد الثورة، مصر، الأصالة، البناء والتنمية، الإصلاح والتنمية، مصر الحديثة، الحضارة، مصر القوية، والتيار المصري .
استعرض الاجتماع ما وصلت إليه اللجنة المصغرة في آخر اجتماعاتها، وتمت مناقشة المسار المستقبلي للحوار في ضوء نتائج الاستفتاء سواء بالموافقة

أو الرفض. واتفق الحاضرون أنه في حالة الموافقة على مشروع الدستور سيتم مناقشة قانون انتخابات البرلمان، وأيضًا مناقشة المواد المقترح تعديلها في مشروع الدستور لعرضها على البرلمان المقبل. أما في حالة عدم الموافقة فسيتم مناقشة قانون انتخابات الجمعية التأسيسية الجديدة .

وعقدت الجلسة الخامسة يوم 26 ديسمبر بعد الموافقة على الدستور، ورأسها الرئيس الدكتور محمد مرسي، واقتصرت الجلسة على مناقشة قانون الانتخابات البرلمانية، وتقديم المقترحات الخاصة بالقانون؛ تمهيدًا لعرضها على مجلس الشورى .

وعقدت الجلسة السادسة في 30 ديسمبر بمشاركةٍ أكبر من القوى السياسية؛ للنقاش حول قانون الانتخابات، وخرجت الجلسة -التي استمرت 9 ساعات- بتصور لقانون الانتخابات تمهيدًا لعرضه على رئيس الجمهورية قبل إرساله لمجلس الشورى، وكانت أبرز ملامح القانون المقترح هو استخدام نظام القائمة المغلقة، مع وضع عتبة أو حد أدنى، هو ثلث عدد الأصوات المقررة للمقعد الواحد في الدائرة، مع بقاء تقسيم الدوائر على وضعه الحالي؛ لأنه يحتاج إلى نقاش مجتمعي وتشريعي كبير ومتسع. وباستثناء القوائم المكونة من 4 مرشحين والتي لا بد من وجود مرشحة سيدة فيها، فإن باقي القوائم لا بد من وجود المرأة في نصف القائمة الأول .

وفي 9 يناير عقدت الجلسة السابعة للحوار الوطني؛ لمناقشة تعديلات الدستور وتقديم المقترحات بشأنها، وكان من المقرر أن يحضر هذه الجلسة عدد من قيادات جبهة الإنقاذ بعد إعلان المستشار محمود مكي عن تلقيه وعدًا بمشاركة 8 ممثلين لجبهة الإنقاذ الوطني، وهو ما لم يحدث .

وخرج بيان رئاسة الجمهورية عن الجلسة ليعلن أن الجولة السابعة من جلسات الحوار الوطني اختصت بمناقشة بعض مواد الدستور المطلوب التوافق حولها، والآفاق المستقبلية لهذا الحوار .

وخلال تلك الجلسة تم ضم المستشار محمد أمين المهدي، والدكتور فتحي فكري، إلى اللجنة القانونية المصغرة؛ وذلك بناء على ترشيح بعض الأحزاب والقوى السياسية غير المشاركة في الحوار، والتي نقلها للحضور إبراهيم المعلم المشارك في جلسات الحوار، بحسب ما ورد في البيان الذي أعلنته رئاسة الجمهورية .

وبذلك أصبحت اللجنة القانونية المصغرة للحوار الوطني مشكلة من د. محمد سليم العوا، ود. ثروت بدوي، والدكتور أحمد كمال أبو المجد، والمستشار محمد فؤاد جاب الله، ود. محمد محسوب، ود. جمال جبريل، ود. سوزي حنا ناشد، والمستشار محمد أمين المهدي، ود فتحي فكري. ولكن خلال مناقشات مجلس الشورى لقانون الانتخابات، لم يتم الالتزام بنتائج الحوار الوطني، وخرج قانون الانتخابات مخالفًا للتصور الذي تم الاتفاق عليه أثناء الحوار، بعد إعلان حزب الحرية والعدالة أن نتائج الحوار غير ملزمة؛ وترتب على ذلك إعلان عدد من القوى السياسية والشخصيات انسحابهم من الحوار الوطني، أبرزهم حزب غد الثورة، وحزب التيار المصري، وحزب الإصلاح والتنمية.

وعلى خلفية أحداث العنف التي اندلعت في الذكرى الثانية للثورة، وفرض حالة الطوارئ في مدن القناة الثلاث، دعت الرئاسة لحوار وطني جديد، يوم 28 يناير، ووجهت الدعوة لرؤساء 11 حزبًا وأربع شخصيات عامة لحضور الجلسة، ولكن اعتذرت أحزاب الوفد والمصري الديمقراطي والدستور والتحالف الشعبي الاشتراكي، ومن الشخصيات العامة اعتذر حمدين صباحي وعمرو موسى. عُقدت الجلسة برئاسة الدكتور محمد مرسي، وحضرها الدكتور محمد سليم العوا والدكتور أيمن نور من الشخصيات العامة، والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وكيل مؤسسي حزب مصر القوية، والدكتور محمد سعد الكتاتني، رئيس حزب الحرية والعدالة، والمهندس أبو العلا ماضي، رئيس حزب الوسط، ويونس مخيون، رئيس حزب النور .

وخلصت الجلسة إلى بيان هزيل طالبت فيه القوى السياسية بإدانة العنف بشكل واضح، والتبرؤ منه، والدعوة إلى عدم الانخراط فيه، كما أشار البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية إلى أن الحضور قد أكدوا وجوب قيام الدولة بالحسم في ضبط الأمن في مصر كلها، ووعد الرئيس مرسي خلال الجلسة بعرض الحالة الأمنية العامة في جلسة الحوار المقبلة؛ وبناء على الوضع سيتم إما تقليص مدة الطوارئ أو بقائها على ما هي عليه .

وقبل جلسة الحوار الوطني أعلن حزب النور عن مبادرة للخروج من الأزمة، تشمل تشكيل حكومة جديدة، والتوافق حول تعديلات دستورية، وعرضت المبادرة على رئيس الجمهورية، وأعلن أنها ستضم إلى جلسة الحوار الوطني للتوافق حولها، ولكن تم تأجيل الجلسة عدة مرات؛ بدعوى سفر بعض

المشاركين، وفي النهاية أعلن الرئيس محمد مرسي، في حواره الذي أجراه مع الإعلامي عمرو الليثي، عن استئناف جلسات الحوار الوطني؛ لمناقشة ضمانات نزاهة العملية الانتخابية، كما أعلن أن الجلسات ستكون منقولة على الهواء مباشرة لضمان الشفافية، وبالفعل يوم 26 فبراير، بدأت جلسة الحوار الوطني بحضور الرئيس محمد مرسي، الذي ألقي كلمة افتتاحية، لتبدأ الجلسة بعدها، ولمدة ساعتين، قامت القوى السياسية بعرض مقترحاتها لضمانات العملية الانتخابية، ورفعت الجلسة بعد ساعتين للاستراحة، واستُؤنفت بعدها بدون الرئيس مرسي، الذي غادر لارتباطه بمواعيد أخرى، وفي نهاية الجلسة خرجت 7 مقترحات، أعلن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة عن توجيهها ل لجنة العليا للانتخابات، وهي :

1. تشكيل لجنة من الأحزاب المشاركة للتواصل مع اللجنة العليا للانتخابات .
2. قيام اللجنة العليا بتوجيه الجهات المعنية لوضع معايير موضوعية وشفافة لاختيار الفريق الإداري المعاون للجنة .
3. وضع آلية لرصد أية تجاوزات تختص بالعملية الانتخابية، واتخاذ الإجراءات العقابية، والإعلان عنها، سواء فيما يتعلق بالدعاية أو وضع سقف للمال السياسي المستخدم في الدعاية والصمت الانتخابي، مع وضع ميثاق شرف إعلامي وعدم استخدام دور العبادة.
4. تفعيل دور اللجنة الإعلامية بما يعزز من منظومة عمل اللجنة ويجعلها تتعامل بشكل استباقي، وسرعة الإعلان عنها .
5. تشكيل لجنة للتواصل مع القوى السياسية الغائبة للانضمام للانتخابات .
تأمين العملية الانتخابية دون الافتئات على الحرية الشخصية للمواطنين .
6. تفعيل دور منظمات العمل المدني سواء محلية أو دولية .

أسباب رفض الحوار :

القوى السياسية المعارضة، وعلى رأسها جبهة الإنقاذ، رأت أن الحوار الوطني عبر جميع مراحله لم يكن على مستوى الحدث، ولم يتسم بالجدية؛ ولذا كانت دائمًا تضع شروطًا وتعتبرها لأزمة قبل بدء أي حوار. فأثناء الحوار حول الإعلان الدستوري، رفضت جبهة الإنقاذ المشاركة إلا بعد إلغاء الإعلان الدستوري، وبعد أن توضع ضمانات حقيقية لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في الحوار .

وفي الحوار الوطني الذي تلا أحداث الذكرى الثانية للثورة، رفضت جبهة الإنقاذ أن تشارك في الحوار، وأصدرت بيانًا أعلنت فيه رفضها الانجرار إلى حوارات إعلامية شكلية قبل أن تتوقف الاعتداءات ضد المتظاهرين، وأعلنت 5 مطالب أساسية رأت أنها كفيلة بإنهاء الاحتقان في الشارع، وتصحيح المسار السياسي، وتمثلت هذه المطالب فيما يلي :

1. تشكيل حكومة إنقاذ أو وحدة وطنية
2. تشكيل لجنة لتعديل الدستور.
3. إزالة آثار الإعلان الدستوري وإقالة النائب العام.
4. تشكيل لجنة قضائية للتحقيق في سقوط الشهداء والمصابين.
5. إخضاع جماعة الإخوان المسلمين للقانون بعد أن أصبحت طرفًا أصيلاً في إدارة البلاد دون سند شرعي .

وبالطبع لم تلتفت الرئاسة لمطالب الجبهة وتجاهلتها، وأعلنت أن الحوار الوطني مستمر، ولكن جاء قانون الانتخابات، وعدم وفاء حزب الأغلبية بتعهداته وتعهدات الرئيس، ليعمق من شكوك القوى السياسية تجاه جدية الحوار وجدواه .

وهو ما جعل جبهة الإنقاذ ترفض المشاركة في الحوار الوطني التالي الذي عقد في 26 فبراير، وأعلنت أنها لن تشارك في الحوار دون أجندة واضحة أو آليات تضمن الالتزام بما يتم الاتفاق عليه، كما استنكرت أن تأتي الدعوة للحوار بعد تحديد موعد الانتخابات البرلمانية، والذي لم يتم التشاور بشأنه مع كل القوى السياسية .

وخلال أيام كانت الجبهة قد اتخذت قرارها بمقاطعة الانتخابات البرلمانية، ودعت الشعب أيضًا إلى المقاطعة وعدم الاعتراف بالعملية الانتخابية؛ في ظل الغياب الكامل لضمانات نزاهتها .

أسباب فشل مبادرات الحوار

في محاولة للخروج من المأزق، وهذه الحالة غير المسبوقة من الانشقاق والتناحر السياسي؛ خرجت علينا العديد من المبادرات للم الشمل الوطني، من الأحزاب السياسية والمؤسسات والشخصيات العامة، للدرجة التي وصل فيها إحساس في المجال العام بأن كل مواطن لديه مبادرة لاحتواء الأزمة. وعلى الرغم من ذلك باءت كل هذه المبادرات بالفشل، ولم تنجح في تحقيق

توافق وطني حقيقي، أو على الأقل أن توقف المظاهرات أو بعض أعمال العنف المصاحبة لها.

ومما لا شك فيه أن أسباب فشل هذه المبادرات يعود إلى عدة أسباب، تتمثل فيما يلي:

أولاً: حالة فقدان الثقة غير المسبوقة من جميع الأطراف تجاه جميع الأطراف، وفقدان حالة الثقة هذه صاحبها حالة من حالات «التخوين المتبادلة»، لم تشهد لها مصر مثيلاً في تاريخها الحديث. بمعنى آخر، هناك حالة فقدان ثقة من المعارضة تجاه السلطة والعكس، كما أن حالة فقدان الثقة هذه امتدت وانتقلت إلى الشارع، والشباب على وجه التحديد، تجاه النخبة السياسية الجديدة (الحاكمة والمعارضة).

ثانيًا: فشل الحوار الوطني الأول، والذي جاء تحت رعاية الدكتور مرسي شخصيًّا، وكانت أطرافه غير ممثلة للأوزان السياسية الحقيقية على الأرض، وكان حوارًا أقل ما يقال عنه هو حوار «العائلة الواحدة»، فكانت أغلب أطرافه من الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، وبعض الشخصيات التي نفد بالفعل رصيدها في الشارع. والأهم من كل ما سبق، أن هذا الحوار المزعوم لم ينجز شيئًا يذكر أثّر إيجابيًّا في المشهد السياسي، بل على العكس زاد الأوضاع تعقيدًا، فعندما أقر هذا الحوار مبادئ عامة لقانون الانتخابات الجديد، لم يأخذ به، وأكدت قيادات الحرية والعدالة حينئذ بأن نتائج الحوار غير ملزمة لها.

ثالثًا: قيادة الشارع (الشباب) للسياسة والساسة في مصر؛ حيث لم تستطيع قوى المعارضة والسلطة استيعاب الشباب الذي فجر الثورة، وتبارت المعارضة والسلطة في مليونيات ومليونيات مضادة؛ لإظهار القوة واستعراض العضلات السياسية، بدون وعي منهم بأن الشارع بات يلفظ الجميع، وهو ما أدركته مؤخرًا «جبهة الإنقاذ» التي باتت تتخذ قرارتها بناء على رد فعل الشارع. وكان هناك إحساس من السلطة والمعارضة بأنهم أمام «مباراة صفرية» لا كاسب ولا خاسر فيها، ولكن هذا الاعتقاد خاطئ تمامًا؛ لأن الجميع أمام مباراة صفرية من نوع خاص، ليس فقط الخاسر فيها السلطة والمعارضة ولكن الشعب نفسه هو الخاسر الأكبر؛ لأنه يتحمل أعباء وأخطاء النخبة الجديدة.

رابعًا: فشل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في أن تستوعب الفائض الهائل من القدرات الشبابية في مؤسساتهم، وأن تفسح أمامها المجال لتولي زمام المبادرة داخل هذه المؤسسات، وأن يقوموا بتفجير طاقاتهم الإبداعية بداخلها. ولكن ما حدث هو العكس تمامًا؛ حيث ظل الرعيل الأول من القيادات الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني متحكمًا في كل شيء، بل على العكس مارس أسوأ أنواع الاستبداد تجاه الشباب، وأصبح الشباب الذي فجر الثورة هو الطرف المدان من قبل هؤلاء؛ لأنه عديم الخبرة والكفاءة، وما زالت هناك فرصة أمامه لأن يتعلم من الجيل الأكبر، بالإضافة إلى أنه ما زال صغير السن. ولم يتواكب مع هذه الثورة العظيمة تغير في البنية الفكرية لأغلب فئات المجتمع، وما زال التفكير بنفس الطريقة القديمة على مستوى إدارة البلاد والعباد في مصر المحروسة، وهذا هو لب المشكلة الحقيقية في مصر الآن.

خامسًا: عدم وجود آلية ملزمة لجميع الأطراف (السلطة والمعارضة) في هذه المبادرات، أو ضمانات حقيقية يلتزم بها الجميع؛ مما أدى إلى استمرار حالة فقدان الثقة، بالإضافة إلى التخوين والتربص المتبادل.

سادسًا: محاولات استدعاء المؤسسة العسكرية في الصراع السياسي؛ وذلك نتيجة عدم وضع حدود فاصلة أو ضوابط بين العلاقات العسكرية المدنية حتى هذه اللحظات، ويعتقد الكثيرون من البسطاء، وبعض المحللين السياسيين، بأن الخلاص من هذا الوضع الحالك، الذي لم يتعوده المصريون من ذي قبل، يتمثل في استدعاء المؤسسة العسكرية مرة أخرى، خاصة وأنها تمتلك وتتمتع بقدرة كبيرة من النظام والحزم، ولها رصيد كبير في الشارع المصري. ونسي الجميع بأن استدعاء المؤسسة العسكرية سلاح ذو حدين؛ فالحد الأول، وهو الخاص بعودة الأمن والاستقرار، وهي بالفعل قادرة على ذلك. أما الحد الثاني، فستقوم هذه المؤسسة بتكبيل بعض الحقوق والحريات العامة لتحقيق الهدف الأول. والسؤال الذي يجب أن يحاول كل مصري أن يجيب عليه: أيهما نُعلي: الأمن والاستقرار أم تكبيل الحقوق والحريات من أجل قيمة الأمن الغائب بفعل المصريين أيضًا؟

https://youtu.be/QiVNPPHedZ0

https://youtu.be/n3COTrcJ9NA

https://youtu.be/JaqILNnlyQA

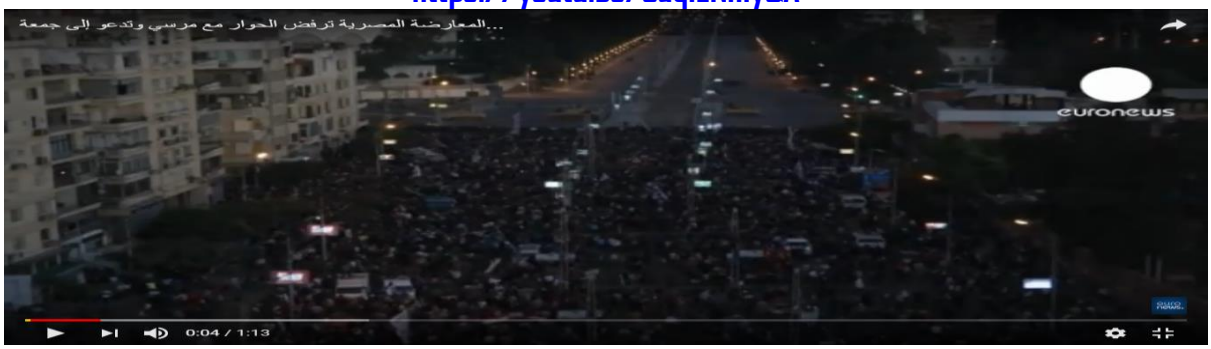

https://youtu.be/D5FKaxrNgXc

https://youtu.be/CfZKfW_otLA

https://youtu.be/Lu4OWTpQOJk

https://youtu.be/1XhlOeVez84

https://youtu.be/NvW6BiMyZI0

19. أحمد السيد النجار تحلل الوضع الاقتصادي أيام رئاسة مرسي

https://youtu.be/eD9ExX5Asbo

❖ كيف حكم محمد مرسي مصر وعن استعان

https://youtu.be/JQs1LIXM9Fo

https://youtu.be/qGZZgkCp2I0

https://youtu.be/YsjX4lpZWNc

20. حزب النور: التعديل الوزاري ليس حلاً للأزمة الراهنة[34]

أكد أن رؤيته تعتمد على تغيير وزاري شامل لديه القدرة على إدارة البلاد

الخميس 14 جمادي الثاني 1434 هـ - 25 أبريل 2013

العربية. نت

قال حزب النور السلفي إنه يرى أن التغيير الوزاري المحدود المزمع إجراؤه في الأيام القادمة "لا يعتبر حلاً للأزمة، ولن يضيف جديداً."

وأضاف الحزب في بيان صادر له، الخميس 25 أبريل ، أن رؤية حزب النور هي وجوب حدوث تغيير وزاري شامل يأتي بحكومة جديدة تمتلك رؤية واضحة وقدرة على إدارة البلاد والخروج بها من أزمتها الحالية، وإزالة حالة الاحتقان الموجودة.

وتابع الحزب في بيانه: "وبناءً على ذلك لن يقوم الحزب بتقديم ترشيحات لمؤسسة الرئاسة للمشاركة في هذا التعديل، ليس عزوفاً عن المشاركة ولكن اقتناعاً بعدم جدوى هذا التعديل."

[34] https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/04/25/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%8B-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%86%D8%A9.html

21.تقييم أداء مرسي بعد 100 يوم رئاسة

https://youtu.be/gLuE0krpTaU

❖ عامٌ على وصول محمد مرسي إلى الرئاسة : \"مراسلون بلا حدود\" قلقة من تراجع حرية الإعلام في مصر

27يُونْيُو 2013

بعد مرور عام على تولي محمد مرسي مقاليد الرئاسة، تعرب منظمة مراسلون بلا حدود عن انشغالها العميق بخصوص وضع حرية الإعلام في مصر.

لقد ترك سقوط نظام حسني مبارك في فبراير 2011 حالة من الأمل في حدوث تغييرات عميقة وتحسنا ملموسا في الحريات الأساسية، خاصة منها حرية الإعلام، التي تعتبر ضرورية في بلد يطمح إلى أن يُنْعَتَ بالديمقراطي. إلاّ أنّ التطورات الملاحظة، منذ انتخاب محمد مرسي لرئاسة الجمهورية في يونيو 2012، صارت مدعاة للقلق.

إنّ قائمة الانشغالات طويلة. الدستور الجديد المصادَق عليه أواخر عام 2012 لا يوفِّر الضمانات الأساسية الكافية، كما أن حرية وسائل الإعلام العمومية ليست مضمونة فيه. فقد لوحظ تضخم فعلي في الشكاوى المقدمة ضد الصحافيين خلال العام الأول من الرئاسة. وصار الإعلاميون، تحت طائلة الملاحقات القضائية، هدفا للاعتداءات المتعمَّدة، في ظل إفلات تام من العقاب.

إن هذه الانتهاكات المتنوعة لحرية الإعلام تعكس إرادة الحكومة والحزب الحاكم في عرقلة التغطية الإعلامية لبعض الأحداث التي يمكن أن تشوه سمعتهما. وصار الهدف المنشود هو تورية الحركات الاحتجاجية التي تهز البلد على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

الرغبة في احتكار كافة السلطات

في الثاني والعشرين من شهر نوفمبر 2012، أصدر الرئيس مرسي إعلانا دستوريا يوسِّع فيه من صلاحياته. وقد دفع ذلك بالمعارضة إلى وصفه بلقب الفرعون الجديد. وقد جاء في المادة الثانية من الإعلان أن الاعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية(...) تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريقة وأمام أي جهة....كما أن هذا الإعلان يمنح الرئيس مرسي الحق في اتخاذ أي قرار من أجل حماية الثورة.

وبعد مظاهرات عارمة، اضطر محمد مرسي إلى إلغاء هذا الإعلان الدستوري بتاريخ 8 ديسمبر 2012. وهو القرار الذي وصفته المعارضة بأنه مناورة سياسية الغرض منها خداع الشعب. فقد أبقى الرئيس فعلاً، على تاريخ 15ديسمبر لإجراء الاستفتاء حول مشروع الدستور الذي لاقى انتقادات شديدة، حيث اتُّهم بأنه يفتح المجال أمام أسلمة التشريع وبأنه لا يوفِّر ضمانات كافية للحريات، خاصة منها حرية التعبير وحرية العقيدة.

دستور جديد: حرية الإعلام تخضع لقيود أخلاقية ودينية

في رسالة موجَّهةٍ إلى الرئيس مرسي بتاريخ 5 ديسمبر 2012، أبلغت منظمة مراسلون بلا حدود انشغالاتها المتعلقة بالدستور المصادق عليه في استفتاء نهاية عام 2012.

لقد تعجّبت المنظمة أيضا من السرعة التي تمت بها المصادقة على مشروع الدستور: في الوقت الذي كان المشروع يراوح مكانه لعدة أشهر، تمت المصادقة على مواده الـ234 خلال جلسة ماراثونية، بين يومي 29 و30 نوفمبر 2012، بينما قررت المعارضة مقاطعة جلسات الجمعية التأسيسية تنديدا بهيمنة الإسلاميّين.

وقد عبّرت المنظمة عن انشغالها حينما أشارت إلى أن مشروع الدستور هذا، إذا كان يحمي بحزم بعض الحقوق، فإنه يقوّض أخرى. ليس هناك أي حُكم ينوّه بالمعايير الدولية في مجال الحدّ من حرية التعبير، حيث تُرك مطلق السلطة للقاضي والمشرّع. في حين أن بعض الأحكام التي يتضمنها هذا النص تنم صراحة عن طابعها القامع للحريات. فهي أحكام فضفاضة وغير دقيقة، من شأنها أن تترك الباب مفتوحا لتطبيقها بطريقة تعسفية. أخطر من ذلك، تبقى إمكانية غلق أو مصادرة وسائل الإعلام قائمة بأمر من القاضي، كما أنه لم يتم استبعاد الرقابة على وسائل الإعلام.

فالمادة 45 مثلا، التي تضمن الحق لكل فرد في التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل النشر والتعبير تبقى محدودة المدى بالمادتين 31 و44 اللتين تحظران على التوالي إهانة أي إنسان أو ازدراءه والإساءة أو التعريض بالرسل والأنبياء كافة. فالمادة 31 تسمح على الخصوص للنظام الحاكم بمقاضاة وإدانة الإعلاميين الذين يطلقون انتقادات ضد الحكومة. من جهة أخرى، إذا كانت المادة 2 من الدستور تجعل من مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع (كما كان الحال في الدستور القديم)، فإن حكما أضيف ينص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة، الأمر الذي يدع الباب مفتوحا أمام تأويل متشدد. كما أنيط بالدولة دور راعي الآداب والأخلاق (المادة 11). إن هذه المفاهيم ليست محددة، والإشارة إليها بهذه الطريقة يفسح المجال أمام تطبيق تعسفي وقامع للحريات، فضلا عن أن المادة 81، المتعلقة بحقوق الفرد وحرياته، توضّح أن هذه الحقوق والحريات يجب أن تُمارَس بما لا يتعارض مع المبادئ الواردة في باب الدولة والمجتمع في هذا الدستور.

تنص المادة 47 أن الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق، والإفصاح عنها، وتداولها، حق تكفله الدولة لكل مواطن؛ بما لا

يمس حرمة الحياة الخاصة، وحقوق الآخرين، ولا يتعارض مع الأمن القومي. أما بالنسبة للمادتين48 و49، فرغم أنهما ترسّخان مبدأ الحريات، إلا أن هناك تساؤلات تبقى عالقة بخصوص حرية إنشاء وسائل الإعلام (التي تتم من خلال الإخطار، بينما يُفترض أن يكون الإعلان عن ذلك كافيا) وكذا احترام، المشرّع، للمعايير الدولية المتعلقة بتنظيم وإنشاء المحطات الإذاعية والتلفزيونية وبثها. أما بالنسبة لوسائط الإعلام الرقمي، فيجب أن تستفيد من نفس مبدأ الحرية المكفول لوسائل الإعلام التقليدية. والحق أن غلق ومصادرة وسائل الإعلام مسموح بهما إذا صدر بشأنهما أمر قضائي، إضافة إلى أن مراقبة وسائل الإعلام ليس ممنوعا في كل الأحوال (المادة 48).

موضوع آخر مثير للقلق: الدستور يتوقّع إنشاء مجلسٍ وطني للإعلام (المادة215)، لا يتولى تنظيم شؤون البث المسموع والمرئي فحسب، بل أيضا الصحافة المطبوعة والإلكترونية، وهو أمر مخالف لمبدأ التنظيم الذاتي الموصي به في مجال الصحافة. بينما يكون على المجلس أن يسهر، ضمن صلاحياته، على وضع الضوابط والمعايير الكفيلة بالتزام وسائل الإعلام بمراعاة قيم المجتمع وتقاليده، بينما لا يوجد أي حكم يضمن استقلالية هذا المجلس.

وسائل الإعلام العمومية تحت السيطرة

بعد فترة وجيزة من انتخابه، عمد الرئيس محمد مرسي في الثامن من شهر أغسطس 2012، من خلال مجلس الشورى (الغرفة البرلمانية العليا) الذي تسيطر عليه أغلبية تابعة لعائلته السياسية حزب الحرية والعدالة المنبثق عن تنظيم الإخوان المسلمين (58.8%، أي ما يعادل 107 مقاعد)، إلى إجراء حركة تعيينات في صفوف مديري ورؤساء تحرير عناوين الصحف القومية، التي كانت في وقت سابق من ألد خصوم التيار الإخواني المحظور حينها. وهكذا استفادت شخصيات عديدة تابعة لحزب الحرية والعدالة من هذه التعيينات. وقد كانت هذه التعيينات مخالفة للمطالب التي تقدم بها الصحافيون العاملون في هذه المؤسسات، ومن أهمها أن يكون رؤساء التحرير منتخبين أو معينين من طرف جهاز مستقل. كما أثّرت هذه التعيينات بشكل واسع على الخط التحريري لهذه الوسائل الإعلامية، وكان من أبرز آثار ذلك منع نشر تقارير أو مقالات منتقدة للإخوان المسلمين.

وأدّت مثل هذه الممارسات إلى إعادة إنتاج أساليب التعيين التي كانت سائدة في عهد حسني مبارك. وإلى تمديد ظاهرة فرض السيطرة على وسائل الإعلام العمومية. بينما تُشكِّل استقلالية وسائل الإعلام العمومية واحدا من أسس حرية الإعلام.

صحافيون وإعلاميون عرضة لملاحقات قضائية

وقع الإعلاميون محل عدد لا مثيل له من الشكاوى المقدمة ضدهم، وكانت من أبرز التهم الموجهة ضدهم ازدراء شخص الرئيس أو الدين.
ووفقاً للمحامي ومدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان جمال عيد، فإن عدد الشكاوى المرفوعة بخصوص ازدراء الرئيس خلال أول 200 يوم من حكم الرئيس مرسي تفوق تلك المرفوعة طيلة 30 عاماً من حُكم مبارك.
إن هذه الدعاوى القضائية، المرفوعة عادة من طرف المستشارين القانونيين للرئيس، وهم أيضا أعضاء في حزب الإخوان المسلمين، صارت يسيرة بسبب تعيين المستشار طلعت عبد الله في منصب النائب العام بدلاً عن عبد المجيد محمود الذي أقاله الرئيس مرسي في نوفمبر2012 عبر الإعلان الدستوري وقد منحه سلطات استثنائية. وكانت محكمة الاستئناف في القاهرة قد ألغت هذا التعيين واعتبرته مخالفاً للقوانين المسيّرة للسلطة القضائية. إلاّ أنّ قرار المحكمة بقي حبرا على ورق. إن تعيين طلعت عبد الله، المقرّب من الرئيس، يبرز بوضوح تدخّل السلطة التنفيذية ومدى صعوبة تمتع السلطة القضائية باستقلاليتها.
لقد كان الإعلامي الساخر باسم يوسف محل ملاحقات قضائية عدة، خلال الأشهر الأخيرة، بسبب انتقاداته العلنية للإخوان المسلمين في برنامجه التلفزيوني (البرنامج) الذي يذيعه كل أسبوع. يُذكر أن من بين التهم الموجّهة إليه خلال مثوله أمام القضاء ازدراء الرئيس مرسي، ازدراء الإسلام، إشاعة الإلحاد، تهديد الأمن العام، ترويج الإشاعات والمعلومات الكاذبة، وكذلك الإساءة إلى دولة باكستان.
وهذا المثال ليس حالة معزولة في الحقيقة. وبالعكس فإن عدد الشكاوى قد انفجر بشكل ملحوظ. فقد كان العديد من الصحافيين ومذيعي البرامج التلفزيونية ورؤساء التحرير والكاريكاتيريين عرضة لهذه الدعاوى، لأنهم تجرأوا على انتقاد الحكومة علناً، أو لأنهم ببساطة عبّروا عن رأي مخالف لما

تراه السلطة الحاكمة. بعض هؤلاء حوكموا وبعضهم الآخر لا يزال ينتظر يوم محاكمته. إن هذا النوع من الممارسات من شأنه أن يقود إلى الرقابة الذاتية.
في العاشر من شهر أبريل 2013، أعلن الرئيس مرسي عن نيته في سحب الدعاوى المرفوعة من طرف مستشاريه القانونيين ضد الصحافيين المتهمين بنشر شائعات مغرضة بشأنه. إذا كان هذا القرار يسير في النهج الصحيح، فإن من الأنسب سحب كل الشكاوى المرفوعة ضد كافة الإعلاميين في موضوعي الإساءة للرئيس وللدين.
لقد أعربت منظمة مراسلون بلا حدود عن قلقها إزاء توقيف الصحافي المتعاون محمد صبري في شهر يناير 2013، عندما كان ينجز تقريرا، لفائدة وكالة رويترز قرب مدينة رفح المصرية، حول قرار القوات المسلحة منع شراء الأراضي في تلك المنطقة الحدودية مع غزة. ولا يزال الصحافي ينتظر موعد محاكمته أمام القضاء العسكري، وهو يتأجل باستمرار منذ شهر يناير. ومن المفارقات أن محاكمة صحافي أمام محكمة عسكرية تذكِّر بممارسات كنا نعتقد أنها من الماضي، وكان الحزب الحاكم حاليا من المنددين بها.

تهديدات واعتداءات ضد الإعلاميين

إن منظمة مراسلون بلا حدود تعرب أيضا عن انشغالها بارتفاع وتيرة العنف ضد العاملين في وسائل الإعلام. فقد ازدادت أعمال العنف المقصودة والمحددة خلال الأشهر الأخيرة، ولم تُبد السلطات تحمسا لحماية الصحافيين رغم السياق السياسي المشحون. بالمقابل لا يزال الإفلات من العقاب أمرا شائعا. ومن النادر أن نشهد فتح تحقيقات حول الانتهاكات المرتكبة، وبدرجة أقل التحريات المستقلة والمحايدة.
كما أن الإفلات من العقاب يخص أيضا الخطابات الحاقدة لبعض مؤيدي الإخوان المسلمين والسلفيين ضد الإعلاميين خلال المظاهرات. ومن بين الكلام الذي يتردد في هذا الخصوص الدعوة إلى تطهير عالم الإعلام، كما أن هؤلاء لا يترددون في اتهام وسائل الإعلام بمحاولة تقسيم البلد وقلب نظام الحكم. كما أن هذا النوع من الخطاب المليء بالحقد والاحتقار، يتردد بانتظام على ألسنة السياسيّين. من ذلك الخطاب الذي ألقاه الرئيس مرسي

بتاريخ 25 مارس2013، والذي أثار قلق نقابة الصحافيين التي نددت بما أسمته حملة الترويع والتحريض الموجّهة ضد الصحافيّين.
تشير إحصاءات لجنة حماية الصحافيين إلى أن 67 إعلاميا تم استهدافهم هذا العام من حكم الرئيس مرسي. وكانوا في الغالب مستهدفين من طرف أنصار محمد مرسي، بينما كانوا يغطون ، خلال تغطية المواجهات بينهم وبين أنصار المعارضة.
في السادس من شهر ديسمبر 2012، نددت مراسلون بلا حدود بالاعتداء الذي طال الإعلاميين، خلال تغطية المواجهات أمام القصر الرئاسي، حيث تعرضوا لإطلاق رصاص متعمد من طرف أنصار الرئيس مرسي. وقد أصيب حينها الصحافي الحسيني أبو ضيف بطلق ناري في رأسه، وتوفي، يوم 12ديسمبر متأثراً بإصابته. وقد غابت الحيادية عن التحقيق الذي أجرته السلطات حول هذه الحادثة.
خلال المسيرتين المنظمتين يومي 16 و17 مارس 2013، تعرض الإعلاميون لاعتداءات مقصودة. وقد أحصت لجنة حماية الصحافيين على الأقل 14 حالة اعتداء على الصحافيين، 8 منها كان وراءها مناصرون لجماعة الإخوان المسلمين، بينما كان الستة الآخرون ضحايا قوات الأمن المصرية.
قبل فترة قصيرة، وبالضبط في الحادي عشر من شهر يونيو 2013، تعرضت مراسلة صحيفة الفجر، دعاء أبو النصر، والصحافي في جريدة الوطن محمود مالك، لاعتداء على يد القيادي في جماعة الإخوان المسلمين في منطقة أسوان وحيد محمد حسن، بينما كانا يتابعان مظاهرة للمعلمين. وقد قدم الصحافيان شكوى أمام القضاء، لكن لم يتخذ أي إجراء لحد الآن في حق وحيد حسن. بل إن هذا الأخير كان قد تقدم ببلاغ ضد خمسة صحافيين بينهم دعاء أبو النصر ومحمود مالك، وقد جرى استجوابهم لمدة ست ساعات قبل أن يطلَق سراحُهم.
كانت مدينة الإنتاج الإعلامي، التي تضم مكاتب القنوات التلفزيونية المستقلة، عرضة للحصار، يومي 24 و25 مارس 2013، من طرف مئات المناضلين الإسلاميين الذين رفعوا شعارات منددة بالتغطية المنحازة للمظاهرات المنظمة يوم 22 مارس أمام مقر جماعة الإخوان المسلمين. ولم يتردد المناضلون في اللجوء إلى تعنيف الصحافيين وضيوفهم المدعوين إلى الأستوديوهات، من أجل منعهم من الدخول إلى

المباني. وكانت مجموعة من الناشطين الإسلاميين قد هاجمت يوم 17 ديسمبر 2012 المدينة الإعلامية.
إن هذه الاعتداءات المتكررة تعكس إرادة الحكومة والحزب الحاكم في عرقلة التغطية الإعلامية لعدد من الأحداث الممكن أن تضر بصورتهما، وهما بهذا يريدان مواراة الحركات الاحتجاجية السياسية والاجتماعية التي تهز البلد.كما تعرضت عدة مكاتب تابعة لوسائل الإعلام إلى التخريب، خلال الأشهر المنصرمة، على غرار مكتب تابع لقناة الجزيرة في القاهرة بواسطة الزجاجات الحارقة يوم 21 نوفمبر 2012 أو مقر صحيفة الوطن الذي تعرض للحرق يوم 9 مارس 2013.
تحتل مصر المرتبة 158 (من أصل 179) في قائمة الترتيب العالمي لحرية الصحافة لسنة 2013، الذي أصدرته مراسلون بلا حدود.

22. الأيام الأخيرة لحكم مندوب الجماعة

https://youtu.be/D5nu1xYfCis

https://youtu.be/CthlbLTC8Oc

23. تقرير خاص- الأيام الأخيرة قبل سقوط مرسي[35]

من ياسمين صالح وبول تيلور

القاهرة (رويترز) - كانت اللحظة الفارقة بالنسبة لقادة الجيش في مصر يوم 26 يونيو حزيران.

في ذلك اليوم التقى كبار القادة بالرئيس محمد مرسي أول رئيس يصعد لقمة السلطة في انتخابات ديمقراطية في البلاد وتحدثوا معه بصراحة مؤلمة وأبلغوه بما ينبغي له قوله في الكلمة التي كان من المقرر أن يوجهها للشعب مع تصاعد الاحتجاجات في أنحاء البلاد.

وقال ضابط كان حاضرا في الغرفة التي عقد فيها الاجتماع لرويترز "طلبنا منه أن يكون الخطاب قصيرا وأن يستجيب لمطالب المعارضة بتشكيل حكومة ائتلافية ويعدل الدستور وأن يحدد إطارا زمنيا لهذين الأمرين.

"لكنه خرج بخطاب طويل جدا لم يقل فيه شيئا. وعندها عرفنا أنه لا ينوي اصلاح الوضع وأن علينا الاستعداد للخطة الاحتياطية".

وأضاف الضابط "كنا مستعدين لكل الاحتمالات من العنف في الشوارع إلى اشتباكات واسعة النطاق وجهزنا القوات لهذين الاحتمالين".

وطلب الضابط عدم نشر اسمه مثل الضباط العاملين الاخرين الذين أجرت رويترز مقابلات معهم بسبب حساسية الوضع.

ومع ازدياد التوتر في الايام التالية ظل مرسي على موقف التحدي. وقال مصدر عسكري إنه في مكالمة أخيرة مع القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح السيسي يوم الاربعاء ضحك الرئيس استخفافا بالمظاهرات الحاشدة التي نظمها المعارضون له.

وقال المصدر المطلع على اتصالات السيسي "لم يكن يصدق ما يحدث".

وتبخرت أي آمال متبقية أن يدعو الرئيس الملتحي إلى استفتاء على مستقبله أو يتنحى في هدوء.

وعقب ذلك ومع خروج الملايين إلى الشوارع نفذ الجيش خطته فاحتجز مرسي في مجمع الحرس الجمهوري وألقى القبض على قيادات رئيسية في جماعة الاخوان المسلمين وتولى السيطرة على عدد من الأجهزة الاعلامية.

[35] https://ara.reuters.com/article/idARACAE9B22OV20130706

وهكذا انتهت أول محاولة للتوفيق بين الاسلام السياسي والديمقراطية في مصر بعد عامين ونصف العام من الاطاحة بحسني مبارك في انتفاضة شعبية.
وتبين السهولة والسرعة التي سقط بها مرسي هشاشة الربيع العربي الذي أطاح بعدد من الحكام العرب.
فحتى الان لم تتحقق بالكامل الآمال بأن تؤدي الانتفاضات الشعبية إلى ترسيخ الديمقراطية رغم أن التجربة مازالت تحرز تقدما في تونس.
ويوضح سقوط مرسي في مصر الطابع الهش للمنطقة وغياب العمق المؤسسي اللازم للحفاظ على الديمقراطية عندما تتغير اتجاهات الرأي العام.
والنتيجة في مصر وغيرها انقسامات عميقة وعدم استقرار.
كما أن سقوط مرسي جدد النقاش فيما إذا كان من الممكن أن يتعايش الاسلام السياسي مع الديمقراطية. فلم تستمر تجربة الاخوان المسلمين في السلطة سوى أكثر قليلا من عام واحد.
ويشير أعضاء بجماعة الاخوان إلى مفارقة تشجيع الغرب للديمقراطية وفي الوقت نفسه منح التأييد في هدوء لانقلاب عسكري.
كذلك كشفت خطوة الجيش الكثير من الصعوبات التي واجهها الاخوان في الحكم إذ يشكو المصريون والمستثمرون على السواء من الفوضى التي سادت بعض الوزارات ودفع الاخوان برجالهم من ذوي الخبرات المحدودة لشغل مواقع قيادية. وقد سجلت البورصة المصرية ارتفاعا كبيرا عقب الاطاحة بمرسي.
وكانت أخطاء مرسي نفسه جسيمة على النقيض من الطريقة التي صعد بها نلسون مانديلا إلى قمة هرم السلطة في جنوب افريقيا حاملا رسالة الوحدة والتسامح.

خطر أمني

لم يكن مرسي أستاذ الهندسة بإحدى الجامعات الاقليمية زعيما سياسيا بطبعه. إذ لم يصبح مرشح الاخوان في الانتخابات إلا بعد عدم تأهل المرشح المفضل عند الجماعة. ومع ذلك فقد أبدى الرئيس الجديد بعض الحسم عندما تولى منصبه وجمع في يده سلطات كثيرة الأمر الذي أدى إلى استعداء قطاع عريض من خصومه الليبراليين والاسلاميين.

وعقب انتخاب مرسي في يونيو 2012 بأغلبية 51.7 في المئة من أصوات من شاركوا في الانتخابات أحال اثنين من كبار قادة الجيش للتقاعد أحدهما هو المشير حسين طنطاوي الذي ظل 20 عاما وزيرا للدفاع في عهد مبارك في خطوة بدا أنها تمثل فكاكا من أسر الماضي.
وعين مرسي السيسي (58 عاما) قائدا جديدا للجيش.
والسيسي من ضباط سلاح المشاة قضى فترات كقائد ميداني ودرس في إحدى الكليات العسكرية بالولايات المتحدة كما تولى منصب الملحق العسكري في السعودية. وبدا أنه اختيار جيد للعمل مع مرسي وجماعة الاخوان التي تريد ابعاد الجيش عن الساحة السياسية بعد أن تصدر المشهد عشرات السنين.
لكن العلاقات بين مرسي وقادة الجيش الجدد تدهورت خلال شهور من تنصيبه. بل إن نجاح مرسي في التفاوض على وقف لإطلاق النار بين اسرائيل وحركة حماس الاسلامية التي تدير قطاع غزة أثار استياء العسكريين.
وقال المصدر الأمني "تدخل مرسي في حرب غزة جعل مصر ضامنا لعدم قيام حماس بأي هجمات على اسرائيل وهذا يمثل تهديدا للأمن القومي المصري لأنه إذا شنت حماس هجوما فقد يدفع ذلك اسرائيل لرد انتقامي منا".
كما تحدث مرسي بلا مواربة عن احتمال مشاركة مصر في "الجهاد" للإطاحة بالرئيس السوري بشار الاسد وأثار احتمال القيام بعمل عسكري بسبب سد تبنيه اثيوبيا على نهر النيل.
ونتيجة لذلك زاد ارتياب قيادة الجيش فيه إذ رأت أنه يخاطر بإشراكها في صراعات دون التشاور الواجب مع كبار القادة.
وشعر القادة العسكريون بقلق لا يقل شدة إزاء الاستقطاب السياسي والطائفي في مصر في ظل التدهور الاقتصادي الحاد. وكانوا قد أمنوا وضعهم في الدستور الجديد الذي وضعه حلفاء مرسي وتم استفتاء الشعب عليه في ديسمبر كانون الاول الماضي فضمنوا بذلك أن تظل مراجعة البرلمان لموازنة القوات المسلحة وعقود التسلح والسيطرة على قناة السويس محدودة.
لكن قلقهم تزايد لما رأوه من خطر وصول الأمر إلى حد الحرب الاهلية.

وعندما تولى مرسي منصبه كان الاقتصاد المصري الذي زاد الاثرياء ثراء والفقراء فقرا في سنوات مبارك الأخيرة في أزمة بالفعل.
لم يكن المجلس العسكري الذي حكم مصر في فترة انتقالية استمرت 16 شهرا عقب سقوط مبارك قد أجرى أي اصلاحات لنظام دعم السلع الغذائية والوقود أو التفاوض على اتفاق قرض مع صندوق النقد الدولي خشية اندلاع احتجاجات جديدة. وجفت موارد السياحة والاستثمار أو كادت بسبب الاضطراب السياسي.
وزادت حكومة مرسي المرتبكة الطين بلة. وبينما ظلت جماعة الاخوان المسلمين أكثر القوى السياسية تنظيما ونفوذا من خلال ادارة شبكة للدعم الاجتماعي وتقديم خدمات للفقراء والمحتاجين شعر ملايين المصريين انه لا يوجد من يمثل مصالحهم.

رفض الاستثناء

وأطلقت مجموعة من النشطاء حركة تمرد في أول مايو ايار لجمع التوقيعات للمطالبة برحيل مرسي. واكتسبت هذه الحركة زخما حتى أعلنت أنها جمعت أكثر من 22 مليون توقيع ودعت إلى تنظيم مظاهرات ضخمة في مختلف أنحاء البلاد يوم 30 يونيو حزيران بمناسبة مرور عام على تنصيب مرسي.
وانطلاقا من الغضب الذي شعر به المصريون إزاء مساعي الاخوان للاستحواذ على السلطة وسوء أدائهم في إدارة الاقتصاد خرج الملايين مرددين هتاف "ارحل". واجتذبت المظاهرات المضادة التي نظمها مؤيدو مرسي بضع مئات الالاف فقط.
وفي اليوم التالي لمظاهرات 30 يونيو حزيران حدد السيسي مهلة مدتها 48 ساعة لمرسي فإما الاستجابة لمطالب المتظاهرين باقتسام السلطة مع المعارضة وإما افساح المجال أمام الجيش لطرح خريطة طريق أخرى.
وقال مصدر عسكري اطلع على التفاصيل إنه في لقاءين آخرين مع الرئيس في الأول والثاني من يوليو تموز الجاري كان القائد العام أكثر صراحة لكن مسعاه قوبل بالرفض.
وقال المصدر "توجه الفريق أول السيسي إليه وقال لنا عندما عاد إنه لا يصدق ما يحدث وقال إن المحتجين بين 130 و160 الفا فقط. قلت له: لا سيادتك إنهم أكثر بكثير من ذلك وعليك أن تستمع لمطالبهم".

وأضاف المصدر "في الاجتماع الثاني ذهب السيسي ومعه تسجيل فيديو للاحتجاجات أعده الجيش وقال له "سيادتك الوضع خرج عن السيطرة واقتراحاتك لتغيير الحكومة وتعديل الدستور الآن فات أوانها ولن ترضي الشارع. أقترح أن تدعو لاستفتاء على استمرارك في الحكم. لكنه رفض وقال إن ذلك غير دستوري ومخالف للشرعية".

وأمام رفض الرئيس كثف السيسي اتصالاته بمحمد البرادعي الذي اختارته جبهة الانقاذ الوطني المعارضة للتفاوض مع الجيش وبالقيادات الدينية للمسلمين والمسيحيين متمثلة في الامام الاكبر أحمد الطيب شيخ الأزهر والبابا تواضروس رأس الكنيسة القبطية. وكان الاثنان قد أيدا حركة الاحتجاج علانية.

كما أشرك قائد الجيش مؤسسي حركة تمرد وزعيم ثاني أكبر الأحزاب الاسلامية هو حزب النور السلفي الذي ينافس الاخوان على أصوات المسلمين.

والتقى الجميع بمقر المخابرات العسكرية في شارع الثورة يوم الأربعاء الثالث من يوليو تموز الذي انتهى فيه إنذار الجيش لمرسي لرسم خارطة طريق لمرحلة انتقالية ثانية.

استمر الاجتماع نحو ست ساعات وتبنى الجيش الخطة التي اقترحتها حركة تمرد ووافقت عليها جبهة الانقاذ.

وقال المصدر العسكري "حاول الفريق أول السيسي الاتصال بزعيم الاخوان المسلمين لاقتراح خيار الاستفتاء لكنه رفض الحضور هو واخرون. كما عرضها على الساسة وغيرهم لكن أعضاء تمرد رفضوها واتفق الآخرون تقريبا على كل شيء اقترحته تمرد".

كان النشطاء الذين يحركون الشارع وعددهم يزيد قليلا على العشرين هم من أخذوا بزمام الأمور.

نصيحة من الخارج

كانت أطراف خارجية تشعر أيضا بالقلق لأسباب ليس أقلها أن مصر تحصل على قدر كبير من المعونة الامريكية وأن مرسي كان يمثل فرصة للديمقراطية في المنطقة. فقال البيت الابيض إن الرئيس الأمريكي باراك

أوباما اتصل خلال زيارته لتنزانيا بمرسي يوم الاثنين الأول من يوليو تموز وحثه على الاستجابة لمطالب المحتجين.
وقال وزير الخارجية الامريكي جون كيري للصحفيين خلال جولة في الشرق الاوسط الاسبوع الماضي "قدمنا توصيات كثيرة لأصدقائنا في مصر. نحن نحاول المساعدة مثلما تحاول دول أخرى لإيجاد مكان للمعارضة في العملية السياسية لتنفيذ بعض الاصلاحات الاقتصادية التي تسهم في جذب الاعمال ورأس المال وبدء تحريك الاقتصاد".
لكن مسؤولين أمريكيين آخرين أبدوا تشككا في قدرة مرسي على توحيد البلاد والخروج من الأزمة. وخلف الكواليس اتصل وزير الدفاع الامريكي تشاك هاجل اتصالات بالسيسي حسبما أعلن البنتاجون (وزارة الدفاع).
وامتنعت الوزارة عن الافصاح عما دار بين الرجلين لكن المصالح المشتركة بينهما كثيرة. فمصر تتحكم في قناة السويس التي تمر عبرها نسبة كبيرة من شحنات النفط المتجه للغرب كما أن واشنطن تقدم للقوات المسلحة المصرية مساعدات قيمتها 1.3 مليار دولار سنويا.
ويكتنف الغموض القدر الذي كانت تعلمه الولايات المتحدة مسبقا عن نوايا الجيش المصري.
وفي الشهور الأخيرة حثت السفيرة الامريكية آن باترسون الرئيس مرسي في السر والعلن على اتاحة مساحة أكبر للمعارضة في إدارة شؤون البلاد لكنها ظلت تشدد على أنه الرئيس الشرعي مما أثار اعتقادا شائعا في مصر أن الولايات المتحدة تدعم الاخوان وكذلك قطر التي دعمت مصر في ظل حكم مرسي بنحو سبع مليارات دولار.
الواضح أنه رغم تصريحات السفيرة العلنية تأكيدا لشرعية مرسي وهي التصريحات التي أدت إلى انتقادات حادة لها في وسائل الاعلام المصرية فلم يكن هناك أي ضوء أحمر من واشنطن تحذيرا من استيلاء الجيش على السلطة.

الإنذار

ويوم الأحد الماضي احتشد ما لا يقل عن نصف مليون متظاهر في ميدان التحرير وحوله وخرج ملايين اخرون في مختلف أنحاء البلاد فيما أظهر تحولا كبيرا في الاتجاهات.

في عام 2011 عندما طالب المحتجون بسقوط مبارك قائد القوات الجوية السابق كانت الجماهير تخشى أن تتعرض لهجوم من الجيش. إلا أن الجيش انحاز أنداك للشعب وأرغم الرئيس على التنحي.
أما الان فعندما حلقت طائرة هليكوبتر فوق حشود المتظاهرين في ميدان التحرير وألقت أعلام مصر هلل المحتجون لها. وقال الجيش إن هذه الخطوة استهدفت تشجيع المشاعر الوطنية لا اظهار التأييد السياسي. لكن المغزى كان واضحا إذ لم يكن بالمحتجين على حكم مرسي حاجة للخوف من الجيش.
وقدم الجيش لقطات مصورة من الجو للحشود الضخمة المعترضة على مرسي لمحطات التلفزيون لإبراز حجم الدعم الشعبي لعزله. وقال المصدر العسكري "أصبح لدينا الان حرب اعلامية مع الاخوان المسلمين".
وفي تلك الليلة استهدف محتجون المقر الرئيسي لجماعة الاخوان بضاحية المقطم في القاهرة. ولم يظهر أثر للشرطة أو رجال الاطفاء. وحطم المحتجون نوافذ المبنى المكون من أربعة أدوار ونهبوا الاثاث وأشعلوا النار في المبنى فيما أعاد للأذهان الهجوم على مقر مباحث أمن الدولة عقب سقوط مبارك.
وتحرك السيسي بعد شهور من السعي دون جدوى لحمل الرئيس على التوصل لتفاهم لاقتسام السلطة مع خصومه الليبراليين والوطنيين واليساريين.
وأمهلت القوات المسلحة مرسي 48 ساعة لإبرام اتفاق مع المعارضة.
وأعلن السيسي على التلفزيون المصري أنه إذا لم تتحقق مطالب الشعب خلال المهلة المحددة فسيتعين على القوات المسلحة أن تعلن خريطة طريق للمستقبل.
وقال الجيش إنه سيشرف على تنفيذ خريطة المستقبل بمشاركة كل طوائف الشعب والاحزاب السياسية لكنه لن يعمل بالسياسة أو يتولى الحكم.
ولم يرد مرسي فورا على المهلة. لكن المفارقة المريرة كانت جلية فالجيش الذي كان الثوار يأملون في 2011 أن يظل بعيدا عن السياسة كان يوجه انذارا للرئيس المنتخب.

وسارع أنصار مرسي بإبراز هذه النقطة.

فقال حسن الشربيني أحد المتظاهرين قرب مسجد بالقاهرة "اعتقد العالم دائما أننا نحن الاسلاميين لا نؤمن بالديمقراطية. الان الاسلاميون يعلمون المصريين الديمقراطية بينما يتخلى الليبراليون عن الديمقراطية. وأين رد فعل العالم لذلك؟"

وكان رد الفعل العالمي العلني خافتا. وقال البنتاجون أن وزير الدفاع هاجل تحدث ثانية مع السيسي. كما جرى اتصال بين ضابط كبير بالقوات المسلحة المصرية والجنرال مارتن ديمبسي رئيس هيئة الاركان المشتركة الامريكية.

وقال مصدر بالجيش المصري اطلع على تفاصيل هذه المحادثة "فهمنا من بعض الاتصالات المتبادلة بين كبار المسؤولين من جانبنا والامريكيين والسعوديين ومن تقارير المخابرات ان الامريكيين ليسوا سعداء بتدخلنا لكننا لم نأبه لذلك".

وأضاف "كنا ندرك أن التأييد الشعبي معنا".

واتضحت رغبة واشنطن في عدم إدانة خطوة الجيش المصري فيما بذلته من جهد لاختيار ألفاظ تصف بها ما حدث دون أن تستخدم عبارة انقلاب عسكري إذ أشار أوباما إلى "القرار المصري بعزل الرئيس مرسي وتعطيل العمل بالدستور."

وكانت مواقف الحلفاء الاقليميين أكثر حماسة لخطوة الجيش سواء في السر والعلن.

وقال مصدر أمني آخر "الدول الأكثر تأييدا هي السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة لأنها تتفهم أهمية مصر الاستراتيجية للعالمين العربي والاسلامي وتخشى من توسع الاخوان".

واضاف "كما أنهم يدركون أن نهاية الاخوان في مصر هي نهاية الاخوان في العالم العربي".

التعليق الأخير

وعندما رد مرسي في نهاية المطاف على انذار السيسي رفض مطلب الجيش وقال إنه سيواصل السير في خططه الخاصة بالمصالحة الوطنية.

وقالت رئاسة الجمهورية إن الرئيس لم يستشر في البيان الذي أصدرته القوات المسلحة وإن الرئاسة تؤكد أنها ماضية في المسار الذي خططته مسبقا لدعم المصالحة الوطنية الشاملة.
وكان مرسي قد نقل إلى قصر القبة الجمهوري حفاظا على سلامته بعد أن حاصر المحتجون مقر الرئاسة في قصر الاتحادية. ويوم الاربعاء نقل مرسي إلى مكتبه الاحتياطي في مجمع الحرس الجمهوري بالقاهرة.
وفي آخر أيامه في منصبه تشاور مرسي مع مساعديه وظل يعمل كالمعتاد وكأنه لا يدرك شيئا عن سقوطه الوشيك.
ونحو الساعة السادسة مساء بعد ساعة من انتهاء المهلة قال ياسر هدارة المستشار الاعلامي لمرسي هاتفيا من داخل المجمع "الرئيس مازال هو الرئيس ومازال يجلس في مكتبه مع فريقه".
وأضاف "الجو العام في الواقع مريح. الناس تواصل العمل".
وعقب ذلك طلب من أغلب العاملين مع مرسي مغادرة المبنى.
وقال المصدر ان السيسي اتصل بمرسي نحو الساعة السابعة مساء وطلب منه للمرة الأخيرة أن يوافق على الاستفتاء على البقاء في منصبه أو تسليم السلطة لرئيس البرلمان.
اعترض الرئيس فقال له السيسي إنه لم يعد رئيسا. وتم احتجاز مرسي وأقرب مساعديه مستشار الشؤون الخارجية عصام الحداد في المجمع وقيل لهما إنه لا يمكنهما المغادرة لسلامتهما الشخصية.
وقال المصدر العسكري عن مرسي "عومل باحترام لأننا لا نريد تدمير صورته كرئيس لمصر." وأضاف أن الجيش استاء لرؤية مبارك القائد السابق للقوات الجوية وراء القضبان في المحكمة بعد الاطاحة به.
وآخر مرة شاهد فيها كثير من المصريين الرئيس الذي فاز بأصوات 13 مليون ناخب في أول انتخابات رئاسية حرة قبل عام من خلال تسجيل فيديو على يوتيوب يجلس فيه إلى مكتبه ويندد باستيلاء الجيش على السلطة وينادي بالمقاومة السلمية.
وفي حين أن مرسي ظل كعادته يكرر كلامه في الخطاب الأخير نشر الحداد على صفحته على فيسبوك تحليلا من 885 كلمة لسقوط رئيسه.

وقال الحداد وهو طبيب درس في برمنجهام "أدرك تمام الادراك وأنا أكتب هذه السطور انها قد تكون السطور الأخيرة التي اتمكن من بثها على هذه الصفحة.

"ومن أجل مصر وللدقة التاريخية دعونا نسمي ما يحدث باسمه الحقيقي: انقلاب عسكري".

وقال إنه إذا ترسخ تدخل الجيش "ستتردد الرسالة بكل وضوح في العالم الاسلامي أن الديمقراطية ليست للمسلمين. كثيرون رأوا من المناسب في الشهور الأخيرة ان يحاضروننا عن كون الديمقراطية أكثر من مجرد صندوق الانتخابات. ربما كان هذا بالفعل صحيحا. لكن الامر المؤكد صحته انه لا توجد ديمقراطية دون صندوق الانتخابات".

https://youtu.be/elvofGMCQVU

❖ بدون تعليق . . . هكذا كان أداء مرسي فترة الرئاسة

23. خطاب الرئيس مرسي لم يُقنع الجميع في الشارع المصري[36]

بقلم همام سرحان – القاهرة

7 ديسمبر 2012

https://youtu.be/3fUFNZJEw3o

https://youtu.be/t5bhh6raL6O

https://youtu.be/oA8olX-F4S8

[36] http://www.swissinfo.ch/ara/ ردود-أفعال-متباينة_خطاب-الرئيس-مرسي-لم-ي-قنع-الجميع-في-الشارع-المصري/34132076

24. "الصياد": استقالة مستشاري الرئيس لعدم الاستماع إليهم وتجاهلهم[37]

بوابة الشروق نشر في: الأربعاء 5 ديسمبر 2012

الدكتور أيمن الصياد – مستشار رئيس الجمهورية

كشف الدكتور أيمن الصياد- مستشار رئيس الجمهورية، النقاب عن خبر استقالة جميع مستشاري الدكتور محمد مرسي "المستقلين" من "الفريق الرئاسي" بعد فشلهم في إقناعه بالتراجع عن الإعلان الدستوري.

وكانت الأخبار قد تواترت عن استقالة "الصياد، وسيف عبد الفتاح" من هيئة مستشاري الرئيس السابق لحزب الحرية والعدالة، لكن الكاتب الكبير أكد حاليًا في تصريحات تليفزيونية لقناة "الحياة" الفضائية؛ إن المستقلين جميعاً قدموا استقالتهم.

كما جاء على صفحة أيمن الصياد الشخصية بموقع (تويتر) للتدوين القصير، فإن الرباعي "سيف عبد الفتاح، ومحمد سيف الدولة، وعمرو الليثي" رفقة صاحب الصفحة قد اتخذوا هذا القرار منذ أسبوع، إلا أنهم أجلوه في محاولة للبحث عن حلول. وأوضح أيمن، أن كل ما يقترحه الفريق على الرئيس لا يتم الاستماع إليه، ولا يتم العمل به، وهو ما دفعهم إلى الاستقالة.

[37] http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=05122012&id=f0d410f1-3dcb-4568-bd7c-aa8cdbbac328

30. عاجل.. البرادعي وموسى وصباحي يعلنون إنشاء جبهة إنقاذ وطني لإدارة المرحلة الحالية سياسيًا وشعبيًا[38]

2012-11-24 |

أعلنت القوي الوطنية والديمقراطية تشكيل جبهة الإنقاذ الوطني ككيان جامع لكل القوى الرافضة للإعلان الدستوري، وإنشاء قيادة وطنية جماعية لها، يتفرع عنها لجنة تنسيقية لإدارة العمل اليومي من رموز مصر علي أن تكون مهمة تلك القيادة، إدارة المرحلة سياسيًا وشعبيًا وجماهيريًا.

كما قررت القوى، في اجتماعها اليوم السبت بمقر الحزب المصري الديمقراطي، بحضور الدكتور محمد البرادعي وعمرو موسى وحمدين صباحي والسيد البدوي وممثل عن حزب مصر القوية بقيادة عبد المنعم أبو الفتوح، رفضها الحوار مع رئيس الجمهورية قبل إسقاط الإعلان الدستوري ودعم الحشد الثوري في ميادين مصر ودعم الاعتصام السلمي الذي تقوم به جماهير الشعب وشباب الثورة ودعم القضاة ورجال القانون في موقفهم الحاسم بالدفاع عن السلطة القضائية التي ألغاها الإعلان الدستوري غير الشرعي.

وتعهدت تلك القوى بتصعيد الخطوات السياسية السلمية وفقاً لما تراه القيادة الجماعية للجبهة والقوي الثورية من شباب الميدان. وأدانت أولي المظاهر الكارثية لتطبيق هذا الإعلان بتقديم بعض المحامين بلاغات كيدية ضد رموز مصر الشامخة ومن بينهم الدكتور حسام عيسي لمعاقبته علي إبداء الرأي وانتقاده للإعلان الدستوري وإثبات عدم شرعيته.

[38] http://gate.ahram.org.eg/News/276204.aspx

وشددت علي أنها لن تقبل أبداً أن يكون أول عمل يبدأه النائب العام الذي جاء به الإعلان الدستوري غير الشرعي هو عقاب المصريين علي إبداء رأيهم، كما أدانت الاعتداء السافر الذي تعرض له النائبان السابقان أبو العز الحريري وحمدي الفخراني والاعتداءات علي مقار جماعة الإخوان مؤكدة علي ضرورة الالتزام بسلمية الثورة.
ضمت قائمة الأحزاب التي حضرت الاجتماع: الدستور، مصر القوي، التيار الشعبي، المصري الديمقراطي الاجتماعي، التحالف الشعبي الاشتراكي، التحالف الديمقراطي الثوري الذي يضم 10 أحزاب وحركات ثورية وتحالف الأحزاب الناصرية ومصر الحرية، والوفد والمصريين الأحرار والنقابة العامة للفلاحين واتحاد الفلاحين المستقل والجبهة الوطنية للنساء، كما حضر الاجتماع: عمرو حمزاوي ووحيد عبد المجيد وعبد الجليل مصطفي وسامح عاشور وسكينة فؤاد وسمير مرقس، نبيل زكي ومنير فخري عبد النور، وفؤاد بدراوي وعبد الغفار شكر وجور اسحاق وكريمة الحفناوي وشادي الغزالي حرب ومحمد سامي وحسين عبد الغني وأحمد البرعي ومحمد أبو الغار وأحمد سعيد.

تاريخ هذا الفيديو 26 يناير 2013

https://youtu.be/XAcyazBaG_g

31. حزب النور: مطالب تظاهرات 30 يونيو مشروعة[39]

نادر بكار أكد أن الحزب لن يشارك في التظاهرات المرتقبة تفادياً لوقوع صدامات

رفض نادر بكار، مساعد رئيس حزب النور السلفي لشؤون الإعلام، تصريحات القيادات والرموز في الجماعة الإسلامية وغيرها من القيادات السياسية والدينية المشاركة في مليونية "لا للعنف"، الجمعة، معتبراً أن تلك التصريحات "غير مسؤولة وتؤدي إلى ازدياد حجم الفجوة بين أبناء الوطن الواحد."

وأكد بكار في تصريحات لوكالة "أنباء الشرق الأوسط"، أن حزب النور لن ينزل مطلقاً إلى الشوارع في مظاهرات 30 يونيو، حرصاً على عدم وقوع صدام بين أي من الأطراف المشاركة، معتبراً أن مطالب المشاركين فيها "عادلة ومشروعة"، وأهاب بهم المحافظة على السلمية.

ونفى مشاركة الحزب في مليونية "لا للعنف" التي أقيمت، الجمعة، أمام مسجد رابعة العدوية بمشاركة جماعة الإخوان المسلمين وعدة قوى إسلامية، مضيفاً: "يتضح من حجم الحشود هذه المرة وجود فارق بالنسبة إلى مليونية ميدان نبذ العنف" الأولى بميدان نهضة مصر، والتي كان الحزب والدعوة السلفية قد شاركا فيها.

وأشار بكار إلى أن "النور" ملتزم بأنه لا يريد زيادة الاحتقان، والحشد والحشد المضاد.

وتابع: "شباب النور ملتزمون بالقرار المؤسسي للحزب، ومشاركة محمد عمارة، عضو الحزب، في مليونية (لا للعنف) كانت بشكل شخصي وبشكل لا يعبر فيه إلا عن نفسه، ومن دون الرجوع للحزب."

---

[39] https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/06/22/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%AA-30-%D9%8A%D9%88%D9%8A%D9%86%D9%88-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A9.html

وأهاب بكار بالمتحدثين باسم حزب الحرية والعدالة والجماعة الإسلامية، بـ"ألا يتبرعا بالحديث نيابة عن حزب النور الذي له قنواته الإعلامية، وأن يهتما بشؤونهما فقط."

جدير ذكره أن التظاهرات المرتقبة يوم 30 يونيو، تهدف لسحب الثقة من الرئيس مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ويسبق هذه التظاهرة في الوقت الراهن نشاط لحملة "تمرد" التي أكد القائمون عليها أنهم حصلوا على توقيع 15 مليون مصري يرفضون حكم الرئيس مرسي.

32. حزب النور: مرسي سيسقط إذا لم يقدم تنازلات

زعيم الحزب يونس مخيون اعتبر أنه يتعين حل الأزمة وليس تخطيها

الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013

المصدر: القاهرة – رويترز

حث يونس مخيون، زعيم حزب النور الإسلامي، الرئيس المصري محمد مرسي على تقديم تنازلات لتجنب إراقة الدماء، وعرض أمس الأحد القيام بدور الوساطة مع المتظاهرين.

وقال مخيون إن المحتجين "مخطئون" في محاولة الإطاحة بأول رئيس مصري منتخب، معتبراً أن سقوط مرسي سيكون ممكنا ما لم يقدم تنازلات.

يذكر أن حزب النور ساعد في صعود مرسي للسلطة، لكنه نأى بنفسه منذ ذلك الحين عن القوى الإسلامية المحتشدة حوله.

وقال مخيون إنه يتعين تقديم تنازلات حتى إذا كانت صعبة ومريرة لحقن دماء المصريين، وعبر عن خشيته من حصول "تصعيد يصعب التحكم فيه، يكون الصوت الأعلى فيه هو صوت السلاح."

ومضى مخيون قائلاً إنه لم يعد بإمكان مرسي اجتياز الاحتجاجات ببساطة مثلما حدث في السابق، وعبر عن اعتقاده بأن الرئيس المصري قد يجبر على إجراء استفتاء حول بقائه في السلطة.

وأضاف "أعتقد أن الرئيس يراهن على أنها مليونية كباقي المليونيات، ومن الممكن أن تحصل بعض الخسائر ثم تستقر الأوضاع، ولكني أعتقد أن هذه المرة تختلف عن المرات السابقة"، مشدداً على أنه "يتعين حل الأزمة وليس تخطيها."

وأشار إلى أن حزبه، الذي حصل على أكثر من خمس المقاعد في البرلمان قبل 18 شهرا، يستطيع القيام بدور الوساطة، حيث إنه منفتح على جميع الأطراف.

33. الدعوة السلفية وحزب النور يطالبان بانتخابات مبكرة[40]

اقترحا تشكيل حكومة تكنوقراط محايدة تكون قادرة على حل مشكلات الشعب المصري

الثلاثاء 2 يوليو 2013

العربية. نت

طالبت الدعوة السلفية وحزب النور الرئيس محمد مرسي بالإعلان عن موعد انتخابات رئاسية مبكرة، وتشكيل حكومة تكنوقراط محايدة تكون قادرة على حل مشكلات الشعب المصري، وتشرف على الانتخابات البرلمانية القادمة، على أن يتم ذلك في أسرع وقت ممكن، بحسب ما ذكرت وكالة "أنباء الشرق الأوسط."

ودعياه أيضا، في بيان مساء الاثنين، إلى تشكيل لجنة تبحث اقتراحات تعديل الدستور مع إصرار الحزب والدعوة على عدم المساس بمواد الهوية، على أن يكون التعديل من خلال الآليات المذكورة في الدستور الذي وافق عليه الشعب، والذي تعتبر أي محاولة لتعطيله هدما لما بناه الشعب من إنجازات ينبغي على كل مؤسسات الدولة أن تحافظ عليها.

---

[40] https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/07/02/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B1-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A8%D9%83%D8%B1%D8%A9.html

وذكرا أنه "رغم دعمنا للشرعية إلا أنه لابد أن ترعى الشرعية مصالح البلاد وتراعي خطورة الدماء، وتحرص على إعمال الموازنات الشرعية بين المصالح والمفاسد، والقدرة والعجز، ومنع الحرب الأهلية، وليس فقط الاستمرار في الحكم، وإعمال هذه الموازنات أمر له الكثير من الشواهد في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، وسيرة خلفائه الراشدين."

وقالت الدعوة السلفية وحزبها "تابعت الدعوة السلفية وحزب النور المستجدات على الساحة السياسية والتي كان من آخرها بيان القوات المسلحة الصادر عصر الاثنين، وبعد الدراسة والتمحيص، وانطلاقا من الحرص على المصالح العليا للبلاد، ومنعا لسفك الدماء، واستجابة للجهود المبذولة لمنع حدوث حرب أهلية، ومنع صدام غير محسوب العواقب يضر أعظم الضرر بالعمل الإسلامي كله ويجعله في مواجهة غير مقبولة شرعا وواقعا مع جموع الشعب، فإن الدعوة السلفية وحزب النور يتقدمان بهذه المطالب للسيد رئيس الجمهورية."

الفصل الرابع

تداعيات عزل محمد مرسي ! ! !

ا. وعُزل محمد مرسي يوم 3 يوليو 2013

خفايا عزل الرئيس المصري.. مرسي حاول إقالة السيسي والجيش أمّن التمويل لـ"تمرد"[41]

18يوليه، 2013

عبد الرحيم عبد الله تقرير: وكالة أسيوشيتد برس

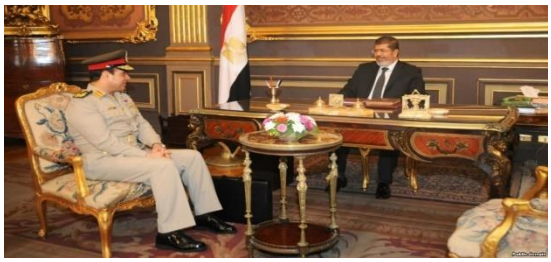

ساد توتر عميق العلاقة بين الرئيس المصري المعزول محمد مرسي وقيادة الجيش المصري، ويبدو أن مرسي ووزير الدفاع عبدالفتاح السيسي خططا مبكرا لتنحية بعضهما البعض.

هذا ما يكشف عنه تحقيق لوكالة أسيوشيتدبرس، ينشر موقع قناة "الحرة" ترجمة كاملة له باللغة العربية.

وكشف التحقيق أن مرسي منع الجيش المصري من اعتقال خاطفي الجنود المصريين في سيناء، في مايو الماضي ، وأوقف حملة له ضد الجهاديين في نوفمبر، ورفض طلب حركة حماس تسليم مشتبه بهم في قتل الجنود المصريين الستة عشر في يوليو العام الماضي.

ويضيف التحقيق أن مرسي أبدى "مرونة" في ملف منطقتي حلايب وشلاتين المتنازع عليهما مع السودان، وحاول استمالة قيادات في الجيش والحرس الجمهوري تمهيدا لإقالة السيسي.

أما الجيش المصري فيورد التحقيق، أنه وضع خطة منذ أبريل، ظهرت نسخة معدلة منها في بيان السيسي عند الإطاحة بمرسي، كما عصى أوامر الرئيس مرتين على الأقل، والأهم أنه أمّن علاقات لحركة تمرد مع رجال أعمال موّلوا حملة الإطاحة بمرسي.

وفيما يلي الترجمة الكاملة للتحقيق:

[41] https://www.alhurra.com/a/egypitan-army-and-ousted-president-mohammad-morsi-had-national-policy-disputes-and-planned-to-oust-eachother-/227538.html

علت ابتسامة مهذبة وجه الفريق عبدالفتاح السيسي، الجالس في الصف الأمامي، مستمعا للرئيس محمد مرسي يتحدث لساعتين ونصف الساعة عن إنجازات العام الأول من رئاسته.. حتى أن السيسي صفق برفق، أحيانا، عندما تعالى في القاعة صراخ التأييد.
كان ظهور السيسي إشارة طمأنة محسوبة من جنرال يخطط لعزل قائده.
بعد أسبوع تقريبا، في 3 يوليو، غرز السيسي سكينه، وعزل مرسي، على شاشة التلفزيون الرسمي، بينما كانت قواته تعتقل الرئيس المعزول.
كانت تلك اللحظة ذروة علاقة مريرة استمرت عاما تقريبا بين السيسي والرئيس المدني الأول لمصر.
ترسم سلسلة من المقابلات أجرتها وكالة أسيوشيتد برس مع ضباط كبار في الجيش والأمن والمخابرات، أحدهم من أشد مقربي السيسي، صورة لرئيس عازم على تخطي سلطته المدنية وإصدار أوامر لقائد الجيش، مستغلا مكانته كرئيس أعلى للقوات المسلحة. قائد الجيش آمن، من جانبه، أن مرسي يقود البلاد إلى الفوضى، وتحداه مرارا، وعصى أوامره مرتين على الأقل.

مرسي: "لا أريد أن يريق المسلمون دماء بعضهم بعضا "

وكان الجيش يخطط لتولي زمام الأمور في مصر منذ شهور. وجاءت الفرصة عندما بدأت حركة تمرد حملة للإطاحة بمرسي، توجت بمظاهرات مليونية على مستوى الجمهورية بدأت في 30 يونيو. وساعد الجيش "تمرد" مبكرا، وتواصل معها من خلال أطراف وسيطة، حسب من التقيناهم من الضباط.
والسبب، حسب ما يقوله الضباط، هو اختلاف جذري مع مرسي حول السياسات. فقد رآه السيسي يسيء إدارة موجة من التظاهرات اندلعت مطلع العام، قتل فيها عدد من المحتجين على يد قوات الأمن. والأهم، أن الجيش كان قلقا من أن مرسي أطلق يد المسلحين الإسلاميين في شبه جزيرة سيناء، آمرا السيسي بوقف حملته على الجهاديين الذين قتلوا جنودا مصريين وشنوا حملة من العنف.
"لا أريد أن يريق المسلمون دماء بعضهم بعضا"، أبلغ مرسي السيسي آمرا إياه بوقف هجوم مخطط في نوفمبر، حسب ما يروي اللواء المتقاعد سامح سيف اليزل. وما زال سيف اليزل مقربا من الجيش ويظهر أحيانا مع السيسي في مناسبات عامة.

وفي أعماقها، شكت المؤسسة العسكرية بنوايا الإخوان المسلمين، وهي الجماعة التي ينتمي إليها مرسي. ولطالما آمنت قيادة الجيش أن الجماعة تعلي من شأن طموحاتها الإقليمية على المصالح الأمنية المصرية.
وأقلق الجيش تحالفُ الإخوان المسلمين مع حماس، التي اعتقد الجيش أن لها يد في العنف في سيناء. وقال الضباط الذين التقيناهم أيضا إن الإخوان المسلمين كانوا يحاولون استمالة قيادات عسكرية ضد مرسي.
وظل الجيش المؤسسة الأقوى في مصر منذ أن انقلب ضباط على النظام الملكي في 1952. وجاء منه كل رؤساء مصر باستثناء مرسي. واحتفظ الجيش أيضا بدور مؤثر على مستوى السياسات، وكان وجود قائد مدني تعلو سلطته سلطة الجيش شيئا جديدا في مصر.
وتتهم جماعة الإخوان المسلمين السيسي، الآن، بقيادة انقلاب دمر التجربة الديمقراطية، لكنها اعتقدت قبل ذلك أنه متعاطف مع أجندتها الإسلامية.
وكان السيسي، كقائد للمخابرات الحربية، جهة الاتصال بين الجماعة والجيش خلال حكم المجلس العسكري الذي استمر 17 شهرا، كما قال لنا مسؤول بارز في جماعة الإخوان المسلمين. وهذا هو السبب وراء اختيار مرسي للسيسي وزيرا للدفاع في اغسطس 2012، حسب المسؤول.

خلافات عميقة بين الجيش ومرسي

وتحدث السيسي عن خلافاته مع مرسي للمرة الأولى يوم الأحد، خلال اجتماع للضباط، بثت مقاطع منه تلفزيونيا. وقال السيسي "لا يمكن عد المرات التي أبدت فيها القوات المسلحة تحفظها على العديد من الإجراءات والخطوات التي أتت كمفاجآت."
وطلب مسؤول الإخوان المسلمين والضباط الثمانية الكبار الذين تحدثنا إليهم ألا نذكر أسماءهم، لعدم تفويضهم بالحديث عن العلاقة بين الجيش والجماعة.
وروى هؤلاء عن محادثات واجتماعات سادها التوتر كرر فيها مرسي، بإحباط، على مسامع السيسي أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة.
وفي ابريل/نيسان، وضع الجيش خطة طوارئ يتولى بموجبها المسؤولية الأمنية إذا خرج العنف في الشوارع عن سيطرة الرئيس، كما قال لنا الضباط. ولم تشمل الخطة الإطاحة بمرسي، بل وسعت الدور الذي قام به الجيش في

بورسعيد، المرفأ المصري على قناة السويس، والتي كانت قد شهدت حينئذ شهورا من الاحتجاجات ضد مرسي تحولت إلى تمرد صريح. وكان 40 مصريا قتلوا على يد الشرطة هناك، وحث مرسي قوات الأمن على التعامل بشدة مع المتظاهرين. لكن الجيش نشر في المدينة، وحظي بترحيب السكان، الذين واصلوا تظاهراتهم وإضراباتهم.
وأمر مرسي الجيش حينها بأن يكون "أقسى" على المتظاهرين، لكن السيسي رفض، وأبلغه: "الناس لها مطالب"، حسب من التقيناهم من الضباط.
وفي تلك الفترة، في أبريل ومايو، التقى ضباط من الجيش بقادة الحرس الجمهوري، وهو المسؤول عن حماية الرئيس. وقال قادة الحرس الجمهوري إن مساعدي مرسي حاولوا استمالة ضباط الحرس وضباطا آخرين بارزين في الجيش، توطئة لتغيير السيسي، وذلك حسب مسؤول كبير في قيادة أركان الجيش المصري.
وعززت تسريبات صحفية لمسؤولين في الجماعة والجيش ينتقدون بعضهما من شكوك الطرفين. أما في الاجتماعات، فأكد مرسي للسيسي أنه لا ينوي أن يقيله، وقال: "هذه إشاعات"، حسب مسؤولين في وزارة الدفاع. وأبلغ السيسي مرسي أن التسريبات من جهة الجيش كانت هي أيضا "حكي جرائد."

رجال الأعمال يمولون "تمرد"

وفي أبريل، بدأ الناشطون الشباب في حركة تمرد بجمع التوقيعات على عريضة تطالب مرسي بالاستقالة. وعندما أعلنوا أن بحوزتهم مليوني توقيع في منتصف مايو، اهتم الجيش، وعمل من خلال أطراف وسيطة على ربط المجموعة برجال أعمال ليبراليين ذوي صلة بالمعارضة.
ومول رجال الأعمال هؤلاء حملة تمرد، حسب مسؤولين كبيرين في وزارة الداخلية.
وأعلنت الحملة في يونيو أنها جمعت 20 مليون توقيع، وهو رقم لم يتم التأكد منه بشكل مستقل، ودعت لتظاهرات حاشدة ضد مرسي تبدأ في 30 يونيو، في ذكرى توليه الحكم. وأصدر السيسي بيانا يقول فيه إن الجيش سيتدخل ليمنع أي عنف في التظاهرات، خاصة لمنع مؤيدي مرسي من مهاجمة الحشود. ومنح السيسي الطرفين أسبوعا ليحلوا خلافاتهم، وكان موعده الأخير 30 يونيو.

وتبدو خطة الحماية التي تضمنها بيان السيسي تطويرا لخطة الطوارئ الأصلية الموضوعة في ابريل، وفهمت على أنها دعم للمتظاهرين.
واستدعى مرسي السيسي ليشرح بيانه، فأكد له الفريق أن البيان "وضع لتهدئة خواطر الناس"، حسب ما قاله لنا المسؤول الكبير في الجماعة.
"لم يظهر نواياه الحقيقية حتى مطلع يوليو عندما منح الرئيس إنذارا مدته 48 ساعة"، قال لنا ضابط كبير، مشيرا للإنذار الثاني من السيسي الذي طالب مرسي صراحة بحل سياسي مع خصومه أو يتدخل الجيش.

محاولة فاشلة لإقالة السيسي

وبعد إعلان الموعد النهائي الأول بوقت قصير، اتصل مساعدان لمرسي بقائد الجيش الميداني الثاني، اللواء الركن أحمد وصفي، في منطقة قناة السويس، ليعرضا عليه منصب السيسي، حسب ما قاله لنا ضباط، الذين أكدوا أن وصفي أبلغ السيسي فورا بالمكالمة.
وقال لنا سيف اليزل والمسؤولون في الجيش والمخابرات إن الأمن في شبه جزيرة سيناء على حدود غزة وإسرائيل كان في قلب الخلافات. وهوت المنطقة في الفوضى بعد الإطاحة بمبارك في فبراير 2011، وحظي المسلحون الإسلاميون بقوة كبيرة. وبعد أن تولى مرسي السلطة بوقت قصير، قتل المسلحون 16 جنديا مصريا في هجوم واحد، تصاعدت بعده هجمات المسلحين.
وفي مايو، اختطف ستة ضباط شرطة وجندي. وأطلق الخاطفون المحتجزين بعد أسبوع، بعد وساطات على ما يبدو. وتعهد مرسي علانية بتعقب الخاطفين، لكن مسؤولين في الجيش قالوا لنا إن مرسي أمر السيسي بأن يسحب قواته من المنطقة التي كان يعتقد أنهم موجودون فيها. واستجاب الجيش. ولم يقبض على الخاطفين.
وتعهد مرسي عند كل هجوم بالعمل على اعتقال المتورطين فيه، لكنه ومساعديه تحدثوا صراحة عن الحاجة للحوار. بل تحدث الرئيس علانية إحدى المرات عن منعه الجيش من الهجوم خشية من وقوع ضحايا مدنيين، وتحدث أيضا عن الحاجة لعدم إيذاء الخاطفين كما المخطوفين. وتوسط حلفاء مرسي السلفيون المتشددون لدى مجموعات المسلحين لوقف العنف، لكن الهجمات استمرت.

وفي نوفمبر، أمر مرسي السيسي بوقف عملية مخطط لها في سيناء قبل أن تبدأ بيوم واحد. واستجاب السيسي، حسب سيف اليزل.

ارتفاع أعداد المجاهدين في سيناء

وقال ضباط الجيش والمخابرات إنهم بعثوا تقارير لمرسي عن تصاعد أرقام المجاهدين الأجانب، بمن فيهم فلسطينيون، الذين يدخلون سيناء. وتمكن الجيش من تحديد هوية مسلحين قدموا من غزة وكان لهم دور في قتل الجنود الستة عشر، لكن مرسي رفض طلبا من السيسي بأن يسأل حماس تسليمهم للمحاكمة، وطلب منه عوضا عن ذلك أن يلتقي قائد حماس خالد مشعل لمناقشة الأمر. رفض السيسي لقاء مشعل حينها بسبب الموقف التقليدي للجيش المصري الذي يرى حماس كتهديد، قال لنا المسؤولون. وعزا الجيش سياسة الحوار التي اتبعها مرسي مع المسلحين للتعاطف الذي تبديه جماعة الإخوان المسلمين تجاه الحركات الإسلامية الأخرى، حتى تلك المنخرطة في العنف.

وعمّق حادث آخر من قناعة الجيش بأن مرسي مهتم بالأجندة الإسلامية الإقليمية أكثر من اهتمامه بمصالح مصر كما رآها الجيش. فخلال زيارة في أبريل إلى السودان، الذي تحكمه حكومة إسلامية، أبدى مرسي مرونة حول مستقبل حلايب وشلاتين، وهي منطقة حدودية متنازع عليها. وبعد عودة مرسي، أرسل السيسي قائد الأركان للخرطوم، "ليوضح للسودانيين وضوح الشمس أن القوات المسلحة المصرية لن تتنازل أبدا" عن المنطقة، كما قال مسؤول في وزارة الدفاع.

2. تطورات الأحداث بعد عزل مرسي

https://youtu.be/6lrYJPiwM88

3. كيف خطط الإخوان لمعاقبة المصريين على ثورة 30 يونيو؟[42]

الجمعة، 30 يونيو 2017 08:03 ص

دقائق تفصلنا عن 30 يونيو.. ذكرى انتصار دم الشعب المصري على إرهاب الإخوان.. ذكرى رابعة لثورة تصحيح انقذت وطن من مخطط التقسيم بأيدي من يدعون بأنهم أبنائه.

أحداث ثورة 30 يونيو لم تتوقف عند هذا التاريخ، أو ما أعقبه من إعلان عزل محمد مرسي، بل امتدت لأحداث عديدة تورط فيها الإخوان للانتقام من إرادة شعب مصر الذي أطاح بمندوبها في قصر الاتحادية.

"دوت مصر" تستعرض في هذا التقرير أبرز أحداث العنف التي افتعلها الإخوان للتآمر على إرادة الشعب، وإفساد فرحته بثورة 30 يونيو في أيامها الأولى.

أحداث مكتب الإرشاد

مثلت أحداث مكتب الإرشاد التي وقعت ليلة 30 يونيو أول أعمال العنف التي ارتكبها الإخوان، لتأديب المتظاهرين الذين خرجوا لإسقاط الرئيس الأسبق محمد مرسي وكشفت عن وقائها تحقيقات نيابة جنوب القاهرة الكلية.

وجهت النيابة للمرشد العام محمد بديع، و17 آخرين بينهم عدد من قيادات مكتب الإرشاد على رأسهم خيرات الشاطر، ومحمد سعد الكتاتني، اتهاما بالتحريض على قتل متظاهرين 30 يونيو أمام مكتب الإرشاد بضاحية المقطم، وتسليح عناصر الجماعة لارتكاب جرائم القتل العمد بحق المواطنين، ما أسفر عن مقتل وإصابة 100 مواطن.

[42] http://www.dotmsr.com/news/196/834275/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-30-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88

أحداث بين السرايات

قبل 24 ساعة من الإعلان عن عزل محمد مرسي، بدأت جماعة الإخوان تنفيذ مخطط الفوضى بإيعاز من قيادات مكتب الإرشاد، حيث كلفت عناصر تابعة للجماعات الإسلامية المتحالفة معها بالاعتصام في ميدان النهضة بالجيزة في 2 يوليو 2013.

بدأ الاعتصام بتجمعات لعناصر مسلحة تابعة للإخوان، هاجمت الأهالي في منطقة بين السرايات، وانتهت بقتلى وجرحى في مقدمتها إصابة المقدم ساطع نعمان، مأمور قسم شرطة بولاق الدكرور، في محاولة لاغتياله من قبل الجماعة.

أحداث الحرس الجمهوري

وقعت اشتباكات في 8 يوليو 2013 بين الإخوان، وقوات الجيش المكلفة بتأمين دار الحرس الجمهوري والمنشآت العسكرية، بعد محاولة عناصر مسلحة اقتحام المبنى بتحريض من قيادات جماعة الإخوان، ما أسفر عن مقتل 61 شخصا وإصابة 435 آخرين.

وأسندت النيابة لقيادات الإخوان ارتكاب جرائم تشكيل مجموعة إعلامية تتولى فبركة واصطناع أخبار غير صحيحة، وبث أخبار كاذبة عن القوات المسلحة، والتحريض على اقتحام دار الحرس الجمهوري.

وكشفت التحقيقات أن محمد بديع، المرشد العام لجماعة الإخوان عقد عدة لقاءات مع أعضاء مكتب الإرشاد، واتفقوا خلال اعتصامهم بميدان رابعة العدوية على ارتكاب أعمال عنف، وإحداث حالة من الانفلات الأمني بالبلاد واستهداف الأجهزة الأمنية والمنشآت الحيوية.

وتبين من التحقيقات أن المرشد ألقى خطبة في اعتصام رابعة العدوية، حرضت على أعمال العنف ضد ضباط وأفراد القوات المسلحة والشرطة، للضغط على مؤسسات الدولة لإعادة الرئيس الأسبق لمنصبه، وقيام أعضاء الجماعة بإعداد مجموعة من الإعلاميين التابعين للإخوان بفبركة بعض المواد الإعلامية، والادعاء بقيام القوات المسلحة والشرطة بارتكاب مجزرة ضد المتظاهرين، وتبين قيام جهاد الحداد وأحمد سبيع وخالد محمد حمزة عباس ومجدى عبد اللطيف بالإشراف على تلك اللجنة.

وتوصلت التحقيقات إلى أن محمد البلتاجي وصفوت حجازي وأسامة ياسين وعدد من أعضاء الجماعة، قادوا مسيرات لدار الحرس الجمهوري، وحرضوا المشاركين على اقتحام المنشاة العسكرية مدعين بأن الرئيس الأسبق محمد مرسى محتجز بداخلها.

أحداث البحر الأعظم

بتاريخ 15 يوليو بدأ الإخوان مخطط تصعيد العنف تدريجيا لتأديب أبناء الشعب المصري، وتوجت أعمال العنف هذا اليوم بأحداث قتل المواطنين في شارع البحر الأعظم، والتي كشفتها تحقيقات نيابة جنوب الجيزة الكلية.
اتهمت النيابة محمد بديع، والقياديين بحزب الحرية والعدالة، عصام العريان، ومحمد البلتاجي، ووزير التموين الأسبق، باسم عودة، وصفوت حجازي، والقيادي بالجماعة الإسلامية عاصم عبد الماجد، بعقد اجتماع في ميدان رابعة العدوية اتفقوا خلاله مع آخرين على التجمهر في مسيرات تجوب شوارع محافظة الجيزة، بغرض استخدام العنف وفرض السطوة وترويع المواطنين، وأن ذلك الاتفاق قد تم نقله إلى عناصر الجماعة بواسطة باسم عودة في صورة تكليف، ما تسبب في قتل 5 من المواطنين وإصابة 100 آخرين.

أحداث المنصة

بتاريخ 26 يوليو 2013 خرج الشعب في مليونية بميدان التحرير، لتفويض الجيش بمواجهة الإرهاب المحتمل من جماعة الإخوان، بناء على دعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع آنذاك.
رأت قيادات الإخوان التجمعات فرصة لإحداث حالة من الفوضى وإيقاع أكبر كم من الخسائر البشرية في صفوف الجماهير، لإيهام الرأي العام الداخلي والخارجي بأن مصر تشهد حالة حرب أهلية.
تحركت حشوت الإخوان من ميدان رابعة في مظاهرة تضمنت مشاركة عناصر مسلحة ومدربة على نشر الفوضى، واشتبكت مع قوات الشرطة أمام النصب التذكاري للجندي المجهول، ومنصة العرض، بمدينة نصر، ما أسفر عن مقتل وإصابة العشرات.

أحداث المنيل

بالتزامن مع أحداث المنصة، تحركت عناصر الإخوان المسلحة بميدان النهضة، تجاه منطقة المنيل عن طريق كوبري الجامعة، وأطلقت النار بشكل عشوائي تجاه المواطنين الذين شكلوا لجان شعبية لمنع وصول المسلحين إلى ميدان التحرير حيث مليونية التفويض.

تعذيب ضابط رابعة

في 7 أغسطس 2013 شكل محمد البلتاجي، وصفوت حجازي، مجموعة مسلحة اختطفت النقيب محمد محمود فاروق، معاون مباحث قسم شرطة مصر الجديدة، ومندوب الشرطة هاني عيد سعيد.
كشفت التحقيقات، قيام المتهمون باختطاف ضابط شرطة ومعاونه حال قيامهما بمهام تأمين مسيرة جماعة الإخوان، واقتادوهما إلى داخل اعتصام ميدان رابعة العدوية، حيث تجمعات أنصار محمد مرسى، وتعدوا عليهما بالضرب وأحدثوا بهما إصابات شديدة.

غرفة عمليات رابعة

في أعقاب عزل مرسي وأثناء الاعتصام الذي دعت إليه جماعة الإخوان بمنطقة ميدان رابعة، أعد المتهمان محمد بديع ومساعده محمود غزلان، مخططًا لإشاعة الفوضى بالبلاد، والإعلان عن حكومة بديلة تشكلها الجماعة، وإعداد غرفة عمليات لمتابعة تحركات أعضاء الجماعة.
وخطط المتهمان بمساعدة أعضاء مكتب الإرشاد لإدارة الاعتصام، ومواجهة تحركات أجهزة الدولة لفض التجمهر بميدان رابعة، باعتماد خطة تعتمد على نشر أخبار كاذبة عن حرب أهلية في مصر، والدعوة للتدخل الأجنبي في الشأن المصري.

4. جماعة الإخوان تتعهد بمواصلة الاحتجاج السلمي على عزل مرسي[43]

11 يوليو 2013

تعهدت جماعة الإخوان المسلمين في مصر بمواصلة مقاومتها "السلمية" بعدما عزل الجيش محمد مرسي الذي ينتمي إليها من منصب رئيس البلاد الأسبوع الماضي. وقالت الجماعة في بيان بثته بموقعها على الانترنت "سنواصل المقاومة السلمية للانقلاب العسكري الدموي ضد الشرعية الدستورية."

وأضاف البيان "نثق في أن الإرادة الشعبية السلمية ستنتصر على القوة والقمع. "تتواصل بالفعل مظاهرات أنصار مرسي، الذين يطالبون بإعادته إلى منصبه، بالقرب من موقع عسكري في القاهرة حيث يسود اعتقاد بأن الرئيس المعزول هناك. ولم تحدد السلطات الجديدة مكان وجود مرسي، لكن متحدثا باسم وزارة الخارجية قال إنه في "مكان آمن" ويعامل "بطريقة كريمة".

ويأتي موقف الإخوان المسلمين بعد يوم من إصدار النيابة العامة مذكرات اعتقال بحق عشرة شخصيات رفيعة المستوى بالجماعة أبرزها المرشد العام محمد بديع. وهؤلاء متهمون بالتحريض على العنف الذي قتل فيه أكثر من 50 شخصا منهم جندي وشرطيان في اشتباكات بين أنصار مرسي وقوات الأمن يوم الاثنين. وتقول جماعة الإخوان إن قوات الجيش أطلقت النار على متظاهرين سلميين وتتهم السلطات المؤقتة بمحاولة التعتيم على الأمر. وبالمقابل، يقول الجيش إن الجنود أطلقوا النار دفاعا عن النفس بعدما هاجمهم مسلحون. وألقت السلطات بالفعل القبض على العديد من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين كما تفيد تقارير بصدور المئات من مذكرات الاعتقال الأخرى. ويرى محللون أن مذكرات الاعتقال الجديدة تقضي على محاولات لإقناع الإخوان المسلمين بالمشاركة في العملية السياسية الانتقالية.

[43] http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130711_egypt_thursday_wrap

إعلان دستوري

وقد جاء الإعلان عن جدول الانتخابات الجديدة في إعلان دستوري أصدره الرئيس المؤقت عدلي منصور مساء الاثنين. ورسم الإعلان خططا لتشكيل لجنة لتعديل الدستور في غضون 15 يوما.

وستطرح التعديلات في استفتاء يتم تنظيمه في خلال أربعة أشهر، بما يمهد الطريق لإجراء الانتخابات البرلمانية التي من المحتمل أن تكون في مطلع العام المقبل.

وبمجرد اجتماع البرلمان، ستتم الدعوة للانتخابات الرئاسية.

ورفضت جماعة الإخوان المسلمين الخطة الانتقالية وقال جناحها السياسي - حزب الحرية والعدالة - إنها سترفض أي منصب في الحكومة التي يسعى لتشكيلها رئيس الوزراء المكلف حازم الببلاوي.

وصرّح الببلاوي اليوم بأنه لم يستبعد بعد عرض مناصب وزارية على حزب الحرية والعدالة. وقال لوكالة فرانس برس للأنباء "لست قلقا إزاء الانتماء السياسي. لدي معيارين للحكومة الجديدة: الفاعلية والمصداقية."

وقالت جبهة الإنقاذ الوطني وحركة (تمرد) المعارضة لمرسي إنه لم تتم استشارتهما قبل إصدار الإعلان الدستوري، وأبدت كل منهما تحفظات عليه.

وخرجت مظاهرات يوم 30 يونيو بدعوة من جبهة الإنقاذ - المظلة الواسعة لمعارضي مرسي - وحركة (تمرد) التي باشرت حملة لجمع التوقيعات على عريضة تطالب بسحب الثقة من الرئيس.

وقد جاء عزل مرسي بعد خروج ملايين المتظاهرين بأنحاء متفرقة من البلاد في احتجاجات 30 يونيو التي تزامنت مع الذكرى السنوية الأولى لانتخابه.

ومازالت الولايات المتحدة بصدد تقييم الأحداث التي وقعت في مصر الأسبوع الماضي.

وإذا قررت واشنطن اعتبار إطاحة الجيش بالزعيم الإسلامي انقلابا، فإن الولايات المتحدة ستلغي بموجب القانون الدعم الضخم الذي تقدمه إلى مصر.
وبالرغم من هذا، قال مسؤولون أمريكيون إن الولايات المتحدة ستمضي قدما في خططها بتسليم مقاتلات إف-16 إلى مصر في غضون أسابيع قليلة.

5. وقفات مع موقف حزب النور من مرحلة محمد مرسي[44]

نشر بتاريخ الأربعاء، 24 يوليو 2013

عن موقع الشباب المصري، 20 يوليو 2013

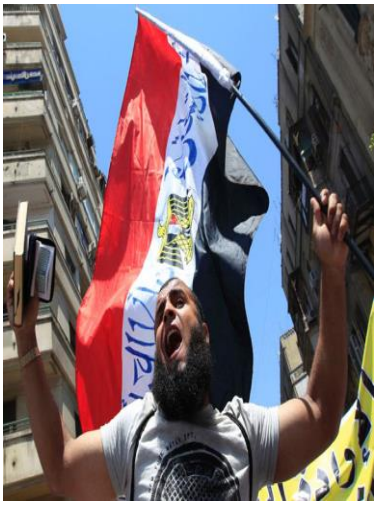

تسرّبت وثيقة سرية منسوبة إلى حزب النور السلفي في مصر، ناقش فيها الاتهامات التي وُجّهت إليه بأنه خذل جماعة الإخوان المسلمين، خاصة بعد وجوده أثناء الإعلان العسكري عن عزل الرئيس المصري محمد مرسي، كما ورد بالوثيقة إشارة واضحة ضد الجماعة السرورية والإخوانية في السعودية.

وعنونت الوثيقة "هل خذل حزب النور د. مرسي؟"، وأشارت إلى أن "حزب النور يواجه اتهامات بالتخلي عن د. مرسي، والتي يُضاف إليها ترديد الكثير من الظنون والاتهامات الباطلة".

وذكرت الوثيقة أن "الأمر ازداد بدخول كثير من الدعاة إلى الحلبة لينشروا بيانات زاعمين فيها تبرأ علماء السلفية من حزب النور، مع أن كثيراً منهم من جماعة الإخوان، وكثيراً منهم من التنظيمات السرورية. وإن كانت النصيحة مقبولة من كل أحد، فنريد أن نذكّر دعاة الاتجاه السروري بأنهم رفضوا كثيراً من فتاوى علماء ومشايخ كانوا يعدونهم أئمة العصر، بدعوى جهلهم بالواقع، فلماذا يتسرّعون هاهنا بالكلام على واقع لا يدرونه؟!".

وتابعت الوثيقة "ثم إن الناصح نفسه في معظم الأحيان لا يُعلم عنه اشتغال بالسياسة في بلده، ومن كان مشتغلاً بها في بلده لا يعرف تفاصيل الواقع المصري،

[44] http://www.islammaghribi.com/الجماعات-السلفية/وقفات-مع-موقف-حزب-النور-من-مرحلة-محمد-مرسي.html

فتجد أن حاصل نصيحته هي تقليد لاجتهاد الإخوان، بل تقليد لاجتهاد مجموعة معينة من قيادات الإخوان سبق لهم بأعيانهم - بالاشتراك مع آخرين توفاهم الله - في قيادة الإخوان في خمسينيات وستينيات القرن الماضي".

وتحت عنوان فرعي "خلاصة الأزمة" ذكرت الوثيقة أن "جماعة الإخوان يوم أخذت قرارها بتقديم مرشح رئاسي كانت تعلم حجم المشكلات التي تمرّ بها مصر، وكانت تعلم بوجود الدولة العميقة، وانتشار الفساد، وانهيار الاقتصاد".

وتابعت الوثيقة "تركّزت الدعاية الانتخابية للدكتور مرسي على أن الجماعة قادرة على تثبيت مشاكل الطاقة والكهرباء والأمن والنظافة، وهي المشكلات التي وصفتها بالمفتعلة، وأنها تحتاج 100 يوم من استقرار الوضع في هذه المجالات ومنع التلاعب، التي زعمت الجماعة معرفتها التامة بآليات التلاعب فيها".

وأضافت "فشل مشروع الـ100 يوم فشلاً ذريعاً، وأدركت الجماعة عجزها عن مقاومة الدولة العميقة، وحاول معارضو الدكتور مرسي استثمار ذلك في إسقاطه مبكراً".

وحول أزمة الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي في نوفمبر/تشرين الثاني وتضمن نقاطاً خلافية، قالت الوثيقة: "صدر الإعلان الدستوري الذي مازال حتى الآن ابناً لقيطاً كل الأطراف تتبرأ منه، وقد أيدنا فحواه، ورفضنا بعض بنوده، وتم تعديلها فيما بعد ليتم إخراج الدستور، ولكن كان هذا الإعلان كفيلاً بخلق جبهة معارضة هي جبهة الإنقاذ، وإن كان التيار الإسلامي استطاع التغلب عليها في قضية الدستور".

وفي تعليق على مرحلة ما بعد تمرير الدستور، أشارت الوثيقة إلى أنه "كان من المنتظر بعد الدستور أن تتم محاولة استيعاب جميع مؤسسات الدولة، واستيعاب المعارضة ودفعها إلى العملية السياسية، وفتح الباب أمام عودة ملايين ممن انتسبوا إلى النظام السابق في الدخول إلى الحلبة، ولكن بضوابط أخلاقية جديدة، ولكن في المقابل تم تمرير مادة العزل السياسي في الدستور من خلال تحالف الوسط والحرية والعدالة، في حين طالب الكثير من العقلاء بتبني العزل الشعبي؛ لكي يطبق على

الفاسدين فساداً حقيقياً دون أن نُشعر قطاعاً واسعاً من الشعب أنهم لم يعد لهم مكان في بلدهم".

وتابعت الوثيقة حول أزمة تشكيل الحكومة: "كان من المنتظر بعد الانتهاء من الدستور تشكيل حكومة قوية غير حكومة د. هشام قنديل، وتعيين نائب عام من خلال مجلس القضاء الأعلى، وهي طلبات منطقية، وألمحت كثير من تصريحات الإخوان بأنها سوف تتم تلقائياً، وتم طرح اسم مهندس خيرت الشاطر كرئيس للوزراء، وغير ذلك من التصريحات التي اكتفى بها الجميع، ولم ينصّ عليها في الأحكام الانتقالية في الدستور، ليفاجأ الجميع بتأجيل جميع الخطوات إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية التي لا يمكن أن تتم إلا بعد إقرار القانون من المحكمة الدستورية، والتي كانت بطبيعة الحال تشعر بحالة تربّص تجاهها".

وذكرت الوثيقة أنه "رغم أن المبرر المعلن من إحالة التشريع إلى مجلس الشورى كان هو إنجاز قانون انتخابات البرلمان، إلا أن جماعة الإخوان لجأت إلى تمرير عدد ضخم من القوانين أشعر المجتمع كله بالخطر، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه القوانين خلت من أي قانون يحقق العدالة الاجتماعية، وأي قانون يحقق قدراً من التدرج في تطبيق الشريعة، باستثناء قانون الصكوك الذي رفضت الهيئة البرلمانية لحزب الحرية والعدالة عرضه على هيئة كبار العلماء في أول الأمر حتى تدخل الرئيس".

النص الكامل للوثيقة: هل خذل حزب النور د. مرسي؟

يواجه حزب النور اتهامات بالتخلي عن د. مرسي، والتي يضاف إليها ترديد الكثير من الظنون والاتهامات الباطلة (وهذا في حد ذاته سبب من أسباب الفشل)، والحزب يكتفي في ذلك كله ببيان مواقفه بأوجز عبارة، دون أن يعرض الكثير من التفاصيل؛ حتى لا يزيد عرضها لهوة الخلاف، ولأن عرض هذه التفاصيل قد يصب في خانة اللوم في وقت الشدة، وهو أمر نترفع عنه.

إلا أن الأمر ازداد بدخول كثير من الدعاة إلى الحلبة لينشروا بيانات زاعمين فيها تبرأ علماء السلفية من حزب النور، مع أن كثيرًا منهم من جماعة الإخوان، وكثيرٌ منهم من التنظيمات السرورية.

وإن كانت النصيحة مقبولة من كل أحد؛ فنريد أن نذكر دعاة الاتجاه السروري أنهم رفضوا كثيرًا من فتاوى علماء ومشايخ كانوا يعدونهم أئمة العصر؛ بدعوى جهلهم بالواقع، فلماذا يتسرعون هاهنا بالكلام على واقع لا يدرونه؟!

لاسيما أن معظمهم يلوم على حزب النور أن يستقل بقراره رغم حداثة عهده بالسياسة، ومن ثم ينصحونه أن يبقى في صف التيار الإسلامي، فإذا حللت خطابهم وجدت أن كلامهم يعني الانقياد خلف الاجتهادات السياسية لجماعة الإخوان، والصف الإسلامي هو مَن قبل هذا الأمر؛ لأن كل من سواهم حديث عهد بالسياسة.

ثم إن الناصح نفسه في معظم الأحيان لا يُعلم عنه اشتغال بالسياسة في بلده، ومن كان مشتغلاً بها في بلده لا يعرف تفاصيل الواقع المصري، فتجد أن حاصل نصيحته هي تقليد لاجتهاد الإخوان، بل تقليد لاجتهاد مجموعة معينة من قيادات الإخوان سبق لهم بأعيانهم -بالاشتراك مع آخرين توفاهم الله- في قيادة الإخوان في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وهو تاريخ لا نود أن نفتحه الآن حتى لا نوغر الصدور، ولكن نكتفي بالإشارة إلى ضرورة التعلم من أخطاء الماضي.

خلاصة الأزمة

1. لا شك أن جماعة الإخوان يوم أخذت قرارها بتقديم مرشحًا رئاسيًا كانت تعلم حجم المشكلات التي تمر بها مصر، وكانت تعلم بوجود الدولة العميقة، وانتشار الفساد، وانهيار الاقتصاد، وقام نوابها في البرلمان قبيل الانتخابات الرئاسية بالرد على بيان الحكومة بأن طموحات الإصلاح الاقتصادي في البيان دون المستوى المطلوب.

وتركزت الدعاية الانتخابية للمهندس خيرت وللدكتور مرسي من بعده على أن الجماعة قادرة على تثبيت مشاكل الطاقة والكهرباء والأمن والنظافة، وهي المشكلات التي وصفتها بالمفتعلة، وأنها تحتاج 100 يوم من استقرار الوضع في هذه المجالات ومنع التلاعب، التي زعمت الجماعة معرفتها التامة بآليات التلاعب فيها.

2. طبعًا هذه نقطة في غاية الأهمية؛ لأن هذا هو المفتاح الذي استطاع خصوم الجماعة أن يسقطوها من خلاله، لا سيما أن الجماعة بالغت في دعوة الناس إلى التظاهر والخروج والتنديد و. إذا فشلت في وعودها، حتى أن د. مرسي قال في إحدى حوارته أنه لو تظاهر ضده العشرات فسوف يترك الحكم.

فشل مشروع ال 100 يوم فشلاً ذريعًا، وأدركت الجماعة عجزها عن مقاومة الدولة العميقة، وحاول معارضو الدكتور مرسي استثمار ذلك في إسقاطه مبكرًا، ولكن التيار الإسلامي ومنه الدعوة السلفية استطاع إقناع الناس بعدم الوقوف عند وعود ال 100 يوم؛ لقصر المدة، ولأن الدستور لم يك قد أقر بعد.

3. صدر الإعلان الدستوري الذى ما زال حتى الآن ابنًا لقيطًا كل الأطراف تتبرأ منه، وقد أيدنا فحواه، ورفضنا بعض بنوده، وتم تعديلها فيما بعد ليتم إخراج الدستور، ولكن كان هذا الإعلان كفيلاً بخلق جبهة معارضة هي جبهة الإنقاذ، وإن كان التيار الإسلامي استطاع التغلب عليها في قضية الدستور.

4. كان من المنتظر بعد الدستور أن تتم محاولة استيعاب جميع مؤسسات الدولة، واستيعاب المعارضة ودفعها إلى العملية السياسية، وفتح الباب أمام عودة ملايين ممن انتسبوا إلى النظام السابق في الدخول إلى الحلبة، ولكن بضوابط أخلاقية جديدة، ولكن في المقابل تم تمرير مادة العزل السياسي في الدستور من خلال تحالف الوسط والحرية والعدالة، في حين طالب الكثير من العقلاء بتبني

العزل الشعبي؛ لكي يطبق على الفاسدين فسادًا حقيقيًا دون أن نُشعر قطاعًا واسعًا من الشعب أنهم لم يعد لهم مكان في بلدهم.

5. كان من المنتظر بعد الانتهاء من الدستور تشكيل حكومة قوية غير حكومة د. هشام قنديل، وتعيين نائب عام من خلال مجلس القضاء الأعلى، وهي طلبات منطقية، وألمحت كثير من تصريحات الإخوان أنها سوف تتم تلقائيًا، وتم طرح اسم مهندس خيرت الشاطر كرئيس للوزراء، وغير ذلك من التصريحات التي اكتفى بها الجميع، ولم ينص عليها في الأحكام الانتقالية في الدستور، ليفاجأ الجميع بتأجيل جميع الخطوات إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية التي لا يمكن أن تتم إلا بعد اقرار القانون من المحكمة الدستورية، والتي كانت بطبيعة الحال تشعر بحالة تربص تجاهها.

6. ورغم أن المبرر المعلن من إحالة التشريع إلى مجلس الشورى كان هو إنجاز قانون انتخابات البرلمان؛ إلا أن جماعة الإخوان لجأت إلى تمرير عدد ضخم من القوانين أشعر المجتمع كله بالخطر، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه القوانين خلت من أي قانون يحقق العدالة الاجتماعية، وأي قانون يحقق قدر من التدرج في تطبيق الشريعة، باستثناء قانون الصكوك الذي رفضت الهيئة البرلمانية لحزب الحرية والعدالة عرضه على هيئة كبار العلماء في أول الأمر حتى تدخل الرئيس.

7. ثم زاد الطين بلة قانون السلطة القضائية الذي جيّش مؤسسة القضاء تجييشًا شاملاً ضد الرئيس والحكومة.

"وجدت قناعة لدى الرئيس والحكومة أن الحل الوحيد لمحاولة إنقاذ الوضع الخدمي المتدهور هو زرع أفراد ينتمون إلى الحرية والعدالة أو قريبين منهم على الأقل في الجهاز الإداري مما كان له أثر في وجود شعور لدى المواطن العادي -ومنهم مؤيدون للتيار الإسلامي- بأنه أمام حزب وطني آخر"

- وجود فرصة للدولة العميقة لإحداث انهيارات تنسب إلى الإخوان صراحة، ومن أوضح الأمثلة على ذلك تفاقم أزمات البترول والكهرباء بعد آخر تغييرات في الحكومة، والتي أتت بوزراء محسوبين على الإخوان.

8. بهذا الأداء أصبح لدينا وضع في حالة التأزم، وهو:

- وجود عداء بين الرئيس والحكومة من جهة، وبين مؤسسات هامة مثل القضاء والمخابرات وغيرها من جهة أخرى.
- تصاعد السخط الشعبي تدريجيًا، وزكاه الإعلام الذي واجهه الإعلام المساند للرئيس بطريقة خصمت من رصيد الرئيس لا العكس.

دور المؤسسة العسكرية

9. في هذا الصدد يبرز السؤال الأهم حول دور المؤسسة العسكرية.

وحتى يعلم الجميع؛ فإن شبح تكرار سيناريو 54 سيطر على عقل كثير من الإسلاميين، وتم طرحه للمناقشة عدة مرات مع قيادات الإخوان ومع غيرهم. ويمكننا أن نقول أن الاخوان بعد ثورة 25 يناير وعوا الدرس جيدًا من ضرورة البعد عن الصدام مع الجيش، ولكنهم لم ينتبهوا إلى أن الجيش هو الذي أنشأ باقي مؤسسات الدولة بعد ثورة يوليو، وأنه يعتبر نفسه حاميًا لهذه المؤسسات، ولن يقف مكتوفًا أمام حالة التربص ضد مؤسسات الدولة، لا سيما القضاء والمخابرات، كما أنه اكتسب صفة حامي الشعب -من استبداد حكامه- بعد ثورة يناير، وأنه لن يصبر كثيرًا بإزاء دعوات التدخل التي تكررت من فصائل المعارضة متذرعين بالانسداد السياسي بينهم وبين الحكم.

لقد بدأ الجيش يدخل في اللعبة بالدعوة إلى حوار سياسي لنزع فتيل الأزمة، في ذلك الوقت كانت مشكلة الرئاسة مع مؤسسات الدولة ومع المعارضة، ولم تكن حالة السخط الشعبي قد وصلت إلى ما وصلت إليه في مطلع شهر يونيو.

ثم قامت الرئاسة بإلغاء الحوار، ومنذ ذلك الحين والجيش يتحدث عن أنه لن يتدخل إلا إذا تعرض الأمن القومي للخطر، ثم مع تصاعد الاحتجاجات الشعبية تحدث عن أن دوره هو الحفاظ على الإرادة الشعبية.

إذن فقد كان الجيش يرى مبررات للتدخل، وكان يرسل رسائل لم تتعامل معها الرئاسة بالجدية الكافية، وبغض النظر عن مدى اتساق هذا مع الدستور من عدمه إلا أن هذا كان واقعًا نبهنا على ذلك مرارًا.

لقد حاولنا مرارًا أن نقنع الاخوان برؤيتنا حول دور الجيش، ولكنهم ظلوا حتى يوم 3 يوليو يراهنون على أن الجيش قد طلق السياسة إلى الأبد.

حركة تمرد

10. ومع بداية حملة تمرد والحملة الإعلامية المصاحبة لها عرضنا على الإخوان أن احتمالات تدخل الجيش تتزايد، وأن علينا أن نقوم بالآتي:

- تغيير الحكومة والإتيان بحكومة قادرة على حل المشاكل، مع محاولة استرضاء الشارع.
- عدم تعيين أي احد من الإخوان في هذه الفترة.
- عمل مصالحة مع المؤسسات.

بينما بنى الإخوان استراتيجيتهم على الآتي:

- استحالة تدخل الجيش.
- إنكار وجود سخط شعبي، وحصر السخط في النصارى والعلمانيين.

وبناء عليه كانت استراتيجيتهم تقوم على:

- إظهار التماسك بمزيد من تعيينات المحافظين الإخوان.
- تجييش الإسلاميين ضد الرافضين بوصفهم بالنصارى والعلمانيين، وظهر هذا على هيئة خطاب فيه تلويح بالتكفير وتصريح بالعنف.

- حشد الإسلاميين بالقرب من قصر الاتحادية -ميدان رابعة العدوية- لمنع اقتحام المتظاهرين للقصر.

وبناء عليه كان رفضنا للاشتراك في هذه الحملة للأسباب الآتية:

- قناعتنا التامة بعدم صحة الحسابات التي بنيت عليها.
- إدراكنا لعمق السخط في الشارع، والذي شمل قطاعًا كبيرًا من المتعاطفين مع الإسلاميين.
- خطاب التكفير والعنف يمثل محظورًا شرعيًا ودعويًا لا يمكن قبوله.
- مسألة حماية قصر الاتحادية لا محل لها من الإعراب؛ حيث إن الجيش إما أن يتدخل بنفسه، وهو ما استبعده الإخوان تمامًا، وإما أنه لن يسمح مطلقًا باقتحام القصر الرئاسي؛ لأن هذا ينافي كرامته العسكرية.

وقام الحزب بما يستطيع القيام به من الخطة التي طرحها، وهي محاولة استيعاب الناس وتفريغ شحنة الغضب تجاه التيار الإسلامي.

في وقت متأخر جدًا أدركت الرئاسة أن هناك مشكلة، وخرج الرئيس بخطاب،

ولكن الخطاب جاء بآثار عكسية لأسباب، منها:

- خطاب التكفير والعنف الذي خرج من أنصاره قبلها.
- عدم احتواء الخطاب على أية حلول، حيث كان ملخصه في أزمة الوقود مثلاً أن وزارة البترول تضخ الكميات المطلوبة وزيادة، وفي ذات الوقت أثنى على وزير التموين الذي يعتبره الإخوان أنجح وزرائهم، كما بالغ في مدح أداء الداخلية، ومثل ذلك في مشكلة الكهرباء، وغيرها من المشاكل.
- الإجراءات الاستثنائية التي أشار إليها الخطاب زادت من توتر الشارع، فتفويض الوزراء بفصل كل من يرون أنه يتلاعب، وسحب رخصة أي محطة وقود تتلاعب مما كان سيفتح الباب أمام مزيد من التخبط، واصطياد بعض

الضحايا، ويبقى المتلاعبون الحقيقيون لا تستطيع الحكومة أو لا يريد بعض رجالها أن يصلوا إليهم.

11. خرج الإخوان ومن حالفهم في مليونية يوم 6/21 ويوم 6/28، وبقوا في ميدان رابعة العدوية إلى يوم 6/30، وخرجت جموع الناس يوم 6/30 ولم يحدث ما توقعه الإخوان، ولم يحاول المتظاهرون اقتحام القصر، وتضامنت جميع وسائل الإعلام مع المتظاهرين بما في ذلك تليفزيون الدولة، وهذا يدل على أن مقاليد الدولة خرجت من أيدي الرئيس بالفعل. واختتم اليوم بمهلة 48 ساعة من قبل القوات المسلحة بإنهاء الأزمة، وإلا سوف تتدخل القوات المسلحة، وهذا لا يمكن صدروه إلا والجيش مسيطر بالفعل على مقاليد البلاد.

12. في ظل هذا الوضع العملي ناشدت الدعوة الرئيس بالقبول بانتخابات رئاسية مبكرة؛ حيث اتضح أن الدولة بالفعل خرجت من يد الرئيس والحكومة، وكالعادة قوبل هذا الأمر بالرفض من الرئيس والإخوان، وتم اتهامنا بالعمالة والخيانة كالعادة.

13. خرج الرئيس بخطاب يستجيب فيه لحلول سبق أن طرحناها عليه قبل خمسة أشهر، ووصفت حينها بالخيانة، وكانت بالطبع حلولاً قد تجاوزتها الأحداث.

14. بعد الخطاب قام الجيش بعزل الرئيس مرسي فعليًا، والسيطرة على كل مفاصل الدولة منها:

- القصر الرئاسي.
- مبنى التلفزيون الذى خرج عن طوع وزير الإعلام -رغم إنه من الإخوان- قبلها بأسبوع.
- الوزارات الهامة، ومنها وزارة البترول التي استطاعت الإدارة الجديدة وبدون الوزير حل مشكلات البنزين والسولار، ما يدل على القدرة على الإدارة بغض

النظر عن سبب المشكلة، وإذا كانت مؤامرة وتم إيقافها، أو كانت بمعونات عربية.. غرضنا فقط إثبات السيطرة.

- انحياز كل قوات الشرطة إلى المعارضين للرئيس.
- انحياز كل قوات الجيش للمعارضين.

ومن المعروف من الناحية الواقعية أن بعض هذه المظاهر كاف لاعتبار هذه الإدارة سلطة فعلية في البلاد.

وكان الاختيار بين:

- مواجهة هذه السلطة.
- مقاطعة هذه السلطة.
- المشاركة بغرض تقليل الشر والفساد.

أما المواجهة؛ فمن المعلوم الرفض القاطع للدعوة السلفية لخيار المواجهة المسلحة، ومازال الخطر الأكبر الذي يتهدد الدعوة الآن هو احتمال تورط الحركة الإسلامية في خيار المواجهة المسلحة، والدخول في النموذج الجزائري، وفي الواقع فإن المواجهة المسلحة بالإضافة إلى ما استقر في كتاباتنا من الكلام عن مفاسدها تزداد الخطورة هنا من عدة أمور:

- أن المواجهة المسلحة الآن مع الجيش، وهو الجيش الوحيد الذي يقف في مواجهة إسرائيل، وعندما نفكر في مواجهة الجيش أو التعويل على إحداث انشقاق داخله ينبغي أن ندرس أثر ذلك على المصالح العليا وليس فقط الموقف الآني.
- وأما المواجهة السلمية عن طريق الاعتصامات والمظاهرات ففيها بعض الأمور، منها:

1. عدم ضمان الحفاظ على السلمية في ظل ما أعلن عن استعداد للعنف، وهو أمر يجعل العنف قاب قوسين أو أدنى من الحدوث، وقد حدث في الحرس الجمهوري مع إدانتنا لما حدث.

2. استمرار وجود حالة السخط الشعبي على حكم د. مرسي والاعتصامات والمظاهرات سوف يظهر الإسلاميين في مظهر الحريصين على الحكم، وهو ما حدث بالفعل.

وفي الواقع أن تقييمنا للمشاركة في الحكم كوسيلة جانبية مساعدة على منهج الإصلاح في مقابل من يرى أن الوصول إلى الحكم هو الأصل جعل التقييم مختلفًا.

وإن كان حتى عند من يرى أن الحكم هو أهم شيء؛ فمن الصعب جدًا -وربما كان مستحيلاً- الاستمرار في الحكم في ظل هذه الدرجة من المعارضة والممانعة من طوائف كبيرة من الشعب ومن المؤسسات، فالذين يختارون سبيل المواجهة السلمية من أجل إعادة الرئيس مرسي نسألهم: هب أنه عاد اليوم، كيف سيدير الدولة في ظل الخلاف الحاد بينه وبين الجيش والشرطة والمخابرات والقضاء وقطاع واسع من الشعب؟

ماذا سيفعل عندما تعود الدولة العميقة... بأوراق البنزين والسولار وغيرها؟ وهي ملفات لا تستطيع الحكومة ضبطها إلا بمعاونة المخابرات والداخلية، مما يعني أن بمجرد عودة د. مرسي تعود هذه الأزمات أعنف مما كانت عليه، فماذا سيفعل الشعب بنا وقتها؟

وأما خيار الانسحاب فقد يكلف الحركة الإسلامية الاختفاء، وتسليم الناس إلى أصحاب أيدولوجيات المخالفة، و.... انسحاب الإخوان وحلفائهم من المشهد لصالح المقاومة.

وخيار المشاركة بغرض الحفاظ على كل ما نستطيع الحفاظ عليه.

ويبقى أن نناقش بعض الاعتراضات التي وجهت لموقف الحزب:

لماذا لم يشارك الحزب في مظاهرات 21 يونيو لتأييد د. مرسي؟

ليس لأحد أن يلزمنا باجتهاده، وقد كان اجتهادنا ومازال أننا لم نكن نرغب في تعميق انقسام الشارع إلى إسلاميين وغير إسلاميين، وأننا كنا في حاجة إلى تفريغ شحنة

الغضب لدى العامة، لا سيما وأن لها ما يبررها، كما أننا طالبنا من ينظموا هذه الفاعليات بإيقاف خطاب التكفير والعنف، واعتذروا بالحرج من مطالبة الرموز التي تنتهج هذا الخطاب بإيقافه، وهذا قضى على أي احتمال لإعادة دراسة الموقف من مليونية 2013/6/21.

لماذا لم يشارك الحزب في مظاهرات 2013/6/28؟

أولاً: تم الاتفاق مع مكتب الإرشاد على عدم النزول يوم 6/28 بناءً على أن رؤيتهم أن الجيش من المستحيل أن يتخلى عن د. مرسي ؛ ونحن كنا نرى أنه من المستحيل أن يتخلى عن القصر، وإن كان من الممكن أن ينحاز إلى المتظاهرين إذا زاد عددهم عن حد معين، وهو ما حدث، ولم يكن لمعتصمي رابعة أي دور حتى تم إعلان 3 يوليو.

❖ بيعة الرئيس

الرئيس له في أعناقنا بيعة توجب نصرته.

والجواب عن هذه الشبهة من جهتين:

الأولى: هل للرئيس بيعة مثل بيعة الإمام، وأين هي، ومتى تمت؟

الجواب: هو أنزل الانتخابات منزلة البيعة، وهذا يعني الالتزام بالدستور كما هي شعارات أنصار د. مرسي الآن.

وهذا الدستور يبيح المظاهرات ووسائل التعبير السلمى، وهو ما قام به المخالفون، فلم نكن نستطيع منعهم من ذلك، وغاية ما فعلناه هو أننا لم نشارك ضده، ولكن التصدي لمن خرج ضده أمر يخالف الدستور، ثم إن قلنا أنه وإن كان قد وصل للرئاسة بالانتخابات؛ فهي وسيلة يمكن تخريجها شرعًا على التغلب، ومن ثم يمكن اعتباره إمامًا متغلبًا، وبناء على هذا التعريف يكون تغلبه قد حصل لطاعة الجيش والشرطة له بصفته الرئيس الأعلى لهم، ومن ثم يزول عنه وصف التغلب إذا خرج الجيش والشرطة عن طوعه.

وهذا الأمر يجعل خروج الجيش والشرطة عن طوعه وإن أنكرته ابتداءً، ولكن في حالة حدوثه واستمراره فيكون حكم المتغلب حينئذٍ من نصيبهم.

- وقد قدمنا لك أن الجيش قد تدرج في تغلبه، ولكن بلغ الأمر ذروته في الإعلان الذي سبق 6/30 بأسبوع، ثم الذي كان 1 يوليو، وتم الإعلان عنه في 3 يوليو.
- فالحاصل أننا لم نخرج عليه، ولم نعاون الخارجين عليه، ولم نتعامل مع السلطة القائمة بعده إلا بعدما تغلبت، ومن أجل المصلحة العامة.
- وغني عن الذكر أن الإخوان يتعاملون مع هذه السلطة على الأقل فيما يتعلق بأمر ملاحقة قادتهم -نسأل الله أن يفرج عنهم-، وفى أمر تأمين مقراتهم، وفى أمر حماية متظاهريهم من البلطجية، ونحن نقوم في ذلك بجزء كبير بفضل الله -عز وجل-.

❖ ما القول في الإجماع على وجوب إنقاذ الإمام إذا أُسِر؟

❖ في الواقع أن هذا الإجماع هو فرع عن الإجماع على وجوب السعي في فك أسر أي مسلم، وإلقاء القبض على الدعاة إلى الله من قبل السلطات الحاكمة والذى كان يتم قبل 25 يناير هو نوع من الأسر، ومع ذلك كنا نتبع في ذلك الأساليب القانونية، ونعمل في ذلك المصالح والمفاسد، والذى حدث هو أنه تغلب متغلب على الحكم، وقام بتحديد إقامة د. مرسي، ويجب السعي في فك أسره وفق القواعد الشرعية المعتبرة.

❖ وبالطبع في حالة وجود إمام أو حتى رئيس قد أُسر من عدو خارجي؛ فإن نائبه يقوم مقامه، أو تبايع الأمة غيره، ثم تسعى إلى إعادته.

❖ وأما في حالة تغلب متغلب وأسره للحاكم الذى قبله؛ فيجب أيضًا العمل على إطلاق سراحه كما يسعى إلى إطلاق سراح آحاد المسلمين المظلومين الذين يقعون في حبس سلطة مسلمة متغلبة، ولقد كان العلماء عبر التاريخ يرون من يخرج على من قبله ويقتله أو يحبسه ويتعاملون مع المتغلب حقيقة.

- مع الأخذ في الاعتبار أن الإخوان ومنهم د. مرسي والهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح -التي أمينها العام د. محمد يسري الذي نادى بتطبيق كلام الماوردي في إنقاذ الإمام إذا وقع في الأسر على د. مرسي- سبق لهم التعامل مع المجلس العسكري كسلطة متغلبة، بل كان السبب الرئيس لخلاف الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح مع الشيخ/ حازم أبو إسماعيل هو موقفه المناوئ للمجلس العسكري في أحداث محمد محمود الأولى، وقد كان تعليل د. محمد يسري خاصة بأن ذلك يؤدي بنا إلى المسار السوري.
- ونحن مازلنا على إصرارنا على رفض المسار السوري وإن كان ذلك على حساب المسار الديمقراطي.
- ومن الملفت للنظر هنا أن بعض الدعاة السلفيين يخاطبوننا بخطاب شرعي كالوفاء ببيعة الإمام، وكالحرص على تطبيق الشريعة، في حين أن منصة رابعة تتحدث عن الرئيس المنتخب والمشروع الديمقراطي، وأن القضية ليست عودة الرئيس مرسي -مما يعني أن القضية ليست قضية بيعة-؛ وإنما القضية هي تثبيت التجربة الديمقراطية.

- النصارى وعزل رئيس مسلم

وهنا يقودنا إلى الشبهة التي بعدها وهي:

كيف تقبلون بأن تكونوا في صف العلمانيين والنصارى؟ وكيف يمكن أن يسمح لبابا النصارى بعزل رئيس مسلم حافظ للقرآن؟

وقد تقدمت الإجابة أن من عزله هو الجيش، وأن إجراءات العزل تمت ببطء والرئيس عاجز حيالها، مما يؤكد عجزه وتغلب الطرف الآخر.

وأما وجودنا بعد تمام العزل؛ فالقاصي والداني يعلم أننا ما تواجدنا إلا للحفاظ على الهوية الإسلامية في الدستور، وبقاء حزب سياسي إسلامي يمكن أن يحافظ على

مكاسب التيار الإسلامي ككل، بل المطالبة والسعي إلى بقاء حزب الحرية والعدالة في الساحة السياسية.

ومرة أخرى؛ فإن منصة رابعة لا تفتأ تعلن أن اعتصامهم ليس للإسلاميين، وأن فيه نصارى وعلمانيين وليبراليين ...وأن القضية من مع الانقلاب، ومن ضد الانقلاب، وفي الواقع أنه وبغض النظر عن قضية مسمى الانقلاب فقد تم التغلب التام أمام سمع الرئيس وبصره على مراحل كما بينا.

وهل تضمنون الحفاظ على كل المكاسب؟

نحن نتوكل على الله، ونأخذ بالأسباب وفق غلبة الظن، ومن كان عنده اقتراحات يحصل غلبة ظنه أنها سوف تؤدي إلى مصالح أعلى، ولكن الفرار إلى صدامات فضلاً أن تكون هذه المصادمات مع جيش وشعب وشرطة؛ فلا ينبغي أن يدفعنا الخوف من المستقبل إلى ارتكاب حماقات في الحاضر سوف يحاسب عليها صاحبها في الدنيا والآخرة.

- ومن المواقف التي يستدل بها على هذا الموقف قصة تنازل الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية -رضي الله عن الجميع-، وليس المقصود التطابق التام بين الموقفين؛ وإنما المقصود بيان مشروعية لارتكاب أدنى المفسدتين (تنازل الحسن رغم أنه مبايع بالخلافة، ورغم أنه أفضل من معاوية رضي الله عن الجميع) من أجل دفع أكبرهما (وهي القتال بين المسلمين).
- ومن المواقف التي استدل بها كل من الفريقين: قصة تنازل عثمان -رضي الله عنه-، وفي الواقع أن القصة في ثلاثة مواقف:
  - مناقشته للخارجين عليه وإزالة شبهتهم.
  - رفضه أن يدافع الصحابة عنه حتى لا يراق دم في سبيله، واستدعاؤه لعدد كبير من الجند من الشام حتى يستطيعوا القضاء على الخارجين عليه بدون دماء.

- رفضه التنازل عن الخلافة.

وفي الواقع أن د. مرسي تمسك بالنقطة الثالثة، وإن كان لم يقم بالنقطتين الأوليتين مع أنهما أكثر، ولا ينبغي التمسك بها على حسابهما بدليل فعل الحسن مع معاوية. وقد اعترض البعض على هذه الأمثلة من أساسها على أساس أن المقارنة هنا بين نظام حكم إسلامي ونظام حكم علماني.

وفي الواقع فإن هذا يقال في حالة الاختيار، وقد قدمنا أن تغلب المجلس العسكري قد حصل، وتبقى المشاركة فيما وراء ذلك، كما أن التجربة أثبتت أن المحددات الواقعية التي تمارس على الرئيس الإسلامي لا سيما إذا كان إخوانيًا تجعل أن وجوده في السلطة التنفيذية -وإن كان مفيدًا- إلا إنه لا يستطيع من الناحية العملية أن يغير تغييرًا ذا بال.

6. نادر بكار: أرفض عزل «الإخوان».. وأكبر أخطاء مرسي معاداة «الدولة العميقة»[45]

الإثنين 30-09-2013

قال نادر بكار ، مساعد رئيس حزب النور لشؤون الإعلام، إن أكبر أخطاء نظام الرئيس السابق محمد مرسي هو «معاداة الدولة العميقة»، وإن حزبه يرى أهمية احتوائها، مؤكدًا أنه ضد عزل جماعة الإخوان المسلمين عن الحياة السياسية.

وأوضح «بكار» أن حزبه ليس دينيًا وفقًا لقواميس السياسة العالمية، مشيرًا إلى أنه «ضد خلط قداسة الدين بالآراء السياسية للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية».

وأوضح «بكار»، في برنامج «الصورة الكاملة» على قناة «أون تي في»، مساء الإثنين، أن حزب النور «وطني غلب المصلحة العامة على الشخصية في الكثير من المواقف على مدار السنتين الماضيتين»، مؤكدًا أن «الحزب ليس وحده من يعترض على حظر الأحزاب على أساس ديني داخل لجنة الـ50 لتعديل الدستور».

وأعرب عن رفضه عزل جماعة الإخوان المسلمين عن ممارسة الحياة السياسية، موضحًا أن «من تلوثت يده بالدماء فقط هو من يعاقب»، مؤكدًا أن «الحزب لن ينسحب من لجنة الـ50».

وأكد «بكار» أن كل المصريين يقبلون الشريعة الإسلامية، وأن حزبه يرى أن الأزهر الشريف يكون عن طريقه تفسير الشريعة.

---

[45] http://www.almasryalyoum.com/news/details/324198

وأوضح «بكار» أن حزبه لم يتحدث عن زواج القاصرات طوال فترة العضوية بالبرلمان، وأنه راجع موقف أحد أعضائه من «تعريب العلوم».

وأشار «بكار» إلى أنه يرفض نصب محاكم التفتيش والابتزاز باسم الوطنية، في إشارة لنقد المهندس عبد المنعم الشحات، المتحدث باسم الدعوة السلفية، للأديب الراحل نجيب محفوظ.

وأوضح «بكار» أن نظام مرسي ارتكب أخطاء قاتلة، منها التعامل بعداء شديد مع الدولة العميقة، وأن حزبه يرى أهمية احتواء تلك الدولة، وأن «جبهة الإنقاذ الوطني» شملت الكثير من رموز نظام مبارك مثل عمرو موسى، رئيس «لجنة الـ50» لتعديل الدستور.

وأكد «بكار» أن حزبه لم يقترح تولي كمال الجنزوري، رئاسة الحكومة، ولكنهم اقترحوا أحمد درويش، وزير التنمية الإدارية الأسبق، مؤكدًا أن الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن مصلحتها في المقام الأول، وأن حزبه لم يطلب من الدكتور سعد الدين إبراهيم، أستاذ الاجتماع، لقاء القيادات الرسمية الأمريكية.

وأوضح «بكار» أنه ضد قتل أي مواطن، وأن الحزب أدان مقتل شيعة في قرية أبو النمرس، موضحًا في الوقت ذاته أن التجاوز في حق الصحابة وأمهات المؤمنين خطر على الأمن القومي.

وأكد «بكار» أن المساس بالعقيدة الإسلامية والشريعة وسب الصحابة خط أحمر، واصفًا مادة منع سبهم في الدستور بـ«الوقائية».

وشدد على أن حزبه لن يرشح أحدًا لرئاسة الجمهورية، مؤكدًا أن مصر لن تنهض إلا بالعمل المؤسسي.

7. مظاهرات لمؤيدي مرسي ومواجهات برمسيس[46]

سقط قتيل وعشرات الجرحى بعد أن فضت الشرطة المصرية مساء الاثنين بالقوة تظاهرة لعشرات من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي بعد قطعهم جسر 6 أكتوبر الرئيسي في منطقة رمسيس وسط العاصمة القاهرة، في حين تواصلت التظاهرات المؤيدة لمرسي بعدد من المحافظات المصرية.

وقال القيادي بجماعة الإخوان المسلمين محمد البلتاجي إن المستشفى الميداني برابعة العدوية استقبل جثة لقتيل سقط في الاشتباكات التي شهدها ميدان رمسيس مساء الاثنين. واتهم البلتاجي قوات الشرطة بإطلاق النار على الشاب.

من جهته، قال المسؤول عن المستشفى الميداني برابعة العدوية هشام إبراهيم إن عدد الإصابات في اشتباكات رمسيس تجاوزت المائة مصاب.

وفي وقت سابق قال رئيس هيئة الإسعاف محمد سلطان إن إجمالي عدد المصابين في حصيلة اشتباكات ميدان رمسيس بلغ 19 مصابا، فيما أصيب ثلاثة آخرون في اشتباكات شارع البحر الأعظم بالجيزة.

وقال سلطان لوكالة أنباء الشرق الأوسط فجر اليوم الثلاثاء إن جميع الإصابات تنوعت بين اختناقات بالغاز وطلق بالخرطوش وجروح وإغماءات.

مسيرات حاشدة

وكان الآلاف من أنصار مرسي قد خرجوا في مسيرات حاشدة في القاهرة ومحافظات مصرية أخرى تلبية لدعوة "تحالف دعم الشرعية" للمطالبة بعودة مرسي إلى منصبه.

وقد أطلقت قوات الشرطة قنابل الغاز المدمع على مسيرة لأنصار مرسي فوق جسر 6 أكتوبر أعلى منطقة رمسيس الحيوية وسط القاهرة. وقد أدت الاشتباكات إلى إصابة عدد كبير من سكان المنطقة ورواد المترو بالاختناق.

[46] http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=188671

وأفاد متظاهرون بأن قوات الأمن تحاصر نحو 300 متظاهر داخل مسجد الفتح في ميدان رمسيس.

ولم يكن هناك وجود ملحوظ للجيش في مكان الاشتباكات، لكن مروحية عسكرية حلقت لوقت طويل فوق المنطقة. وردد المتظاهرون أثناء الاشتباك هتافات مؤيدة لمرسي.

وفي وقت لاحق اشتبك مؤيدون لمرسي أثناء مسيرة في مدينة الجيزة مع سكان قرب قسم شرطة الجيزة.

كما احتشد العديد من المؤيدين لمرسي أمام مقر الحرس الجمهوري القريب من ميدان رابعة العدوية. ورفع المحتجون صورا له، كما رفعوا لافتات تندد بمقتل عشرات المصريين قبل أيام قرب مقرب الحرس نفسه، وقد دعا المحتجون إلى عودة الرئيس المعزول إلى منصبه رافضين ما وصفوه الانقلاب العسكري.

مظاهرات بالمحافظات

في السياق شهدت الإسكندرية نزول حشود مؤيدة لعودة الرئيس المصري المعزول إلى منصبه. ورفع المتظاهرون صورا لمرسي وأعلاما مصرية، ودعوا إلى إعادة العمل بالدستور المصري وإعادة مجلس الشورى الذي تم حله.

وفي أسيوط تظاهر الآلاف من مؤيدي مرسي عقب أداء صلاة التراويح. وانطلقت المظاهرات من مسجد عمر مكرم وسط المدينة، وردد المشاركون فيها هتافات تطالب بعودة مرسي إلى منصبه ورفعوا لافتات تندد بوزير الدفاع عبد الفتاح السيسي.

كما تظاهر الآلاف من مؤيدي مرسي في مدينة سوهاج بصعيد مصر، ونزل المتظاهرون إلى شوارع المدينة رافعين صورا لمرسي، وطالبوا بما سموه عودة الشرعية وإلغاء الانقلاب العسكري، كما أكدوا على سلمية المظاهرات واستمرارها حتى تحقيق المطالب.

في السياق احتشد الآلاف من المؤيدين لمرسي في شوارع محافظتي الإسماعيلية وبورسعيد استجابة لمليونية الصمود التي دعت إليها ما تعرف بالقوى المؤيدة للشرعية. وجابت مسيرة حملت صور مرسي شوارع المدينتين، ودعا المتظاهرون إلى عودة الرئيس المعزول إلى سدة الحكم.

وفي الوادي الجديد تظاهر عدد من المؤيدين لمرسي، وطالبوا بإخراجه من مكان احتجازه ليعود لسدة الحكم.

مظاهرات مضادة

وفي الجانب الآخر شهد ميدان التحرير والشوارع المؤدية إلى قصر الاتحادية الرئاسي مظاهرات مناوئة لمرسي ومؤيدة لعزله، بدعوة من جبهة الإنقاذ الوطني وحركة تمرد وجبهة الثلاثين من يونيو، للمطالبة بمحاكمة الرئيس المعزول وعدد من قيادي جماعة الإخوان المسلمين.

وفي هذا الإطار دعا مؤسس حركة تمرد محمود بدر الشعب المصري للاحتشاد الجمعة المقبل في ميدان التحرير وقصر الاتحادية "لإيصال رسالة بأن الشعب سيستكمل الثورة وبأن ما حدث في الثلاثين من يونيو كان مطلبا شعبيا، وأن الرئيس المعزول لن يعود ولا بد من محاكمته"، على حد تعبيره.

في هذه الأثناء دعا مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف إلى سرعة تشكيل لجنة للمصالحة الوطنية ولم الشمل دون الإخلال بحق كل طيف أو فصيل في أن تكون له رؤيته في إطار الالتزام بمصالح الوطن العليا.

وأكد المجمع في اجتماعه الطارئ الذي عقد الاثنين وغاب عنه شيخ الأزهر أحمد الطيب أنه "لا محل لمساءلة أي شخص ينتمي لأي فصيل سياسي عن أفكاره وآرائه طالما التزم بالقنوات الشرعية، ودعا المجمع إلى ضرورة حماية حياة المواطنين.

8. خادم الحرمين لـ «السيسي»: ظروف مصر تستدعي الحكمة والتعقل !

جدة ـ أ.ش.أ: تلقى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز امس اتصالا هاتفيا من الفريق أول عبدالفتاح السيسي القائد العام للقوات المسلحة المصرية. وذكرت وكالة الانباء السعودية أنه تم خلال الاتصال استعراض تطورات الأحداث في مصر، وطمأن السيسي خادم الحرمين باستقرار الأوضاع، كما تم التطرق إلى العلاقات بين البلدين الشقيقين. وأكد الملك عبدالله ان الظروف التي تمر بها مصر الشقيقة تستدعي الحكمة والتعقل من كافة الرجال الشرفاء، ودعا الله سبحانه أن يحفظ مصر ويجنبها الشرور والفتن، وأن يمن عليها بالأمن والاستقرار والازدهار.

❖ في الإمارات... الإخوان شأن داخلي

ونسجت الإمارات على مِنوال السعودية، فقررت تقديم مِنحة مالية أيضا للحُكم الجديد، قيمتها مليار دولار، إضافة إلى قرض بقيمة ملياري دولار بعنوان وديعة من دون فوائد لدى البنك المركزي المصري. إلا أن الإماراتيِّين ذهبوا إلى مدى أبعد من السعودية، فلم يكتفوا بالدعم السياسي، بل كانوا أول بلد أرسل وفدا رفيع المستوى لتقديم الدعم السياسي للسلطات الجديدة. واستقبل الرئيس المصري المؤقّت الوفد الذي قاده مستشار الأمن الوطني في الإمارات هزاع بن زايد آل نهيان، وضمّ كلا من وزير الخارجية ووزيرة التنمية والتعاون الدولي ووزير الطاقة ووزير المال.

وورد في البيان الإماراتي الصادر بعد الاجتماع، أن الوفد أبلغ عدلي منصور تهاني القيادة الإماراتية بتولّيه منصبه "رئيساً لمصر خلال المرحلة الانتقالية، متمنِّين له التوفيق والسّداد، ولمصر الشقيقة كل الخير والتقدّم والازدهار، لتواصل طريقها نحو البناء والتنمية، وتقوم بدورها الريادي والحضاري، عربياً ودوليا"، وهي رسالة سياسية واضحة المُفردات وحبلى بالدّلالات على الموقف من الصِّراع الجاري حاليا في مصر.

بين السلطات الإماراتية وحركة "الإخوان" قصة صِراع مرير، ما زالت فصولها تتالى، وآخرها إحالة أكثر من 90 عضو في جمعية "الإصلاح" الإماراتية القريبة من فكر

الإخوان على محكمة أمن الدولة في أبوظبي وإصدار أحكام شديدة بحقّهم. لذا، لم يكن غريبا أن تُعبِّر وسائل الإعلام شِبه الرسمية في الإمارات، عن غِبطتها لإطاحة الجيش بمرسي وإمساكه بمقاليد الأمور.

البلد الوحيد

ولعل الإمارات هي البلد الخليجي الوحيد الذي عبّر فيه مسؤول حكومي عن موقِف صريح مؤيِّد لإزاحة مرسي، وهو وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور قرقاش، في تغريدة على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، والتي قال فيها "ردّاً على عنف الإخوان المفرط، نجد أن هناك مواقف عقلانية وواقعية ترِد من حزب النور وعبد المنعم أبو الفتوح تغلّب مصلحة مصر على مصلحة الحزب".

وأضاف "العنف والتصعيد اللذان لجأ إليهما إخوان مصر، سيضران بإخوان الخليج وصورتهم أمام مجتمعاتهم، لا شك لدي في ذلك". وتابع الوزير "هذا العنف وسرية المحافل التي ميّزت حركة الإخوان خلال سنوات المعارضة، يبدو أنها جزء متأصّل من كيانها، لم تستطع أن تتطهّر منها حتى وهي في السلطة". ومن هنا، يتأكد أن هذا الكلام يستهدِف في نهاية المطاف إخوان الإمارات، أكثر مما يستهدِف إخوان مصر.

في السياق نفسه، كان لافتا أيضا أن السفارة المصرية في أبوظبي أكّدت في بيان صحفي أن "موقِف دولة الإمارات الدّاعم للشعب المصري في مَطالِبه التي خرج من أجلها في 30 يونيو الماضي، أعاد تاريخ العلاقات بين البلدين الشقيقين إلى مساره الطبيعي".

وأضاف المتحدّث الإعلامي باسم السفارة أن "الأعمدة الأساسية للعلاقات المصرية الإماراتية، ورغم تعرُّضِها للعديد من التحديات القاسية والمصاعب الحقيقية طوال السنة الماضية، لم تهتز لارتِكازها في المقام الأول على سند صلب، تمثل في حِكمة القيادة الإماراتية التي لم تسمح بوعْيِها الحضاري لهذه التحديات، أن تنتقص من ميراث هذه العلاقات التاريخية أو ينزلق بها إلى مهاوي البعاد والخسارة، وأيضا لوَعْي

الشعب المصري بأن هذه التحديات لن تنجح في أن تسلب من مصر انتماءاتها العربية والإسلامية".

❖ اغتباط في الإمارات

بدت وسائل الإعلام في الإمارات المملوكة للدولة بشكل أو بآخر، في أعلى درجات الارتياح لإطاحة الجيش بمرسي وإمساك القيادة العسكرية بمقاليد الأمور، وهو ما ورد صراحة في افتتاحية صحيفة "البيان"، التي حملت عنوان "ثورة مصر والتشويش الإخواني"، وهو يُلخص موقِف الدولة مما جرى في مصر، إذ جاء فيها "إنّ الركوب على الديمقراطية بهدف تشييد دكتاتورية دينية تدّعي القداسة، هي من أكبر المخاطِر التي تواجِه أي مجتمع".

وبما أن مصر هي الرّكيزة الأساسية للأمن القومي العربي، فإن التصحيح الثوري الذي قام به ثوار الميادين بخلع الإخوان عن الحُكم، كان أسمى استجابة ديمقراطية للتحدِّيات التي تواجهها مصر".

واللاّفت أن الافتتاحية تعرّضت لخطاب مرشد حركة "الإخوان المسلمين" محمد بديع في ساحة رابعة العدوية، مُعلقة عليه بقولها "كان الخطاب بُرهاناً قاطِعاً على أحقّية الشعب المصري في القيام بثورته الثانية التي أطاحت بحُكم المرشد". فالتحريض ضد مؤسسات الدولة، لا ينم عن أدنى مسؤولية ويدعو إلى التفكك الاجتماعي والسياسي، ويُحرِّض المجتمع على الدولة وعلى بعضه بعضا".

أما افتتاحية صحيفة "الخليج"، فلم تترك مجالا للتأويل والتحليل وقالت "لقد كانت مصر مختطفة بالمعنى الحقيقي لا المجازي، وها هي تعود اليوم إلى أهلها وإلى قيادة تعبِّر عن رغبة شعبها البطل العظيم، ولذلك، فإن العلاقة بين الإمارات ومصر تعود إلى سابق سيرتها وتعود قوية على موازين من الثقة التي هي دائماً أساس العلاقات بين الدول والشعوب".

مساعدات بـ 12 مليار دولار

أما الموقف الكويتي، فكان أقل اندِفاعا من الموقفيْن السعودي والإماراتي، لكنه لم يختلف عنهما جوهريا، إذ قدّمت هذه الإمارة أيضا أربع مليارات دولار من المساعدات العاجلة، مما رفع حجم المساعدات الخليجية إلى 12 مليار دولار. وما أن ألقى محمد مرسي خِطابه الأخير الذي رفض فيه الانْصِياع لمطالب المعارضة، حتى دعا السفير الكويتي في القاهرة الكويتيين إلى مغادرة مصر "على وجه السّرعة".

لكن بحُكم هامش حرية الإعلام المُتاح في الكويت، ظهرت أصوات تنتقد انقِلاب الجيش في مصر، ومنها صوت الكاتب الصحفي مرزوق فليج الحربي، الذي قال في صحيفة الوطن: "لا يبدأ الرئيس الجديد (أي مرسي) بالعمل في بحر متلاطم ما بين مصالح مصر وبين أركان النظام السابق، من إعلام وقضاء وداخلية، وما بين متطلّبات دول غربية وضغط من دول تخاف من انتشار وباء الديمقراطية المصرية في أراضيها، وبين واجبات يجب على الرئيس الجديد أن يؤديها، وعلى رأسها إعادة مصر كقائدة للعالم العربي، حتى ضُربت السّهام له من كلّ حدب وصوْب وأشعل الشارع ضدّه وتكالب عليه كل من له مصلحة ضاعت وكل صاحب منصِب سُحِب وكل صاحب أموال غيْر مشروعة وضرائب غيْر مدفوعة، لإسقاطه بمباركة أمريكية وإسرائيلية".

أما الكاتب أحمد الدواس، الذي يتباين مع خط "الإخوان"، فحذر مع ذلك من التداعيات السلبية المُحتملة لعزل مرسي، الذي قد يشجع حسب رأيه، "المعارضين لأنظمة الحُكم على تعطيل عمل الحكومات، من خلال إثارة الشارع لا تحت قبة البرلمان، وهو ما سوف يقضي على فرص تطوير المنطقة العربية، وقد يجعل الإسلاميين يتشبّثون بالسلطة، إذا ما فازوا بها في الانتخابات وبأقصى ما لديهم من سُبُل، ولو كانت غير شريفة وبشِعة، لأن خصومهم سيحاولون الإطاحة بهم".

وبحُكم التقاليد الديمقراطية في الكويت أيضا، لم تقتصر ردود الفعل على البيانات والمقالات، وإنما ظهرت بوادر تحرّكات لمؤازرة "الإخوان"، إذ تحدّثت صحيفة "الرأي

العام" عن "مبادرة شعبية كويتية لمُساندة الشعب المصري"، مشيرة إلى أن الحركة السلفية وحزب الأمّة والحركة الدستورية الإسلامية (حدس) وتجمع ثوابِت الأمة والحركة الإصلاحية الكويتية (حراك) وكتلة العدالة، أدانت ما أسمته بـ "الانقلاب ضد الشرعية والعنف ضد المتظاهرين السِّلميين في مصر".

ووصف البيان الذي وقعت عليه تلك الأحزاب الكويتية ما جرى أمام دار الحرس الجمهوري فجر يوم الاثنين 8 يوليو الماضي، بـ "جريمة اقترفتها قوات الانقلاب العسكري في مصر ضد المعتصمين السلميين"، مؤكّدا أن القوى الموقعة تُدين "الانقلاب العسكري على الرئيس المصري الشرعي المُنتخَب الدكتور محمد مرسي، وتدعو المؤسسة العسكرية في مصر أن تبعد نفسها عن الصِّراع وتحافظ على التاريخ المشرّف للجيش المصري". واستنكر البيان "اعتقال السياسيين والدّعاة المعارضين وإغلاق القنوات الإسلامية والتعتيم المتعمد على وسائل الإعلام الحرة".

خصوصية

وأتى الموقِفان البحريني والعُماني أقرب إلى التزكية الصامتة للإطاحة بمرسي، بدافع الصراع الداخلي في البلديْن مع القِوى الإسلامية المحلية. أما قطر، فاتخذت موقِفا مختلِفا عن السعودية والإمارات والكويت، إذ أيّدت في البداية العملية التي قادها الجيش ضدّ مرسي من خلال بيان شدّد على احترام إرادة الشعب المصري، لكن أحداث دار الحرس الجمهوري، شكّلت مُنعطَفا حمل الخارجية القطرية على إصدار بيان دعا "لإيجاد حلول سريعة بعد معالجة أي خلاف بالحوار، حفاظا على الأمن والاستقرار وحماية المواطنين". كما دعا أيضا إلى "حماية المتظاهرين السِّلميين وحقِّهم في التعبير عن آرائهم ومواقفهم"، في إشارة غير مباشرة إلى حق "الإخوان" في التظاهر. ويعزو محللون هذا الموقف إلى العلاقات المتينة بين قطر وتيار "الإخوان" الذين وجدوا في الدوحة ملجأً منذ سنوات بعيدة، حتى أن الشيخ يوسف القرضاوي

حصل على الجنسية القطرية وتولّى منذ سنوات رئاسة "الاتحاد الدولي لعلماء المسلمين"، الذي تستضيفه الدوحة وتُموِّل نشاطاته.

إلا أن خصوصية الموقِف القطري أتت أيضا من الأسلوب الذي تعاطت من خلاله السلطات المصرية الجديدة مع ثلاث قنوات تابعة لشبكة "الجزيرة" القطرية، هي "الجزيرة" و"الجزيرة مباشر" و"الجزيرة مباشر مصر"، التي أغلقها الأمن المصري بحجّة أنها لم تحصل على ترخيص من السلطات، كما حقّق مع مدير الأخيرة ومع مدير مكتب "الجزيرة" في القاهرة.

ورأى مراقبون في حملة السلطات المصرية على القنوات القطرية وجها آخر للخِلاف الحاد بين الدوحة والقاهرة، في وقتٍ عرفت فيه العلاقات المصرية مع البلدان الخليجية المُناهِضة للإخوان، تقاربا غير مسبوق منذ إبعاد مرسي عن سدّة الرئاسة.

وعلى رغم التحفظ الذي تتّسم به الصحافة القطرية، ظهرت افتتاحيات تعكِس موقفا نقديا تُجاه نهج السلطة المصرية الجديدة، من ذلك أن صحيفة "العرب"، شددت على حاجة مصر إلى "حوار وطني شامل يضم كل الأطياف، من دون إقصاء أحد أو ممارسة التحريض الإعلامي على أحد من أبناء مصر، ليؤدّي إلى نزع فتيل الأزمة ويعود الجيش المصري إلى ثكناته تاركا الحلّ السياسي بيد عقلاء مصر وحكمائها"، مُضيفة "لا نريد أن نرى القوات المصرية المسلحة تنجرّ إلى العمل السياسي ولتبقى مهمّتها دائما أمْن مصر".

قُصارى القول، أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تستطع تكريس الانسِجام في مواقفها من الأزمة المصرية، فتصرفت كل دولة بشكل منفرد، لكن هذا التباعُد له دوافعه وأسبابه في العلاقات التاريخية مع حركة "الإخوان المسلمين"، التي احتضنتها بعض الدول مثل قطر، فيما نبذتها دول أخرى مثل الإمارات والسعودية والبحرين.

9. السيسي يتحدث لأول مرة عن أسباب إطاحة الجيش بمحمد مرسي[47]

نشرت في 15/07/2013 :

فيديو: فرانس 24

قال الفريق عبد الفتاح السيسي، في أول مرة يتبرر فيها أسباب الإطاحة بمرسي، إن "القوات المسلحة المصرية اختارت وبلا تحفظ أن تكون في خدمة شعبها" . واستعرض السيسي المساعي التي حاول الجيش القيام بها عندما كان الرئيس المعزول لا يزال في الحكم. وأكد أنه "أرسل إلى مرسي مبعوثين برسالة واحدة، أن يقوم بنفسه بدعوة الناخبين إلى استفتاء عام وقد جاء الرد بالرفض المطلق."

النيابة العامة المصرية تتحفظ على أموال 14 قياديا من الإخوان المسلمين

تحدث الفريق اول عبد الفتاح السيسي الاحد للمرة الاولى عن الاسباب التي دفعت قيادة الجيش المصري الى اقالة الرئيس الاسلامي محمد مرسي استجابة للتظاهرات الحاشدة التي طالبت برحيله في الوقت الذي تصف فيه جماعة الاخوان المسلمين، التي ينتمي اليها مرسي، ما قام به الجيش ب"الانقلاب العسكري."
وفي لقاء مع قادة وضباط القوات المسلحة صباح الاحد، شدد وزير الدفاع على ان "القوات المسلحة المصرية بكل افرادها وقياداتها اختارت وبلا تحفظ ان تكون في خدمة شعبها والتمكين لإرادته الحرة لكي يقرر ما يرى."
وخرج ملايين المصريين في الثلاثين من يونيو الماضي في مختلف انحاء البلاد للمطالبة برحيل مرسي واجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

واكد السيسي في اول خطاب عام له منذ اقالة مرسي إن "القيادة العامة للقوات المسلحة ابدت رغبتها ان تقوم الرئاسة نفسها بعملية الاحتكام الى

[4747] https://www.france24.com/ar/20130714-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%B9%D8%B2%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4

الشعب واجراء استفتاء يحدد به الشعب مطالبه ويعلي كلمته، لكنه (مرسي) رفض رفضا قاطعا"، موضحا "ارسلت الى الرئيس السابق محمد مرسي مبعوثين برسالة واحدة واضحة، (...) أن يقوم بنفسه بدعوة الناخبين الى استفتاء عام يؤكد أو ينفي وقد جاء الرد بالرفض المطلق."
واضاف السيسي "عندما تجلت ارادة الشعب بلا شبهة ولا شك ووقع محظور أن تستخدم أدوات حماية الشرعية ضد مصدر الشرعية، فان الشعب وبهذا الخروج العظيم رفع اي شبهة واسقط اي شك."
واوضح ان "القوات المسلحة وجدت ان ما وصلت اليه الثورة لا يتناسب مع ما قصدته وسعت نحوه وان رؤاها للمستقبل نزلت عليها عتمة وظلمة لا تقبلها طبائع عصور التنوير والمعرفة والكفاءة."
واكد ان "القوات المسلحة ظلت ملتزمة بما اعتبرته شرعية الصندوق رغم ان هذه الشرعية راحت تتحرك بما يبدو متعارضا لأساس هذه الشرعية واصلها واساسها، واصلها ان الشرعية في يد الشعب يملك وحده ان يعطيها ويملك ان يراجع من اعطاها له ويملك ان يسحبها منه اذا تجلت ارادته بحيث لا تقبل شبهة ولا شك."
لكن جماعة الاخوان المسلمين التي يحتشد عشرات الالاف من انصارها في محيط مسجد رابعة العدوية بحي مدينة نصر (شرق القاهرة) للمطالبة بعودة الرئيس المعزول ترى ان "الشرعية لصندوق الانتخابات" الذي جاء بمرسي وان السيسي وقادة الجيش "انقلبوا على الشرعية."
وشهدت مصر مواجهات عنيفة بين انصار مرسي ومعارضيه في مختلف انحاء البلاد خلفت عشرات القتلى ومئات المصابين قبل الثلاثين من يونيو، وهو ما وضع البلاد على خط مواجهة واقتتال اهلي.
قال السيسي "لقد آثرت القوات المسلحة وهي تختار ان تترك الفرصة للقوى السياسية كي تتحمل مسؤوليتها وتتفاهم وتتوافق لكي لا يقع الوطن في هوة استقطاب سياسي تستخدم فيها ادوات الدولة ضد فكرة الدولة."

واعرب عن الاسف لكون "الاطراف المعنية عجزت رغم فرصة اتيحت لها واجل اضافي افسح لها مجال الفرصة ولم تستطع ان تحقق الوعد والامل ومنذ اللحظات الاولى للأزمة وقبل ان تقوم القوات المسلحة بتقديم بيانها الذي طرحت فيه خارطة المستقبل."

وقبل الاطاحة بمرسي في الثالث من يوليو، حذر الجيش المصري مرتين من انه قد يضطر الى التدخل في الحياة السياسية اذا لم يستجب مرسي لمطالب المتظاهرين، وهو التحذير الذي تضمن مهلة زمنية 48 ساعة للاستجابة لهم.
لكن مع اصرار مرسي على موقفه لم يكن امام السيسي سوى اتخاذ قرار بعزله وتقديم خارطة طريق لمستقبل لمصر وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور رئيسا موقتا للبلاد وذلك في حضور ممثلين للقوى السياسية والازهر الشريف والكنيسة القبطية.
وقال السيسي ان "القوات المسلحة تصورت ان تكمل اقترابها من ساحة العمل الوطني وليس السياسي فطرحت خريطة مستقبل قد تساعد على ممارسة حق الاختيار الحر"، وتابع "كانت هذه الخريطة مجرد اطار مقترح لطريق آمن للخروج من المأزق ولمواجهة المسؤوليات الكبرى المطلوبة للمستقبل وهي لسوء الحظ ثقيلة ومرهقة وخطرة ايضا لكنها جميعا مما يتحتم مواجهته."
وشدد على ان "خطوات خريطة المستقبل تمثلت في اجراءات تكفل حياد السلطة في انتداب رئيس المحكمة الدستورية العليا في القيام بمهام رئاسة الدولة"، وهو ما اعتبره "ممارسة حق الاختيار والقرار للشعب، وللشعب اولا واخيرا."
من جهة اخرى طالب السيسي الجميع بنبذ العنف داعيا كل القوى السياسية الى المشاركة في الحياة السياسية بلا اقصاء لاحد.
واعرب عن الامل في ان "تدرك كل القوى بغير استثناء وبغير اقصاء ان الفرصة متاحة لكافة اطراف العمل السياسي، ولاي تيار فكري ان يتقدم للمشاركة بكل ما يقدر عليه من اجل وطن هو ملك وحق ومستقبل الجميع"، في ما بدا رسالة واضحة لجماعة الاخوان المسلمين التي لا تزال لا تعترف بالإجراءات التي اتخذها الجيش وتطالب بعودة مرسي.

10.النائب العام يفاجئ الجميع ويستقيل «استشعاراً للحرج»

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعلن المستشار د. عبد المجيد محمود النائب العام، أنه يعتزم التقدم بطلب إلى مجلس القضاء الأعلى للعودة إلى منصة القضاء معتذرا عن عدم الاستمرار في منصب النائب العام، مبررا إقدامه على هذه الخطوة بأنها تأتي «استشعارا منه للحرج مما يستلزمه المستقبل من إجراءات وقرارات قضائية تخص من قاموا بعزله من منصبه».

وأشار المستشار د. عبد المجيد محمود في بيان رسمي له امس تحت عنوان «بيان من المستشار د. عبد المجيد محمود النائب العام» إلى أن قراره بالاعتذار عن عدم الاستمرار في منصب النائب العام يأتي بعد أن «تحقق الهدف ووصلت الرسالة وخفقت الراية وانحسرت عن النيابة العامة يد التدخل والتأخون». وفيما يلي نص بيان النائب العام: «يعيش الشعب المصري في هذه اللحظة المهمة والمجيدة تاريخا جديدا حيث أثبت يوم 30 يونيو وما بعده للعالم كله إيمانه العميق بالحرية والديموقراطية وإعلاء دولة القانون.. إن ما قام به شعبنا العظيم يقتضي من الجميع أن يعلو فوق المحن، وأن تتفرغ كل الأطراف والأطياف والتيارات والقوى لاستعادة مسار الثورة، والبدء في معركة نعلم أنها طويلة وصعبة لبناء بلدنا وتقدمه وتطوره»، «وحيث إنني أقمت دعوى قضائية لإلغاء القرار الباطل بعزل النائب العام، ليس سعيا للعودة لمنصب ولا استعادة لمقعد، بذلت فيه جهدا خالصا لله والوطن والقانون على مدى السنوات الماضية، ولكن إعلاء لاستقلال القضاء ورفضا قاطعا لانتهاك القانون والدستور، ولو من أعلى سلطة في البلاد».

«وقد شاء العلي القدير أن يأتي حكم القضاء الشامخ ببطلان قرار عزلي وعودتي لمنصب النائب العام في توقيت تستعيد فيه مصر كرامتها وكبرياءها، وتنزع عن نفسها سلطة انتهكت دولة القانون.. فقد استجبت لزملائي الأعزاء من قضاة مصر العظام وزملائي وأبنائي في النيابة العامة ووافقت على ما توافقوا عليه بضرورة

تسلمي لعملي تطبيقا واحتراما للحكم القضائي، وهو ما فعلته لذات الهدف الذي أقمت من أجله الدعوى القضائية، وهو إعلاء استقلال القضاء والحفاظ على مكانة وحصانة القاضي المصري». «وأما وقد تحقق الهدف ووصلت الرسالة وخفقت الراية وانحسرت عن النيابة العامة يد التدخل والتأخون، كما تم اتخاذ إجراءات تحفظية سريعة فرضتها تطورات الأيام التاريخية التي نعيشها.. وها هو العالم قد تلقى كله درس القضاء المصري الشامخ، فإنني استشعارا للحرج مما يستلزمه المستقبل من إجراءات وقرارات تخص من قاموا بالعزل، ولأنني أريد كما تعودت واعتدت أن تصدر قرارات النيابة العامة منزهة عن أي شك أو تشكيك أو محاطة بريبة أو ملاحقة بمطعن.. ولأنني على يقين أن هناك من الزملاء الأجلاء قضاة مصر النبلاء من يستطيع أن يمنح لمنصب النائب العام قوة التوافق ونصاعة الاستقلال عن أي ضغوط.. فإنني سوف أتقدم لمجلس القضاء الأعلى بطلب عودتي إلى منصة القضاء، معتذرا عن عدم الاستمرار في منصب النائب العام، معتزا بما قدمته وهو بين يدي الرأي العام يحكم عليه بما يشاء ويرضى.. ولكن حسبي أنني في كل ما فعلت، قد توجهت شطر رضا الله عز وجل وخدمة لوطني ولمحراب القضاء العادل».

«تحية إجلال وتقدير لقضاة مصر وأعضاء النيابة العامة الذين أثبتوا أنهم حصن مصر وقلعتها الشامخة ورايتها العالية في مواجهة أي ظلم أو استبداد».

11. البرادعي: تدخل الجيش حال دون وقوع حرب أهلية!

القاهرة - أ.ش.أ: اعتبر المنسق العام لجبهة الإنقاذ الوطني محمد البرادعي أن ما قام به الجيش مؤخرا في مصر ليس تدخلا عسكريا في الحياة السياسية بل انه استجابة لمطالب الأغلبية التي طالبت برحيل الرئيس المعزول محمد مرسي، مؤكدا أن تدخل الجيش حال دون وقوع حرب أهلية وإراقة المزيد من الدماء.

وأكد البرادعي في مقابلة مع راديو هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) امس أنه لطالما نادى قبيل قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير بضرورة أن تكون جماعة الإخوان المسلمين جزءا من العملية السياسية في مصر، مشددا على أنه إذا ثبت تورط أعضاء الجماعة في الإثارة أو التخطيط لأي أحداث عنف في البلاد فإنه ينبغي تقديمهم للمحاكمة المدنية وحل تلك المشكلة في الفترة المقبلة.

وشدد البرادعي على أن ما قام به الجيش لا يعني عودته إلى الحياة السياسية مرة أخرى، بل انه تصرف بالنيابة عن أكثر من 20 مليون شخص احتشدوا في شتى أنحاء البلاد للمطالبة برحيل مرسي، مؤكدا أن استمرار الاحتجاجات لأسبوع آخر كان سيكلف البلاد المزيد من إراقة الدماء. وأشار إلى أن الجيش طالب مرسي خلال الأشهر الماضية بتجنب إحداث استقطاب وإثارة للمزيد من الخلافات داخل البلاد، بيد أنه لم يكن يحكم أو لم تكن لديه الأهلية ليقرر بمفرده، فجماعة الإخوان المسلمين هي من كانت فعليا تحكم البلاد - على حد قوله، مؤكدا أن ذلك ما أجج الأوضاع داخل البلاد.

وفي حديث اخر لشبكة «سي ان ان» الاميركية اعتبر البرادعي، ان عزل الجيش لمرسي كان الخطوة الصواب من أجل مصر، بالرغم من انه يتوجب أن يكون لكل الأطراف المصرية ومن بينها «الإخوان المسلمون»، مكان في مستقبل البلاد. وذكر «لا يمكننا تحمل فشل مصر، ولا أحد يمكن أن يتحمل ذلك».

وشدد مجددا على ان ما حصل في مصر ليس انقلابا عسكريا، وقال انه كان لا بد إما المخاطرة باندلاع حرب أهلية أو اتخاذ إجراءات دستورية إضافية لبقاء البلاد متماسكة. ورأى البرادعي ان ما تمر به مصر صعب، نظرا للآمال العالية التي كانت لدى الكثيرين بعد تنحي الرئيس المصري السابق حسني مبارك، معترفا بان الانتخابات التي فاز فيها مرسي كانت «حرة وعادلة» لكن «الرئيس للأسف أساء التصرف».

واعتبر أن مغادرة مرسي للحكم ستسمح بأن تبدأ مصر من جديد صياغة الدستور وتشكيل حكومة شاملة.

وقال انه من الممكن أن يترشح مرسي للرئاسة من جديد، «لكن لا أعتقد انه سيفعل ذلك». وأعرب عن أمله في أن يشارك أشخاص مؤهلون من «الإخوان المسلمين» والسلفيين في الحكومة المقبلة «فنحن بحاجة لأن يكون الجميع جزءا من هذه العملية السياسية، ونريد مجتمعا متماسكا متسامحا ويحترم اختلافات الآخرين». وإذ لفت إلى انه ليس مهتما شخصيا بالترشح للرئاسة في مصر، عبر عن قلقه العميق على بلاده، مؤكدا رغبته في بذل كل ما في وسعه لرسم مستقبل أفضل. وشدد على ان صبر المصريين محدود بعد سنوات من الفوضى السياسية والاقتصادية، ورأى انه «لا بد من أن نظهر للناس اننا نركز فعلا على حاجاتهم الأساسية».

❖البرادعي: لم أكن أعلم مصير مرسي قبل 3 يوليو ! !

https://youtu.be/ynFtva2CbSc

12. وزير الخارجية: خارطة الطريق لا تشير إلى وجود دور للجيش في الحياة السياسية

القاهرة . أ.ش.أ قال وزير الخارجية محمد كامل عمرو إنه أبلغ نظيره الأميركي جون كيري أن ما حدث في مصر لم يكن انقلابا عسكريا، مشيرا إلى أن خارطة الطريق التي أعلن عنها الجيش لا تشير إلى وجود أي دور له في الحياة السياسية. ونقل راديو هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) عن عمرو قوله امس إن دور الجيش يقتصر حاليا على الحفاظ على حياة المصريين وتأمينهم فضلا عن تأمين المنشآت الحيوية تحسبا لأي اعتداءات محتملة، لذا لا يمكننا القول ان ما حدث انقلابا عسكريا بمعناه المعروف.

من جانبه، أعلن البيت الأبيض أن الفريق الأمني الخاص بالرئيس الأميركي باراك أوباما يتشاور حاليا مع مسؤولين مصريين للتأكيد على أهمية العودة السريعة للحكومة الديموقراطية المدنية المنتخبة.

13.القاهرة أعربت عن أسفها للقرار : الاتحاد الأفريقي يعلّق أنشطة مصر حتى استعادة النظام الدستوري

عواصم . وكالات: أعرب المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية السفير بدر عبد العاطي عن أسف بلاده الشديد لقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي صدر صباح امس بتعليق مشاركة مصر في أنشطة الاتحاد الأفريقي على خلفية الأحداث الأخيرة.

وقال عبد العاطي ان هذا القرار تم اتخاذه «بناء على معلومات لا تمت للواقع بصلة ودون الأخذ في الاعتبار حقيقة أن ما حدث كان نتيجة مطلب شعبي جسده خروج عشرات الملايين من المصريين للشوارع للمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة».

واضاف أن تحرك القوات المسلحة جاء استجابة لهذه المطالب ولمطالب القوى السياسية المختلفة ولمنع احتمالات حدوث صدام بين أبناء الوطن تكون له تداعيات كارثية وانه يجري حاليا تنفيذ خريطة الطريق التي تضمنها بيان القوات المسلحة وصولا الى اجراء انتخابات رئاسية مبكرة وانتخابات برلمانية.

واشار المتحدث إلى أن وزير الخارجية محمد عمرو أجرى اتصالات مكثفة خلال اليومين الماضيين مع نظرائه الافارقة وكبار المسؤولين في الاتحاد الافريقي كان آخرها اليوم مع مفوضة الاتحاد الأفريقي ووزير خارجية الكاميرون الذي تتولى بلاده رئاسة مجلس السلم والأمن الافريقي خلال الشهر الحالي ووزير خارجية الجزائر ومفوض السلم والأمن في الاتحاد.

وأوضح أن وزير الخارجية قدم خلال هذه الاتصالات «شرحا وافيا لحقيقة الأحداث في مصر وأن تحرك القوات المسلحة لا يمكن وصفه مطلقا بانقلاب عسكري وإنما جاء استجابة لمطالب مشروعة من جموع الشعب المصري».

وقال ان هذا الاجراء تم بالتشاور مع القوي السياسية المختلفة والرموز الدينية وجاء لمنع وقوع كارثة بين ابناء الوطن في ظل حالة الاستقطاب العميقة القائمة وحقيقة أن القوات المسلحة ليس لها دور سياسي خلال المرحلة الانتقالية.

وأضاف المتحدث أن تعليق أنشطة مصر لا يعني على الاطلاق خروجها من عضوية الاتحاد الافريقي داعيا الدول الافريقية الى تقديم كل الدعم لشعب مصر خلال هذه الفترة الدقيقة من تاريخه باحترام مطالبه وتطلعاته المشروعة. وكان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قرر امس تعليق أنشطة مصر في أجهزة الاتحاد الأفريقي حتى استعادة النظام الدستوري في البلاد.

وقال د. ادموند كمبوسي السكرتير العام لمجلس السلم والامن للصحافيين عقب اجتماع المجلس «انه بموجب قرارات ومواثيق الاتحاد الأفريقي ذات الصلة والتي تتعلق بالتغييرات غير الدستورية للحكومات وخاصة اعلان لومي الصادر في عام 2000 وميثاق الاتحاد الأفريقي حول الديموقراطية والانتخابات والحكم الرشيد الصادر عام 2007، اعتبر المجلس ان خلع رئيس منتخب ديموقراطيا، في مصر لا يتفق مع مواثيق الاتحاد الافريقي ولا مع مواد الدستور المصري وبالتالي يعتبر هذا تغير غير دستوري للحكومة المصرية».

وقال د. ادموند كمبوسي السكرتير العام لمجلس السلم والامن في تصريحات للصحافيين إن «المجلس يدعو جميع الأطراف المصرية الى القيام بحوار والتوقف عن أي عنف والعمل من اجل تحقيق الطموحات المشروعة للشعب المصري كما هو وارد في مطالب ثورة يناير 2011. ويركز المجلس على تضامن الاتحاد الأفريقي مع شعب مصر والتزامه بدعم تحقيق الاتفاق الوطني مما يساعد على أهم شيء وهو إجراء انتخابات ديموقراطية جديدة في وقت قريب ويدعو ايضا السلطات المصرية الى إجراء مشاورات شاملة من اجل التوصل الى برنامج توافقي وإجراء انتخابات منفتحة وديموقراطية».

وأكد التزام الاتحاد الأفريقي بمساعدة مصر بكل السبل حتى استعادة النظام الدستوري في البلاد ومواجهة المشكلات الهيكلية التي تواجهها مصر.
كما أشار إلى أن المجلس قرر إرسال بعثة من الشخصيات البارزة إلى مصر لإجراء حوار مع السلطات المصرية والأطراف المعنية في البلاد بهدف ضمان عملية انتقالية تؤدي الى عودة النظام الدستوري وطالب المجلس بالإعداد السريع لإرسال هذه البعثة واتخاذ الإجراءات ذات الصلة لتسهيل تسوية الأزمة الحالية والتوصل الى توافق في الآراء بين الأطراف المعنية.
وقال ان «المجلس يوجه نداء الى شركاء الاتحاد الأفريقي سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد لدعم جهود الاتحاد الأفريقي في العمل من اجل التوصل الى نهج متناسق للتعامل مع الوضع في مصر».
وأضاف ان المجلس يدعو رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي الى تنظيم منتدى تشاوري دولي تحت قيادة الاتحاد الأفريقي، بهدف مساعدة مصر والأطراف المعنية على تيسير عملية الفترة الانتقالية التي تعود بالنظام الدستوري الى البلاد، وتعمق العملية الديموقراطية وحشد الدعم المالي والاقتصادي للبلاد لكي تتعامل مصر مع التحديات التي تواجهها.
وأشار إلى أن المجلس سيبقى على اطلاع متواصل بما يحدث في مصر. وجاءت قرارات وتوصيات المجلس في ختام اجتماع له حول تطورات الأوضاع بمصر، واستمع خلاله إلى إيجاز من مفوض الاتحاد الافريقي لشؤون السلم والأمن السفير رمضان العمامرة ومفوضة الاتحاد للشؤون السياسية د. عائشة عبدالله، وبحضور رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي وممثلي الدول الـ 15 الأعضاء بالمجلس. كما استمع المجلس الى عرض من سفير مصر لدى اثيوبيا وممثلها الدائم لدى الاتحاد الأفريقي السفير محمد إدريس حول تطورات الوضع في مصر.

14. أخطاء قاتلة أنهت حكم محمد مرسي في عام واحد[48]

بدأت بتمرير الدستور ولم تتوقف عند سوء الإدارة ومحاولات أخونة مؤسسات الدولة

الخميس 26 شعبان 1434هـ – 4 يوليو 2013م

ارتكبت جماعة الإخوان أخطاء قاتلة خلال حكم مرسي أحدثت صدعاً كبيراً بينها وبين قوى مدنية وليبرالية وتسببت بتنامي غضب شعبي أنهى حكم مرسي وقاد الجماعة إلى مصير مجهول.

وخلال عام من حكم مرسي توالت خلاله أخطاء استراتيجية لجماعة الإخوان نسفت بحكم الجماعة وقادت النظام المصري بقيادة مرسي إلى الهاوية .أخطاء لم تقتصر بحسب اتهامات المعارضة على عدم قدرة جماعة الإخوان على احتواء القوى المدنية والليبرالية ، بل تخطتها إلى سوء الإدارة ومحاولات الجماعة أخونة مؤسسات الدولة.

وأبرز أخطاء الجماعة كان تمريرها للدستور الجديد رغم رفض المسيحيين وجميع القوى المدنية له، تمريرٌ كان كفيلاً بإحداث صدع كبير بين جماعة الإخوان وباقي القوى المدنية والسياسية.

صدعٌ بدأ بالتنامي بعد سلسلة تغييرات أحدثها مرسي في حكومة هشام قنديل، بتعيينه محافظين جدداً ورفضه لمبدأ حكومة توافق وطني، الأمر الذي أفقده عدداً من حلفائه المستقلين ومن حزب الوسط.

كذلك تسببت حادثة إقالة مستشار الرئيس خالد علم الدين، عضو الهيئة القيادية العليا في حزب النور السلفي، في إحداث أزمة ثقة بين الطرفين دفعت بالأخير بعدها الى إصدار بيانات تدعم مطالب المتظاهرين في الميادين المصرية.

أزمة ثقة أخرى ارتسمت بين مرسي والمؤسسة الأمنية بدأت بحالة سخط في المؤسسة العسكرية أعقبت سرعة إقالة وزير الدفاع المشير طنطاوي ورئيس هيئة الأركان الفريق سامي عنان، وانتهت بخروج عشرات من ضباط وعناصر

[48] https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/07/04/%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%83%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%82%D9%88%D8%B6%D8%AA-%D8%AD%D9%83%D9%85%D9%87%D9%85.html

الشرطة في مسيرات لمساندة حركة تمرد، بعد اتهام مرسي المؤسسة الأمنية بعجزها عن حماية مقرات الجماعة.
واتهم مرسي الذي ألغى الحبس الاحتياطي للصحافيين المصريين، كذلك بسوء إدارة الأمور مع المؤسسات الصحافية، بل ذهب إلى وصف الإعلاميين بـ"منتهكي القانون والمتهربين عن الضرائب."
ولم يبخل مرسي كذلك بتوجيه خطابات تنفيرية لاذعة للمعارضة، وصف فيها من انتشروا في ميادين مصر بفلول النظام السابق وممن ينفذون مخططاً تخريبياً بدعم من الخارج.
وإلى جانب تردي الأوضاع الاقتصادية وتراجع معدلات العمل والاستثمار خلال حكم الجماعة اتهمت الأخيرة بتهميش الفئات المجتمعية بما فيها تلك التي صنعت الثورة، الأمر الذي أسهم في انضمام فئات جديدة إلى حركة تمرد، ارتفع معها سقف التوقيعات المليونية التي أغرقت حكم مرسي وجماعته.

27de12f19b6740e49
3cc712d709913b8.m

لتشغيل الفيديو يتم الضغط على الملف

الفصل الخامس

عام الإخفاق والفرص الضائعة

كانت فترة حكم جماعة الإخوان المسلمين فرصة تاريخية لهم لتصفية حساباتهم مع الشعب. . وكان القضاء والمحكمة الدستورية العليا والأزهر الشريف والإعلام المستقل وأصحاب الفكر والمثقفين من أوائل الذين أصابهم الضرر من عدوان الإخوان وعدائهم للحريات وأساسيات الدولة المدنية.

ماذا فعل الإخوان بمصر؟

1. هجوم الجماعة "المحظورة" على "القضاء" بعد أن أصبحت "حاكمة"

ظلت جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً غير شرعي منذ حلها عام 1948، وأطلق عليها في السنوات الأخيرة "الجماعة المحظورة" حتى قام الشعب المصري بثورته في 25 يناير 2011 وعرفت الجماعة طريقها إلى ميدان التحرير وشارك أعضاؤها وقياداتها في فعاليات الثورة مستخدمة إياها لتحقيق مقصدها الرئيسي باعتلاء موجتها للوصول إلى حكم البلاد!

وبرغم أن الموقف القانوني للجماعة لم يتغير من كونها "محظورة"، فقد كان نشاطها في الحقل السياسي علنياً وكانت لها كتلة برلمانية كانت تبدو قوة تدافع عن الحريات والحقوق الأساسية للشعب، وتؤكد مدنية الدولة وتنادى باستقلال القضاء ودعم دولة القانون والمواطنة.

ولكن الموقف تغير كلية بعد أن تحولت "الجماعة المحظورة" إلى "الجماعة الحاكمة" منذ أن ركبت قطار الثورة وأقنعت المجلس الأعلى للقوات المسلحة بخارطة طريق لإدارة المرحلة الانتقالية تصب أساساً في مصلحتها، وبعد أن نجحت في الفوز بأكثرية مقاعد مجلس الشعب في انتخابات مجلسي الشعب والشورى عام 2011، ثم بعد أن تمكن مرشحها د. محمد مرسى من الوصول إلى منصب رئيس الجمهورية!

وفى خضم الاحتقان الوطني الناشئ عن الهجمة الشرسة للجماعة على السلطة القضائية ورغبتها الجامحة في السيطرة على مقدرات مؤسسة القضاء ضمن سياستها الرامية إلى "التمكين" و"لأخونة"، يصبح من المفيد مقارنة التحول في موقف الجماعة من القضاء، حين كانت جماعة يتعرض أعضاؤها للاعتقال والتعذيب والملاحقة الأمنية، وهي الفترة التي كانت طوال النظم السابقة حتى قامت ثورة 25 يناير، وبين موقفها الآن حين أصبحت في سدة الحكم تتحين الفرص للإيقاع بسلطة القضاء ومحاولة إهدارها كما تحاول بالنسبة لباقي مؤسسات الدولة!

ونعرض في هذا المقام إشادة الجماعة باستقلال القضاء وفقاً لمبادرة "معا نبدأ البناء.. مبادرة من أجل مصر" التي أطلقتها بدعوة من المرشد العام في شهر مارس 2011 بحضور رؤساء أحزاب وقوى مدنية الذين وافقوا على المبادرة واقتراحات للإصلاح التي تضمنتها، حيث نصت في مجال القضاء على "كفالة استقلال القضاء بجميع درجاته، بإصدار قانون استقلال القضاء الذى أعده

نادى القضاة منذ وقت طويل ووضع كل الشروط لإبعاد القضاة عن أي مظنة أو مطمع أو تهديد أو استثناء، وإلغاء كل أنواع المحاكم الاستثنائية وضمان عدم محاكمة أي إنسان إلا أمام قاضيه الطبيعي، والفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وأن تكون النيابة مستقلة غير تابعة لوزير العدل، وألا يكون للسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية حق تعيين رؤساء المحاكم العليا (الدستورية والإدارية العليا والنقض) والنائب العام، وإنما يكون اختيارهم إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، وأن يكون التفتيش القضائي تابعا لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل، وإعادة النظر في كل القوانين التي صدرت في العهد البائد، حيث إن كثيرا منها صدر لتقنين الظلم وتحقيق مصالح طبقة رجال الأعمال ومسئولي الحزب الوطني".

وفى الجزء الخاص بالمهام العاجلة والملحة أعادت المبادرة التأكيد على إصدار قانون استقلال القضاء الذي أعده نادى القضاة، والإفراج عن جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين بمقتضى أحكام صادرة من محاكم استثنائية، وإعادة محاكمة الجنائيين منهم أمام قاضيهم الطبيعي، وإلغاء المحاكم الاستثنائية بأنواعها كافة.

وفى برنامجه الرئاسي حدد الدكتور مرسى موقفه المؤيد لاستقلال القضاء فذكر نصاً ضرورة "حفظ سيادة القانون من خلال بسط وتعزيز سلطان القضاء وضمان استقلاله والعمل على تنفيذ أحكامه واعتبار جريمة عدم تنفيذ أحكام القضاء جناية يعاقب عليها القانون بالحبس والعزل"، وبعد بضعة أيام من انتخابه رئيساً لم يجد الدكتور مرسى غضاضة في مناقضة حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية مواد في قانون انتخابات مجلس الشعب وأصدر قراراً جمهورياً بدعوة مجلس الشعب المنحل إلى الانعقاد ثم اضطر إلى إلغائه بعد حكم المحكمة الدستورية بعدم "دستوريته"!

كان موقف جماعة الإخوان المسلمين مؤيداً ومدافعاً عن استقلال القضاء حين كانوا يحاولون كسب ثقة الثوار وإقناعهم بأنهم مع الثورة وحريصون على تحقيق أهدافها. ولكن سرعان ما تبدل موقف الجماعة وحزبها حديث الولادة حزب الحرية والعدالة بمجرد أن تمكنت من الحصول على أكثرية مقاعد مجلس الشعب في انتخابات 2012/2011.

وقد تمثلت بداية الهجمة الإخوانية على السلطة القضائية في محاولة تمرير مشروع لتعديل قانون المحكمة الدستورية العليا عن طريق مجلس الشعب «المنحل» في مايو 2012، حيث وصف المستشار طارق البشرى تلك المحاولة ".. وهكذا فإن حزب الحرية والعدالة، يريد أن يستخدم أكثريته في مجلس الشعب وسيطرته على المجلس، يريد أن يستخدم هذه السلطة التشريعية لتحقيق مكاسب حزبية ذاتية، تأثيرا على المحكمة الدستورية وضمانا لبقائه ودعما لمرشحه في الرئاسة، وهو ورجاله لا يدركون ما في قولهم وأقوالهم من عدوان صارخ على السلطة القضائية وتهديد لواحدة من كبرى هيئاتها". كما وصفت المستشارة تهاني الجبالي، النائب السابق لرئيس المحكمة الدستورية العليا ذلك المشروع الذي وافقت عليه لجنة "الاقتراحات والشكاوى" بمجلس الشعب بأنه "انتهاك" و"هدم" لدولة وسلطة القانون، ومحاولة لتعطيل المحكمة عن أداء دورها. وأشارت الجبالي إلى أن مشروع القانون يعطل المحكمة عن أداء دورها ومراقبة التشريعات والقوانين التي يصدرها مجلس الشعب، وهذا تدخل من السلطة التشريعية في عمل السلطة القضائية.

ولما فشل مجلس الشعب المنحل في تمرير مشروع تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا، فقد تكفل أعضاء حزب الحرية والعدالة وحلفاؤهم من أحزاب تيار الإسلام السياسي بتنفيذ المهمة من خلال دستورهم الصادر في 2012 الذي نص على قصر تشكيل المحكمة على رئيس وأقدم عشرة أعضاء بما ترتب عليه استبعاد المستشارة الجبالي وآخرين، وهذا يعنى على حد قول المستشار البشرى "أن المادة 235 (من الدستور الجديد) فصلت ما يزيد من قضاة المحكمة على العشرة، فصلتهم من وظائفهم بها ونقلتهم إلى وظائف أخرى. وهكذا تضمن مشروع الدستور الذي سيستفتى عليه الشعب المصري لتنظيم دولته وحياته الديمقراطية لمدى من السنين المقبلة التي لا يعرف عددها، تضمن قرارا بعزل قضاة من المحكمة الدستورية من وظائفهم. والسؤال الذي يثور هو "أليس في ذلك نوع من التدليس؟" وأضاف المستشار البشرى "ولنا أن نقلق على مصير استقلال القضاء كله، فإن من يسعى سعيا ظاهرا غير مستتر لعزل كبار رجال القضاء وتعيين آخرين مكانهم، حسبما ينبئ عن ذلك الإعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر 2012، وحسبما يظهر من نصوص المحكمة الدستورية في مشروع الدستور

المطروح، إن ذلك مما يتعين أن نحذر منه ويتوجب علينا أن نشير إليه إبراء للذمة وإعلانا لموقف المعارضة الصريحة تجاه هذا السعي، فإن المؤسسة القضائية المصرية، أيا كان ما يعتريها من شوائب وقتية، هي من أهم ما بنته الحضارة المصرية الحديثة استقلالا وكفاءة ومستوى مهنيا وأخلاقيا شديد الاحترام، وهى جزء مما يتعين استبقاؤه والدفاع عنه".

وتواصلت هجمة الإخوان المسلمين على القضاء، وإصدار رئيس الجمهورية "المنتخب" إعلاناً دستورياً في 21نوفمبر 2012 تم بمقتضاه عزل النائب العام د. عبدالمجيد محمود للمرة الثانية بعد أن هب قضاة مصر وأعضاء النيابة العامة ضد قرار عزله الذى تم تصويره بالمخالفة للحقيقة على أنه قرار تعيينه سفيراً لدى دولة الفاتيكان، ثم هبت مصر كلها في ثورة عارمة ضد ما تضمنه ذلك الإعلان الدستوري من تحصين لقرارات رئيس الجمهورية "المنتخب" غلَ يد القضاء عن نظر أي طعون ضد تلك القرارات السابقة على صدور الإعلان الدستوري واللاحقة عليه، إلى جانب إعطاء رئيس الجمهورية "المنتخب" السلطة التشريعية. وصاحب صدور تلك القرارات والإعلانات الدستورية المتصادمة مع الدستور والقانون والديمقراطية حصار همجي لميليشيات "الجماعة الحاكمة" ترتب عليه منع قضاتها من عقد جلساتها لفترة طويلة.

وقد حاولت جماعة الإخوان المسلمين أن تعاود الهجمة على القضاء بتعديلات لقانون السلطة القضائية يؤدى إلى مذبحة جديدة للقضاء أبعد تأثيراً وأشد خطراً من مذبحة 1969، وقد رفض ذلك المشروع من كافة قضاة مصر الشرفاء في جميع الهيئات القضائية، إلا من نفر قليل ممن يحسبون أنفسهم بالباطل على الأسرة القضائية وهم في حقيقتهم مشايعون للجماعة.

وقال "الرئيس المنتخب" في حواره مع قناة الجزيرة القطرية "هناك قلق مشروع لدى الناس من بعض الأحكام التي يصدرها بعض القضاة"، ويصرح عصام العريان بحسب بوابة "الوطن" "إنه يتعين على مجلس الشورى أن يتحرك بسرعة؛ لتبنى الإصلاحات القضائية، التي أشعلت غضبا عارما بين القضاة" كما كتب، "أنه ينبغي عدم تأجيل إقرار القانون، الذي يحدد صلاحيات السلطة القضائية"! وتتواصل محاولات الإخوان في تعطيل حصول المستشار عبد المجيد محمود على الصيغة التنفيذية لحكم بطلان تعيين النائب العام الحالي برد المحكمة!

وكالعادة، حين كانت تواجه رئيس الجمهورية "المنتخب" وجماعته مقاومة رافضة لقراراته المتصادمة مع الديمقراطية ودولة القانون، فإنه كان يتراجع عنها في الظاهر إلى حين، كما كان قد أعلن عن نية الرئاسة تجميد تعديل القانون لما بعد انتخابات مجلس النواب[49]، ثم تعود الآلة الإخوانية إلى معاودة الهجمة وتحقيق خطة "التمكين" و"الأخونة".
وقد استمرت مقاومة الأسرة القضائية والقوى الوطنية والشعب المصري كله لتلك الهجمة الإخوانية ضد سلطة القضاء إلى جاء يوم النصر الأكبر بعزل مرسي وحل مجلس الشورى "الإخواني" الذي كان يدبر تلك المكيدة للقضاء المصري العظيم.

[49] لم تمهله ثورة الشعب في 30 يونيو وقرار قيادة القوات المسلحة بعزله إلى الوصول حتى تتم انتخابات مجلس النواب التي تأخرت لرفض القضاء الإداري الإعلان عن دعوة المواطنين لتلك الانتخابات .

2. سيناء.. وجرائم الجماعات التكفيرية "المتحالفة مع الإخوان"!

في خضم مشكلات الوطن المتصاعدة وأزماته المتجددة التي تسبب فيها، أو بمعنى أدق اصطنعها، النظام الحاكم في السنة الكئيبة التي مرت على الوطن، كادت سيناء تتوارى عن دائرة اهتمام المصريين إلا في مناسبات الاحتفال التقليدي بعيد سيناء واحتفالات استرجاع طابا، وهي احتفالات باهتة في العادة ولا تثير اهتمام المصريين حكاماً ومحكومين! ولم يتخلف النظام الحاكم "الإخواني" آنذاك عن مجاراة سابقه "المباركي "في إهمال سيناء وتناسى مطالب أهلها والاستمرار في خطة تفريغها من مقومات التنمية والتعمير، والتفرغ فقط للحديث الأجوف عن أهميتها وضرورة إدماجها في نسيج الوطن الأم وإنهاء عزلتها عن باقي أجزاء مصر.

وفى الوقت الذي كاد النسيان يلف مأساة مجزرة رفح التي راح ضحيتها ستة عشر شهيداً من أبناء القوات المسلحة، تصاعدت خطورة تردى الأوضاع الأمنية في سيناء بما يهدد أمن تلك البقعة الغالية من أرض مصر والأمن القومي المصري في كل أنحاء الوطن نتيجة تحالف جماعة الرئيس المعزول مع حركة حماس والجماعات التكفيرية على شن حرب ضد الوطن وقواته المسلحة في سيناء[50].

فمنذ جريمة قتل أبناء القوات المسلحة في "رفح" في الخامس من أغسطس 2012 توالت الأحداث الإجرامية من عناصر تستهدف جيش مصر وشعبها وتريد إشاعة الفوضى في سيناء ومصر كلها. إن الأحداث التي تجري في سيناء أنباؤها تدل دلالة قاطعة على وجود مخطط إجرامي للإساءة إلى مصر وأمنها القومي، بينما لم تتعامل الرئاسة "المعزولة" معها بالقدر اللازم من الحزم والحرص على المصالح الوطنية العليا لمصر.

فبالرغم من مضىّ ما يقرب من عام على جريمة "رفح" وإعلان رئيس الجمهورية "المنتخب" إصراره على القصاص من الجناة المجرمين، وتصريحه الشهير بأنه يتولى بنفسه قيادة العملية "نسر" لتعقب الجناة وتطهير سيناء من البؤر الإجرامية والتنظيمات التكفيرية والمتشددة، فإن أحداً من أهل مصر

---

[50] صرح الإرهابي الإخواني المقبوض عليه "محمد البلتاجي" على قناة الجزيرة " أنه في اللحظة التي يتراجع فيها السيسي عن انقلابه العسكري، تتوقف العمليات في سيناء!"

لم يكن يعلم شيئاً عن نتائج التحقيق في تلك الجريمة ولا أسباب النكوص عن استكمال العملية "نسر".
واستمرت الرئاسة صامتة لا تبدى اهتماماً ـ ولو من أجل منع الشائعات والأقاويل التي تتردد في وسائل الإعلام وفى المحافل والاجتماعات السياسية لتبرئة نفسها من تهم الضلوع في صنع وتعميق مأساة سيناء. حتى تم عزل مرسي وتولت القوات المسلحة زمام الأمور في سيناء التي نرجو أن تعلن نتائج التحقيق في تلك الجريمة البشعة ومدي ضلوع المعزول وشركاءه في حركة حماس فيها.
ورغم جهود القوات المسلحة منذ الإطاحة بالمعزول في تعقب هذه العنصر الإجرامية الضالة، فالواضح أن طريقهم إلى مصر مستمر طالما استمر التحالف الشيطاني بين جماعة الإخوان الإرهابيين ومنظمة حماس التابعة لتلك الجماعة على تحقيق خطة التمكين الإخوانية الحمساوية!

3. الإخوان يعيدون إنتاج نظام مبارك!

نجح الشعب المصري في ثمانية عشر يوماً فقط في إنهاء عهد مبارك بمجرد أن أجمع على رأى واحد أن "ارحل" و"مش حنمشى.. هو يمشى"، وتم إنهاء ثلاثين عاماً قضاها رئيساً، وكان يخطط للترشح في انتخابات 2011 الرئاسية وفيما بعد كان الدور على "الوريث".

وكان الهدف من ثورة الشعب في 25 يناير إسقاط نظام مبارك تماماً وسد الثغرات التي يمكن أن تنفذ منها عناصر ذلك النظام لإعادة إنتاجه فيما أطلق عليه "الثورة المضادة"، كما كان من أهداف الثورة تطهير البيئة الوطنية من آثار الاستبداد والفساد السياسي والاقتصادي ومعوقات التطور الديمقراطي.

ولكن الأمور بعد تخلى الرئيس السابق عن منصبه لم تجرِ على هوى الثوار الذين قنعوا بالانتصار الساحق والسريع على رأس النظام البائد وظنوا أنهم على طريق الثورة سائرون في حماية الشعب الذي أصدر نداءه الذي اهتزت لأصدائه جنبات ميدان التحرير ومصر كلها أن "ارحل" فرحل!

إن نظام مبارك لم يسقط حتى الآن برغم انقضاء أكثر من سنتين على قيام الثورة، وانتهت المرحلة الانتقالية التي كانت الأمل في القضاء على النظام الذي ثار الشعب من أجل إسقاطه ولكن للأسف لم يتحقق ذلك الأمل!

ومع تباعد القوى الثورية عن المشهد السياسي في أعقاب تخلى الرئيس السابق عن منصبه وعدم قدرتها في تلك الفترة القصيرة على تكوين حزب أو أحزاب تتولى قيادة العمل الثوري لاستكمال تحقيق أهداف الثورة، وفى ضوء ضعف وتشرذم الأحزاب والقوى السياسية القديمة، خلا المشهد السياسي إلا من جماعة الإخوان المسلمين وحزبها الحرية والعدالة ومن السلفيين وجماعات الإسلام السياسي الذين سارعوا إلى تأسيس أحزاب ذات مرجعيات دينية وتحالفوا مع الجماعة وحزبها ليسيطروا على المشهد السياسي ويركبوا موجة الثورة معلنين أنهم كانوا في مقدمة الثوار في ميدان التحرير!

والقصة باتت معروفة للكافة، فقد كان هدف الجماعة وحزبها ومشايعيهم ـ وقد خلت الساحة السياسية إلا منهم ـ تحقيق أغلبية كاسحة في انتخابات مجلس الشعب التي جرت في نوفمبر 2011، والتي كانت جهودهم مركزة على

إنجازها رغم أن التيار السياسي الغالب في ذلك الوقت كان يطالب بالدستور أولا!
ولما تحققت الأغلبية لحزب الحرية والعدالة وحزب النور في مجلس الشعب الأول بعد الثورة، كانت آمال الشعب منعقدة على أن يباشر هذا المجلس دوراً تاريخياً في تحقيق هدف الثورة الرئيسي "الشعب يريد إسقاط النظام". ولكن أداء المجلس جاء مخيباً لتطلعات المواطنين وثوار التحرير حيث انشغل بالدخول في معارك مع حكومة الدكتور الجنزوري مهدداً بسحب الثقة منها رغم أنه لا يملك تلك السلطة التي جاء الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 خلواً منها ومضت ستة أشهر تقريباً دون فاعلية أو أداء له قيمة في مجال تطوير العمل الوطني وتطهير مؤسسات الدولة من عناصر النظام القديم أو محاولة إثبات أنه بحق "مجلس شعب الثورة"، حتى صدر قرار المشير حسين طنطاوي بحله.
وجاء انتخاب مرشح حزب الحرية والعدالة والأصل أنه مرشح الجماعة رئيساً للجمهورية على خلفية رفض ملايين الناخبين التصويت لمنافسه الفريق أحمد شفيق تجنباً لاحتمال أن يعيد ـ أي شفيق ـ إنتاج نظام مبارك الاستبدادي وخوفاً من استمرار "حكم العسكر"، فإذا بالرئيس مرسى وقد أثبت أنه الأكثر محافظة على نظام مبارك والأقدر في ممارسة كل أساليب ذلك النظام القائم على إقصاء القوى الوطنية والثورية. ونجح "الرئيس المنتخب" منذ توليه منصبه الرئاسي في إنشاء سجل حافل من القرارات غير المدروسة والإعلانات غير الدستورية، والتغول على السلطة القضائية، وتحصين قراراته ضد الطعن عليها أمام القضاء، وعزل النائب العام السابق وهو غير قابل للعزل والانفراد بتعيين النائب العام الحالي دون مراجعة المجلس الأعلى للقضاء كما يقضى بذلك قانون السلطة القضائية!
وعمل نظام مرسي على ترسيخ وتوطيد أركان النظام القديم الذي ثار الشعب من أجل إسقاطه؛ إذ بدلاً من إنهاء حصر الشهداء والمصابين والمفقودين من المواطنين في أحداث ثورة 25 يناير 2011 وتكريمهم وتعويض أسرهم وتخليد ذكرى الشهداء، أنتج نظام الحكم الجديد للرئيس "المنتخب "مزيداً من الشهداء والمصابين في أحداث " محمد محمود 2" ومحيط قصر الاتحادية ومحيط كوبري قصر النيل وميدان سيمون بوليفار، وفى بورسعيد والغربية والإسكندرية، وأخيراً ميدان النافورة بالمقطم في محيط مكتب الإرشاد. كما

لم تتم إعادة هيكلة وزارة الداخلية، بل توسع نظام مرسي في استخدام القوة المفرطة لأفراد الداخلية لمواجهة الشعب الثائر، وتم استبدال بوزير الداخلية السابق [51]الذي نأى بنفسه وقواته عن الانحياز للفصيل الحاكم الوزير الحالي الذي بالغ في تعريض أفراد الشعب للقنابل المسيلة للدموع وواجه المتظاهرين السلميين بوابل من مقذوفات "الخرطوش"، حتى إن جنائز شهداء بورسعيد الباسلة لم تسلم من الاعتداء عليها!

وتناسى نظام المعزول التحقيق في كافة حالات ووقائع الفساد السياسي وعمليات تزوير الانتخابات، واكتفى بإصدار قانون العزل السياسي ونص عليه في الدستور الذي أصدره في ديسمبر 2012 لمنع أشخاص بعينهم من المنافسة في المجال السياسي. كما تناسى إعادة تشكيل المجالس المحلية وتجاهل في دستوره الجديد مبدأ انتخاب المحافظين والقيادات المحلية وهو ما طالب به البرنامج الرئاسي للمرشح الرئاسي مرسى وعمد إلى تعيين رجال الجماعة في مناصب المحافظين ووزير التنمية المحلية القائم على شئون إدارة الحكم والمحلى.

ورغماً عن حكم المحكمة الإدارية العليا بحل الحزب الوطني الديمقراطي ومصادرة أمواله ومقاره وإعادتها إلى الدولة، فقد تناسى نظام الحكم الجديد القديم في الحقيقة أن ذلك الحزب كان من أركان الفساد في نظام مبارك وأعاد إنتاجه في هيئة "حزب الحرية والعدالة" ليواصل من خلاله سياساته في إقصاء المخالفين في الرأي والمعارضين لسياسات الحكم، وتمكين أعضائه من السيطرة على كل مؤسسات الدولة، والانفراد بالتشريع عن طريق مجلس الشورى غير المؤهل، وتزيين كل قرارات الرئيس بالحق أو بالباطل. بل وزاد الحكم الجديد بالاستعانة برموز من رجال أعمال النظام القديم للمشاركة في لقاءات رئيس الجمهورية الخارجية، كما كان شأن الرئيس الأسبق مبارك!

وكما كان الحال في نظام مبارك، استمرت في عهد المعزول ممارسات التضييق على الصحفيين والإعلاميين، وزادت دولة حكم الإخوان بالإسراف في قرارات "الضبط والإحضار" للمطلوبين للتحقيق. واستمرت سياسة

[51] الوزير السابق هو اللواء أحمد جمال الدين والذي خلفه هو اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية الحالي والمستمر من وزارة هشام قنديل إلى الآن بعد عزل مرسي، والذي حاول الإرهاب الإخواني اغتياله يوم 5 سبتمبر 2013.

"العناد" التي مارسها الرئيس الأسبق وزاد عليها الرئيس المعزول بالإصرار على مجافاة أحكام القضاء والتهديد بالتخلص ممن يطلق عليهم "أصابع" الإفساد وهو لا يسميهم[52]، وإسراف أهل الحكم الجديد في الترويج ليلاً ونهاراً لفكرة المؤامرة التي يتعرضون لها. وما أشبه الليلة بالبارحة، فقد عاد الشعب يطالب "بإسقاط النظام" وينادى "الشعب والجيش إيد واحدة" حتى تحقق له ما أراد وتم عزل مرسي.

[52] إلا مرة واحدة حين خطب يوم 2 يوليو خطابه الكارثي وذكر فيه أسماء قضاة اتهمهم بالتزوير أثناء إشرافهم على انتخابات مجلس الشعب عام 2005.

4. الإخوان.. يقولون ما لا يفعلون؟

دأبت جماعة الإخوان المسلمين على الحديث عن مفاهيم وقيم تناصر الدولة المدنية الحديثة، ولا ينقطع حديثهم عن تحقيق أهداف الثورة ولا التحول الديمقراطي، دون أن يفعلوا شيئاً من أجل إثبات صدق أقوالهم والتزامهم بها!

ومنذ تأسيس الجماعة، كان خطابها المعلن مختلفاً عن الأهداف الحقيقية والرسائل المتداولة بين القيادات والتنظيمات الداخلية فيها، بل أكثر من هذا، فلم يكن الخطاب الحقيقي للجماعة متاحاً للجميع، بل كان مقصوراً على فئة محدودة منهم، ومثال ذلك "رسالة التعاليم" التي وجّهها مؤسس الجماعة ومرشدها الأول حسن البنا إلى "... الإخوان المجاهدين من الإخوان المسلمين الذين آمنوا بسموّ دعوتهم، وقدسية فكرتهم، وعزموا صادقين على أن يعيشوا بها، أو يموتوا في سبيلها، إلى هؤلاء الإخوان فقط أوجّه هذه الكلمات، وهى ليست دروساً تُحفظ، ولكنها تعليمات تُنفذ، فإلى العمل أيها الإخوان الصادقون.. أما غير هؤلاء. فلهم دروس ومحاضرات، وكتب ومقالات، ومظاهر وإداريات، ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات، وكلا وعد الله الحسنى".

ولقد اعتادت الجماعة دغدغة مشاعر المصريين وتملقهم بأقوال من مثل ما ورد بمقدمة المبادرة التي طرحتها الجماعة في 16 من مارس 2011 بعنوان "معاً نبدأ البناء" ضمن سلسلة حوار من أجل مصر.. "لقد أعادت الثورة الروح إلى شعب مصر، وأخرجت أسمى ما به من خصائص، وارتفعت به فوق التطلعات الشخصية والفئوية والطائفية، ووحَّدت أهدافه ومطالبه، فاستطاع بفضل الله تحقيق بعضها ولا تزال الأخرى تحتاج إلى اليقظة والوحدة والجهود".

ورغم تلك الكلمات التي تخاطب العواطف، فإن ممارسات الجماعة وحزبها بعد إنشائه لم تتعدَّ الأقوال! فقد جاء في تلك المبادرة قول الجماعة "إننا نوقن كل اليقين أن الأهداف العظيمة والآمال العريضة لا يستطيع أن يقوم بها فصيلٌ وحده أو حزبٌ بمفرده، ولكن لا بد من تضافر كل الجهود، وتكاتف كل القوى الشعبية حتى تعبر الثورة إلى شاطئ النجاح، وتتحقق الأماني القومية، وتستعيد مصر سيادتها وريادتها وتقدمها، ويعيش شعبها في

المستوى اللائق به في كل مجال"، والشعب يشهد بأن ذلك القول لا يستند إلى أي دليل عملي، بل على العكس إن جميع تصرفات الجماعة وحزبها ومجلس الشعب، الذى كانت لها الأكثرية فيه قبل أن ينحل وفقاً لحكم المحكمة الدستورية العليا وبقرار من المشير طنطاوي في 16 يونيو 2012، كلها تقطع بكل اليقين بالرغبة العارمة في الاستحواذ على السلطة وإقصاء جميع الفصائل من غير الجماعة عن المشاركة في المشهد السياسي وفى تحمل جزء من مسئوليات العمل الوطني.

وقبل أن يجف المداد الذي كُتبت به المبادرة الإخوانية، أخلفت الجماعة وحزبها الحرية والعدالة الوعود التي قطعوها على أنفسهم للأحزاب التي شاركت معهم في تأسيس "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" وبدلوا التزامهم بأن صيغة المنافسة في انتخابات مجلس الشعب 2011 هي "المشاركة" وجعلوها "المغالبة". وبدلاً من التزامهم بأن تكون منافستهم على 30% من مقاعد المجلس فنافسوا على 100% من المقاعد. وفى فبراير 2012 أعلنت الجماعة بألا يكون لها مرشح في انتخابات رئاسة الجمهورية، فنكصوا على أعقابهم وأصبح لهم مرشحان!

ومن عجب أن مبادرة الإخوان عام 2011 والجماعة خارج سلطة الحكم وسلطانه، كانت تدعو إلى مجموعة من "المبادئ العامة الأساسية التي تتوافق عليها أطياف المجتمع المصري وتمثل البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الحر العادل الذي ناضلت أجيال متوالية من أجله" لم تجد لها سبيلاً إلى التنفيذ حين نجحت الجماعة في الوصول إلى السيطرة على مجلسي الشعب قبل حله ومجلس الشورى المرشح الذي كان مرشحاً للحل قبل 30 يونيو.[53] وحين أصبحت رئاسة الجمهورية في حوزتهم فعلوا عكس ما نصت عليه مبادرتهم!

ولعل تأمل بعض ما تضمنته المبادرة الإخوانية في 2011 يعطى القراء صورة عن انطباق الآية الكريمة "يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون" [الصف 2، 3]، فقد تضمنت المبادرة "تأكيد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين على اختلاف أديانهم في دولة

[53] كان مجلس الشورى مرشحاً للحل قبل 30 يونيو بحكم منتظر للمحكمة الدستورية العليا بناء على تقرير لهيئة المفوضين أوصى بالحل، وقد تم حله بموجب الإعلان الدستوري الصادر من المستشار عدلي منصور يوم 8 يوليو 2013.

مدنية، وأن المواطنة أساس المجتمع، وأن الدولة مسئولة عن أمن الوطن والمواطنين، والقوات المسلحة ضامنة للشرعية الدستورية وحامية لأمن واستقلال وسيادة الوطن، وحرية الإعلام، وإقرار الحق في إصدار الصحف والمجلات وتأسيس الفضائيات والإذاعات، وتجريم حجب المعلومات". كما أقرت المبادرة الإخوانية الحق في التنظيم والتظاهر والاعتصام وغيرها من أشكال الاحتجاج السلمي، مع مراعاة سلامة المجتمع وعدم الإخلال بالأمن العام، واحترام الحقوق والحريات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وتمثيل الشعب في مجلس نيابي منتخب في انتخابات دورية حرة ونزيهة وشفافة تحت إشراف قضائي كامل [قاض لكل صندوق]، وأن حق الطلاب في النشاط السياسي من الحقوق العامة التي لا يجوز تعطيلها في أي وقت، ويشمل الحق في تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة.

ونصت المبادرة على استقلال القضاء بجميع درجاته، وتوفير المقومات اللازمة لإبعاد القضاة عن أية مظنة أو مطمع أو تهديد أو استثناء، وأن مجلس القضاء الأعلى هو المختص بكافة أمور القضاة، وأن المحاكمة العادلة حق لكل مصري أمام قاضيه الطبيعي، مع ضرورة الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وضمان استقلال النيابة عن وزير العدل، وتعيين رؤساء المحاكم العليا [الدستورية، الإدارية العليا، النقض، وكذلك النائب العام]، إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، وتبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل، والإسراع بإصدار قانون السلطة القضائية الذى أصدره نادى القضاة!

واحتل الاقتصاد مكانة مهمة في المبادرة الإخوانية؛ إذ حددت ضرورة أن يقوم النظام الاقتصادي على الحرية والعدالة الاجتماعية، وأن تلتزم الدولة بالعمل من أجل تحقيق تنمية شاملة، والمحافظة على الأصول الاقتصادية العامة، وتبنى سياسة اقتصادية واجتماعية لمحاربة الفقر وتطبيقها تحت رقابة شعبية، بهدف القضاء على المظالم الاجتماعية والحد من الفوارق بين فئات المجتمع وضمان ربط الحد الأدنى للأجور بالأسعار.

فكل تلك المبادئ التي تضمنتها المبادرة الإخوانية عام 2011 ضلت طريقها إلى التنفيذ تحت الحكم الإخواني، بل إن الإخوة من الحكام الجدد قد ناقضوها واعتدوا عليها، ويكفى أن نراجع موقف مبادرتهم من القضاء واحترامها لتعيين

رؤساء المحاكم العليا بمن فيهم رئيس المحكمة الدستورية العليا، وكذلك النائب العام إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، ونقارن ذلك الموقف بتغوُّل رئيسهم "المنتخب "على السلطة القضائية وعزله النائب العام وتعيين آخر محله من دون أي اعتبار لرأى مجلس القضاء الأعلى، والتربص بالمحكمة الدستورية العليا وتقليص اختصاصاتها وتخفيض عد قضاتها ليتم التخلص من قضاة بعينهم، كل ذلك تم بموجب مواد في دستورهم الذى تم تمريره بليل ليتوافق مع أهدافهم.

5. يا أهل مصر.. تعالوا إلى كلمة سواء.. رغم الإخوان!

كان أمل شعب مصر أن يؤدى تسليم المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة إلى رئيس منتخب ديمقراطياً إلى بدء مرحلة جديدة من الاستقرار والتوافق الوطني والمحاولات الجادة لتحقيق أهداف الثورة، وذلك بعد كل المعاناة والاضطراب والأحداث الدامية التي شهدها الوطن طوال الفترة الانتقالية التي دامت ما يقرب من عامين.

ولكن، ومع كل الأسف، لم يتحقق للمصريين ما كانوا يأملونه، فبدلاً من الاستقرار نشبت على الساحة المصرية حالة من الفوضى العارمة من الانفلات الأمني وإهدار سلطة القانون وضياع هيبة الدولة، وحلت الصراعات الحزبية والخلافات السياسية محل التوافق الوطني، وضاعت أهداف الثورة بين تلك الصراعات والخلافات ولم تعد الثورة في حد ذاتها موضوعاً يذكره المتصارعون على المكاسب السياسية، أو الذين تشدقوا بشعاراتها مدعين أنهم حماتها، إلى أن تبوأوا سدة الحكم فتخلوا عنها غير عابئين بوعود قطعوها ولا برامج انتخابية قدموها للناخبين الذين وثقوا فيهم ليكتشفوا أنهم تعلقوا بالسراب والأوهام!

وازداد الشعور بخيبة الأمل الوطني بعد انتخاب رئيس الجمهورية وقعت خلالها أحداث مأساوية على مستوى الوطن، وسقط فيها مئات الشهداء والمصابين من أبناء الشعب الثائرين في ميدان التحرير ومحيط قصر الاتحادية وفى ميدان سيمون بوليفار، وفى الإسكندرية، والمحلة الكبرى والمنصورة، ثم في السويس والإسماعيلية. ثم كانت قمة مأساة الشعب حين تمت ملحمة مدينة بورسعيد الباسلة التي قدمت منذ السادس والعشرين من يناير 2013 وحتى الآن ما يقرب من سبعين شهيداً ومئات الجرحى والمصابين.

وعلى العكس من الأغنية الشهيرة التي تغنت بها «شادية» بمناسبة أعياد سيناء "مصر اليوم في عيد"، فإن مصر كانت عبر شهور سنة الرئاسة الوحيدة للمعزول في شقاق واختلاف وحزن تبكي أبناءها الشهداء والمصابين، وتعيش حالة غير مسبوقة من الانقسام والتفتت نجح تيار الإسلام السياسي في تعميقها مستنداً إلى دعم الرئاسة الظاهر والمستتر.

كذلك كانت مصر تعيش ـ وما تزال ـ حالة غير عادية من الانفلات الأخلاقي والسلوك العام السلبى تشهد عليها أحداث البلطجة والاعتداء على العزل الآمنين، وحالات التحرش بالنساء والفتيات، وشيوع الرشوة وأشكال الفساد، وذلك برغم ازدياد أعداد الملتحين من المصريين والمنتقبات والمحجبات من المصريات بعد الظهور السياسي والإعلامي المكثف لمن أطلقوا على أنفسهم صفة "دعاة" في فترة ما بعد 25 يناير، وبرغم سيطرة جماعة الإخوان المسلمين وحزبها ومشايعيها من تيارات الإسلام السياسي على أجهزة الإعلام الرسمي ومؤسسات الصحف القومية طوال فترة احتلالهم للسلطة في البلاد، وانطلاق القنوات الفضائية الدينية وعودة الجماعة الإسلامية، و"الحازمون" وما أدراك ما الحازمون؟

مصر تعيش ـ وما تزال ـ حالة غير مسبوقة ولا مقبولة من التردي العام أمنياً واقتصادياً و"أخلاقيا"، ناهيك عن انهيار كيان الدولة بفعل الفشل الحكومي العام والدعم الرئاسي لحكومة فاقدة الرؤية ومعزولة عن جماهير الشعب، كما أنها حكومة لا تحظى بالتقدير والمكانة الدولية الجديرة باسم مصر وتاريخها وريادتها الثقافية والحضارية وعبقرية موقعها وزعامتها التاريخية للوطن العربي على مدى سنوات طوال[54].

وما يزال الشعب يذكر شهداء مجزرة رفح الذين اغتالتهم أيادي الغدر والخيانة، وما زال الشعب ينتظر القصاص من هؤلاء القتلة الذين سبق أن توعدهم الرئيس المعزول بالعقاب بينما مرشده العام كان يلتقي خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس وينفى الاثنان عن الحركة أي اتهام بالاشتراك في الجريمة أو معرفة الفاعلين!

ولقد أضيف إلى المشهد أربعة مشاهد صارخة ـ من أفعال نظام مرسي قبل عزله ـ لتزيده احتقاناً؛ إضراب ضباط وأمناء وجنود الشرطة ومطالبتهم بإقالة وزيرهم ـ وزير الداخلية ـ ثم السقطة المدوية لوزير العدل في حكومة هشام قنديل باعترافه بأن وزير الداخلية هو الذى طلب منه الإعلان بأن وفاة الشهيد محمد الجندي كانت بسبب "حادث سيارة"، ثم إعلان الجماعة الإسلامية وغيرها من جماعات وأحزاب الإسلام السياسي عن تشكيل "لجان شعبية"

[54] الإشارة هنا إلى حكومة الدكتور حازم الببلاوي التي تشكلت عقب نجاح ثورة 30 يونيو وعزل مرسي في 3 يوليو 2013، والمقصود بالدعم الرئاسي هو نفي رئاسة الجمهورية لأنباء إقالة تلك الحكومة رغم فشلها.

لحفظ الأمن والسيطرة على الشارع بدلاً من الشرطة واستثماراً لإعلان مكتب النائب العام [55]بتفعيل المادة 37 من قانون الإجراءات الجنائية التي تعطى المواطنين حق الضبطية القضائية! وكانت الإضافة الرابعة هي إقدام رئاسة الجمهورية المعزولة بالتصريح أو بالإيحاء لهيئة قضايا الدولة بالطعن على حكم المحكمة الإدارية بوقف إجراءات الانتخابات التشريعية وذلك بعد أن حمد الشارع السياسي للرئاسة قرارها باحترام الحكم وعدم الطعن عليه!

وقد تمثل رأى الشعب الغاضب من هذا المشهد العبثي في المناداة بتدخل القوات المسلحة لتصحيح الموقف الوطني بعد أن تفاقمت أزمة الوطن الطاحنة وتحولت إلى "معضلة" يصعب علاجها بالوسائل التقليدية وأصبحت في حاجة ماسة إلى تدخل جراحي. وكانت البداية بأن سارع آلاف المواطنين في بورسعيد وغيرها من المدن المصرية، المكلومة على شهدائها والمصابة في اقتصادها، بتحرير توكيلات في الشهر العقاري للفريق أول عبد الفتاح السيسي لتولى "إدارة شئون البلاد".

والرأي الذي كان يكتسب مزيداً من القبول بين أغلب المواطنين هو ضرورة أن تتدخل القوات المسلحة لتصحيح الوضع في مصر ـ دون أن تتحمل مسئوليات الحكم ـ باعتبار أنها المؤسسة الوطنية التي ينتظرها الشعب لتهب لنجدته وحماية أمنه وتأمين مساره على طريق التحول الديمقراطي.

ورأى المؤيدون لفكرة استدعاء القوات المسلحة لمهمة إنقاذ الوطن من الفوضى أن الدستور كان يقضى في المادة رقم 194 "أن القوات المسلحة ملك للشعب مهمتها حماية البلاد والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها."، وأن ما شهدته البلاد ـ خلال فترة رئاسة مرسي ـ كان يعتبر قمة التهديد لأمنها، ناهيك عن تسلل عناصر غير مصرية إلى سيناء ومدن مصرية أخرى مما يهدد الأمن الوطني ويتطلب تدخل القوات المسلحة لحماية البلاد.

ولكن من جانب آخر، تلقى فكرة استدعاء القوات المسلحة لتصويب مسار الوطن رفضاً من قطاعات سياسية وثورية تخشى إعادة تجربة الفترة الانتقالية التي أدار فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة شئون البلاد

[55] هو النائب العام الخصوصي لجماعة الإخوان المسلمين طلعت عبد الله الذي تم بعد صدور حكم القضاء بأحقية النائب العام الأسبق د. عبد المجيد محمود بالمنصب، وهو الآن خاضع للتحقيق في قضايا مختلفة منها قضية زرع أجهزة تنصت في مكتب النائب العام.

بتكليف من الرئيس السابق، وكانت نتيجة التجربة في مجملها غير إيجابية ولا محققة لتمنيات الشعب وأهداف ثورته.
إن محاولة كسر الجمود وحلحلة الموقف تبلورت في تصاعد حركة "تمرد" ونجاحها في جمع ملايين التوقيعات للمصريين المطالبين بسحب الثقة عن مرسي، وقد استجاب الفريق أول السيسي القائد العام للقوات المسلحة إلى مطلب الشعب، وتم عزل مرسي يوم 3 يوليو 2013. ويحدونا الأمل في أن يعود المصريون إلى كلمة سواء تركز على الصالح الوطني وتنتصر للشعب وثورته.

7. استحقاقات ما بعد الدستور!

قضى الأمر، وتم تمرير الدستور المشوه الذى ناضل قطاع عريض من المصريين في محاولة لإقناع الغالبية من المواطنين لرفضه لما يمثله من تهديد لمدنية الدولة، وكان جهد القوى الوطنية منذ بداية التشكيل الأول للجمعية التأسيسية للدستور مركزاً على كشف التشكيل غير المتوازن للجمعية ومحاولة إعادة التوازن لتشكيلها الثاني بعد الحكم القضائي ببطلان الجمعية الأولى، ولما فشلت جهود القوى الوطنية، انسحب عدد كبير من ممثلي الأحزاب والقوى المدنية ثم تبعهم جميع المؤيدين للدولة المدنية، وبذلك حقق الإخوان المسلمون وممثلو تيار الإسلام السياسي هدفهم بالانفراد بالجمعية التأسيسية وصياغة الدستور على هواهم!

قضى الأمر وأجيز الدستور الذى طرحه رئيس الجمهورية للاستفتاء، من دون أن يتحقق التوافق الوطني كما سبق أن التزم الرئيس، بما احتواه من مواد تمثل ألغاماً على طريق التحول الديمقراطي كما تعتبر تهديداً مباشراً لمدنية الدولة، وأهم تلك المواد هي المادة 4 التي تنص على: "ويؤخذ رأى هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشئون المتعلقة بالشريعة الإسلامية" وهذا الالتزام يسرى على السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وهو يعطى لهيئة كبار العلماء نوعاً من الوصاية على هذه السلطات، خاصة السلطة القضائية "لأنه من غير المتصور أخذ الرأي وعدم اتباعه من علماء دين يمكن التحكم في اختيارهم بتعديل القانون المنظم لتشكيل هيئة كبار العلماء".

كذلك تؤدى المادة 219 التي أضيفت ضمن باب الأحكام العامة والتي نصت على أن "مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة" التي تجعل الأحكام المختلف عليها بين الفقهاء والمتغيرة بحكم الزمان والمكان وظروف الواقع المصدر الرئيسي للتشريع الفعلي وهذا يحقق ما كان السلفيون يرغبونه بتعديل المادة الثانية التي تقضى بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وهذا التعديل يتم كأمر واقع بتطبيق المادة 4 بما نصت عليه من وجوب أخذ رأى هيئة كبار العلماء فيما يتعلق بالشريعة الإسلامية مما يضع مؤسسات الدولة الديمقراطية، بما في ذلك السلطة

التشريعية والسلطة القضائية، تحت ولاية الفقيه ويهدد الاستقرار القانوني والاجتماعي.
وتكتمل منظومة المواد المتوافقة مع اتجاه تيار الإسلام السياسي بالمادة 81 التي "تقيد الحقوق والحريات بتفسير مبادئ الشريعة الإسلامية الوارد في المادة 219 الذى يشمل الأدلة والقواعد الفقهية في مذاهب أهل السنة والجماعة والتي تسمح باستخدام رأى الفقيه غير الملزم في الأساس وجعله أساساً لتقييد حقوق المواطنين مما يجعل مرجعية الدستور وحمايته لحقوق المواطن قاصرة ولا جدوى منها، وقد أغنانا الدكتور ياسر برهامي عناء التفكير فيما عساه أن يحدث حين تطبيق الدستور الجديد إذ اعترف أن "هذا الدستور يشمل قيوداً غير مسبوقة تخص الشريعة في الدستور، وذلك لأول مرة في دستور مصري عبر التاريخ".
وتعتبر المادة 230 من أخطر المواد في الدستور، إذ نصت على أن: "يتولى مجلس الشورى القائم بتشكيله الحالي سلطة التشريع كاملة من تاريخ العمل بالدستور حتى انعقاد مجلس النواب الجديد"، ومصدر الخطورة في تلك المادة أن مجلس الشورى القائم يفتقر إلى الخبرات القانونية والقدرات التشريعية والدستورية مما يجعله غير مؤهل لممارسة العمل التشريعي، علماً بأن الناخبين القلائل الذين انتخبوا أعضاء ذلك المجلس كانوا يعلمون أنه مجلس بلا اختصاص تشريعي، والمتوقع أن يؤدى مجلس الشورى دوره المرسوم له في تمرير مجموعة من التشريعات المعادية للديمقراطية التي لا يرغب رئيس الجمهورية في تحمل وزر إصدارها ومنها قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون انتخاب مجلس النواب «" مجلس لشعب سابقاً"، وقانون تطوير الأزهر، وقانون السلطة القضائية وقانون المحكمة الدستورية العليا وغيرها من قوانين مطلوبة لإحكام سيطرة الدولة "الجديدة" عليها، وحسبنا ما اعترف به د. برهامي "أن المحكمة الدستورية لازم تتنضف بأي طريقة كانت"، وأنه "بعد تشكيل هيئة كبار العلماء، ووضع القانون يمكن أن نعزل شيخ الأزهر بالقانون"، كما قال: "إحنا مش عايزين الإعلام ياخد باله من بعض المواد"، لافتاً إلى أن هناك مادة حرية الفكر والرأي والإبداع، تلتزم الدولة بحماية القيم، والبرلمان لو أصدر قانون الحسبة يبقى وصلنا لما نريد"، ثم أفصح أنه لن يتم الرقابة على الصحف قبل النشر لكن سيتم وضع عقوبة جرائم للنشر بالحبس!!!

والآن يجب على القوى الوطنية اتخاذ موقف للمعارضة الإيجابية بعرض بما يتوافر لها من معلومات وأدلة موثقة عن وقائع انتهاكات وأخطاء أو تزوير لعملية الاستفتاء على اللجنة العليا للانتخابات، ورفع الأمر إلى القضاء إن لم يتم تحقيق عادل وسريع في تلك الوقائع. كما ينبغي تشكيل مجموعات من قوى المعارضة لدراسة وتقييم تجربة صنع الدستور واستخلاص أهم الدروس المستفادة والأخطاء التي وقعت فيها القوى الوطنية وأنصار الدولة المدنية، ومواصلة الحشد الشعبي والجماهيري في اتجاه التوعية وبيان مظاهر عوار الدستور وكيف أنه سيؤثر سلباً على حقوق وحريات المواطنين.
وجدير بالأحزاب والقوى السياسية الإسراع في عمليات إعادة تنظيم هياكلها وحشد إمكانياتها لمواصلة الكفاح ضد الدستور وكشف عيوبه فضلاً عن الدفاع عن الدولة المدنية والديمقراطية. كما يجب تكثيف الجهود لضم الشباب الثوري المتطلع إلى تحقيق أهداف ثورة 25 يناير.
ومن أهم الأمور الواجبة على قوى المعارضة الإعداد للانتخابات التشريعية القادمة إعداداً متكاملاً وفق خطة علمية واقعية، تبدأ بالمشاركة الفعالة في إعداد قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية وقانون الانتخابات الجديد والتنسيق الانتخابي وتشكيل قوائم موحدة لخوض الانتخابات القادمة ومحاولة تحقيق وجود قوى في مجلس النواب الجديد لبناء معارضة إيجابية تخدم أهداف التنمية الوطنية الشاملة وإعادة بناء الوطن والارتفاع بمستوى حياة المواطنين وتحسين جودة الحياة للمصريين.
وعلى قوى المعارضة دعم مصداقيتها لدى الجماهير المصرية العريضة وتأكيد صورة ذهنية إيجابية بالانتشار السريع بين جماهير الشعب والدعوة لمبادئها الداعية إلى حرية الوطن والمواطن، وتوضيح التزامها بالديمقراطية بعناصرها الرئيسية المتمثلة في التعددية الحزبية وتداول السلطة وسيادة القانون.
إن واجب المعارضة الإيجابية أن ترتبط بقضايا الجماهير والدفاع عن حقوقهم والتصدي للسياسات والممارسات المناقضة لمصالح الشعب وتحذير المواطنين من الاستسلام لمظاهر القهر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، كما يجب على قوى المعارضة الإيجابية أن تواصل العمل مع الجماهير وكافة منظمات المجتمع المدني للدفاع عن الحقوق المشروعة للمواطنين وتقديم

الفكر والجهد لتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم ولتهيئتهم لمباشرة الممارسة الديمقراطية في الانتخابات المقبلة.
من أجل كل تلك المخاطر والثغرات في دستور الإخوان ـ دستور 2012 ـ رفضته الغالبية ممن كان لهم حق التصويت في الاستفتاء، وكان على الشعب أن ينتظر حتى قيام الموجة الثورية الثانية في 30 يونيو ويتم تعطيل ذلك الدستور وتشكيل "لجنة الخمسين" لتعديله!

8. الوطن يحترق.. والحكم عاجز عن حمايته!

كان "الوطن الكبير"، مصر المحروسة، يحترق بأيدي نفر ممن يدّعون أنهم مصريون. وأيضا "الوطن" هو الصحيفة المستقلة، وقد نالها نصيب من حريق الوطن الكبير فهاجمها نفر ممن يزعمون أنهم رياضيون وما هم برياضيين! الحكم الذي جاء عبر صناديق الانتخابات يشهد حرائق الوطن وهو غير قادر أو غير راغب في إطفائها وإنقاذ الشعب من نيرانها التي تطال كل شيء وسوف تقضى على تاريخ مصر وحاضرها، بل ومستقبلها!

ولنتذكر كيف كان المصريون على قلب رجل واحد على مدى ثمانية عشرة يوماً من بدء ثورة 25 يناير التي أظهرت أجمل وأصدق وأطهر ما في المصريين من خصال. تلك الثورة في أيامها المجيدة التي عاشها المصريون في ميدان التحرير وفى السويس والإسكندرية وكل ميادين مصر، وأثبتوا للعالم أجمع أنهم جديرون بمصر وحضارتها أم الحضارات. وللأسف فقد انقلبت الصورة بعد أن كشفت جماعة الحكم الإخواني عن طبيعتها الديكتاتورية، فقد سادت الفوضى أنحاء البلاد واشتد الاقتتال بين المواطنين وميليشيات الإخوان المسلمين من جهة وبينهم وبين الشرطة من جهة أخرى. وخلال الأيام منذ الخامس والعشرين من يناير 2013 يوم الاحتفال بالذكرى الثانية للثورة وحتى اليوم الثالث عشر من مارس سقط أكثر من مائة وعشرين شهيداً ومئات الجرحى والمصابين في أغلب مدن ومحافظات مصر! وظهر بوضوح عجز الرئاسة أو عدم رغبتها في التصدي بحزم للفئات المشاركة في إفساد المشهد السياسي بإعمال القوة الباغية لفرض إرادة السيطرة وإنهاء هيبة الدولة والقضاء على حكم القانون، فقد هاجم أعضاء الميليشيات الإخوانية المتظاهرين السلميين أمام قصر الرئاسة "الاتحادية" وخطفوا المئات منهم وأعملوا فيهم التعذيب، وقُتل وأصيب الكثيرون منهم ولم تحرك الرئاسة ساكناً بل اتهمت الثوار المطالبين بإلغاء الإعلانات الدستورية المرفوضة شعبياً بأنهم "بلطجية".

وتفجرت ثورة شعب بورسعيد البطل ضد أحداث مجزرة "استاد بورسعيد" وانتظروا حكم القضاء العادل ليفاجئوا بأحكام الإعدام تطال واحداً وعشرين من أبنائهم وجلهم من الشباب وصغار السن الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة. وبدلاً من محاولة احتواء غضبة الشعب البورسعيدى، إذ بالرئيس "المعزول"

يعلن حالة الطوارئ على محافظات القناة الثلاثة ويفرض حظر التجوال لساعات طوال، وما كان للشعب الباسل إلا أن يضرب بعرض الحائط قراراته مستبقاً يوم عزله الذي تم في 3 يوليو.
وكان استخدم "المعزول" وزارة الداخلية وجهاز الشرطة أداة للبطش بالمتظاهرين في كل المدن الثائرة في محافظات مصر كلها، ومارست الشرطة بقيادة وزيرها الجديد[56] أقصى درجات العنف والقوة المفرطة، وأعملت في شباب مصر وشيوخها، بل ونسائها وأطفالها، القتل والسحل، وأطلقت عليهم سيولاً من الخرطوش والرصاص الحي وآلاف القنابل المسيلة للدموع التي تم استيراد المزيد منها من الولايات المتحدة الأمريكية في وقت يهدد البلاد شبح الإفلاس.
وكان المشهد قبل أسابيع من انتفاضة الشعب ونجاحه في عزل مرسي شديد القتامة. فقد أصبح الشعب في مواجهة الشرطة. وثار رجال الشرطة الشرفاء على استدراجهم لقتال أبناء وطنهم، وغضبوا لاستخدامهم أداة في يد الحكم وأعوانه ضد خصومهم السياسيين، وقُتل وأصيب مئات من ضباط وأفراد الشرطة في مواجهات مع تظاهرات الشعب الغاضبة، وكادوا أن ينجرفوا إلى صدام مع القوات المسلحة التي تم استدعاؤها لتنقذ الحكم المتردي من غضبة الشعب في بورسعيد.
وكان قرار الشعب في بورسعيد إعلان "العصيان المدني"، بينما كان قرار رجال الشرطة إغلاق العديد من أقسام الشرطة والامتناع عن العمل، مؤكدين مطلبهم الأساس بإقالة وزيرهم ورفضهم أن يكونوا أداة في يد الحكم للبطش بالشعب الثائر والمطالب بالقصاص لشهدائه.
وبدت صورة الوطن قاتمة وأبعد ما تكون عما كان يأمله المصريون من ثورتهم المجيدة التي تم اختطافها في "غزوات الصناديق" يوم الاستفتاء على تعديلات دستور 1971 في 19مارس 2011!
بدا المشهد المصري كئيباً أشد ما تكون الكآبة، فالمصريون يقتتلون ويُقتلون من أطراف متنازعة فيما بينها. وأصبحت الفوضى في الحياة المصرية هي

[56] هو اللواء محمد إبراهيم الذي قرر الانحياز للشعب وتحالف مع الفريق أول السيسي بعد تأكده أن المعزول لا يريد الخير مصر ورفض تنفيذ أوامره بإطلاق الرصاص على المتظاهرين كما رفض تعليمات المعزول له باعتقال عدد كبير من السياسيين والإعلاميين والشخصيات العامة المعارضين لحكمة، وكان ذلك قبل أيام من ثورة 30 يونيو.

القاعدة وليست الاستثناء. الشرطة غائبة، والقانون مهدر، والحكومة التي يصر الرئيس المعزول على استمرارها في حالة تفكك، فهي فاقدة القدرة على الفعل والتأثير في المشهد المصري البائس، وأيضاً فاقدة المصداقية لدى الشعب، وأكثر من هذا فالحكومة فاقدة الهيبة لدى الأطراف المتصارعة على تحويل مصر إلى "صومال" جديد! ولشد ما يدهش المرء تصريح منسوب لرئيس الوزراء الأسبق هشام قنديل في تعقيبه على حادث حرق مقر "الوطن" الصحيفة، إذ ورد في الأنباء أنه "طلب من وزارة الداخلية سرعة القبض على المجموعة المجهولة التي اقتحمت مقر جريدة "الوطن" وقامت بتخريب محتوياته وإلقاء زجاجات المولوتوف"، وأضافت الأنباء أن قنديل اعتبر الاعتداء على جريدة الوطن بمثابة إرهاب صريح لوسائل الإعلام، الأمر الذى يرفضه بشدة ويدينه، "وأنه يجب وجود عقاب رادع للجناة، حتى لا يتكرر الأمر مع وسائل إعلام أخرى"، وكانت تلك التصريحات المنسوبة لرئيس الوزراء مشابهة لتصريحات سابقة أدلى بها بعد وقوع جريمة اغتيال 16 شهيداً من أبناء القوات المسلحة في مذبحة رفح حين وعد بالكشف عن الجناة وتوعدهم بالعقاب الشديد.. الأمر الذي لم يتم يتحقق!!

وتبلغ الفوضى قمتها في مشهد عبثي في قمته جماعات كانت إرهابية مارست الاغتيال والتدمير وقضى أفرادها وقادتها سنوات في السجون، ثم إذا بتلك الجماعات تقدم نفسها في صورة الحريص على أمن البلاد والعباد وتعلن عن قدرتها على سد الفراغ الناشئ عن إضراب الشرطة وانسحابها من مواجهة الجماهير!!

وكان الأمر في الحالة المصرية يتطلب مواجهة شاملة من القوى الشعبية وشباب الثورة والأحزاب والقوى السياسية لإعلان رفضها العام لأساليب الحكم الغريق في بحر الأخونة وغير المنتبه إلى مشكلات حاضر مصر ومستقبلها، والدعوة إلى تضامن قوى الشعب مع قواته المسلحة ورجال الشرطة الشرفاء لإنقاذ الوطن المحترق. وذلك ما كان يوم 30 يونيو!

9. الانتخابات.. وحالة الانقسام الوطني والعصيان المدني!

رغم كل ادعاءات الرغبة في إنجاح الحوار الوطني الذي كان يدعو إليه د. مرسى وتمارس جماعته وحزبه الضغوط على القوى السياسية من أجل إقناعها بالمشاركة فيه، ورغم اشتداد الاحتقان الوطني وانتشار دعوات العصيان المدني الذي بدأه شعب بورسعيد البطل والرفض المجتمعي العام لمجمل سياسات حكم الإخوان، فقد أصدر مرسي قراراً بدعوة الناخبين لانتخابات مجلس النواب (الشعب سابقاً) متجاهلاً دعوات الثوار والقوى الوطنية بتأجيل الانتخابات حتى يتحقق التوافق الوطني وتزول أسباب الانقسام والاحتقان!

ولعل د. مرسي كان يتصور ـ في ذلك الوقت ـ أن بإمكانه تكرار المشهد السياسي في مارس 2011 حيث بذل الإخوان المسلمون جهودهم الدعائية وقدراتهم التنظيمية وحشدهم لمختلف تيارات الإسلام السياسي لكسب موقعة إجراء الانتخابات التشريعية أولاً على خلاف آراء أغلب الأحزاب والقوى السياسية التي كانت ترى أفضلية وضع دستور جديد يحقق أهداف الثورة والقيم التي قامت عليها. لقد جاهد الإخوان المسلمون وحلفاؤهم والمشايعون لفكرهم في تأييد إجراء استفتاء شعبي لتعديلات على مجموعة قليلة من مواد دستور 1971 الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد قرر تعطيله بموجب الإعلان الدستوري في 13 فبراير 2011، وروجوا بين العامة أن التصويت بنعم على التعديلات الدستورية هو انتصار للإسلام وجواز المرور إلى الجنة، بينما من يرفضون تلك التعديلات هم الجماعات الموصومة بالكفر ومحاربة الإسلام من الليبراليين والعلمانيين.

ولكن الرئيس ـ في ذلك الوقت ـ لم يكن مدركاً أن المشهد السياسي مختلف حينئذ كل الاختلاف عنه في 2011، وأن المزاج السياسي للمصريين قد أصابه تغيير جذري بعد تجربتهم لممارسات حكم الإخوان على مدى أكثر قليلاً من عام ما بين ستة أشهر أمضاها حزب الحرية والعدالة [الذراع السياسية لجماعة الإخوان] في قيادة السلطة التشريعية متحالفاً في ذلك مع حزب "النور" ـ حليفه الذى كان ـ ، ثم معاناتهم خلال الأشهر السبعة منذ تسلم محمد مرسى سلطة رئيس الجمهورية من المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 30 من يونيو 2012 إلى حين تم عزله يوم 3 يوليو 2013.

لم يدرك رئيس الجمهورية [الذي كان] أو لعله تجاهل حجم الاحتقان الشعبي الذي وصل إلى نقطة الغليان. فعلى مدى أسابيع قليلة منذ السادس والعشرين من يناير 2013 استشهد ما يقرب من مائة مواطن في مدن بورسعيد والإسماعيلية والسويس، وشهدت القاهرة والإسكندرية وطنطا والمحلة الكبرى وبقية مدن الجمهورية أحداثاً مؤلمة راح ضحيتها عشرات الشهداء ومئات الجرحى الذين هبوا وانتفضوا للدفاع عن ثورتهم التي أجهضت ولم تحقق أهدافها، بينما المنتفعون بالثورة كانوا يتمتعون بالسلطة وأبهة الحكم! وتجاهل رئيس الجمهورية [الذي كان] رفض أهالي مدن القناة البواسل قراره بفرض حظر التجول وإعلانه حالة الطوارئ واستمرارهم في ممارسة حياتهم وكأن قرارات الرئيس غير موجودة!

لم يدرك رئيس الجمهورية [الذي كان] أو لعله تجاهل مدى الغضب الشعبي على سلسلة القرارات التي اتخذها ورجع فيها مضطراً أو ظاهرياً مثل قراره بدعوة مجلس الشعب المنحل للاجتماع متحدياً بذلك حكم المحكمة الدستورية العليا ثم اضطر إلى سحب ذلك القرار بعد قرار المحكمة بوقفه، محاولته إقالة النائب العام السابق د. عبد المجيد محمود وفشله في ذلك إثر غضبة القضاة للعدوان على استقلال القضاء. ثم اشتعال مصر غضباً من إصداره إعلانه المسمى بالدستوري في 21 نوفمبر 2012 الذي اضطر إلى إلغائه ظاهرياً وبقيت آثاره نافذة حتى تم عزله وتعطيل دستور 2012 الذي كان يقنن هذه الآثار.

لم يدرك رئيس الجمهورية [الذي كان] أو لعله تجاهل تصاعد الغضب الشعبي والاحتقان السياسي نتيجة عدم وفائه بوعوده التي قطعها على نفسه في برنامجه الرئاسي الذي لم يحاول هو ولا حكومته تفعيله!

لم يدرك رئيس الجمهورية [الذي كان] أو لعله تجاهل حجم الغضب الشعبي والاحتقان السياسي من فشل الحكومة التي اختار الرئيس رئيسها وتمسكه باستمراره رغم المطالب المستمرة والمتصاعدة بإقالته من جانب كل القوى السياسية والشعبية، حتى حزب "النور" الذي كان متحالفاً مع النظام الإخواني تقدم بمبادرة لاحتواء الأزمة السياسية القائمة في ذلك الوقت كانت إقالة رئيس الوزراء في مقدمتها كذلك المطالبة بإقالة النائب العام غير الشرعي

لصدور قرار تعيينه من رئيس الجمهورية بالمخالفة لما يقضى به قانون السلطة القضائية!

كنا نتمنى أن يدرك رئيس الجمهورية [الذي كان] أن المشهد السياسي في أواخر فترته الرئاسية الأولى والأخيرة ـ جد مختلف عما كان عليه في 2011 وقت أن تمكن حزب الإخوان من الحصول على ما يقرب من 42% من مقاعد مجلس الشعب المنحل محققاً بذلك أكثرية مكنته من السيطرة على مناصب رؤساء اللجان بالمجلس، كما استطاع وشريكه حزب "النور" تحدى الإرادة الشعبية وتجاهل حكم القضاء الإداري والمضي قدماً في تشكيل غير عادل وغير متوازن للجمعية التأسيسية التي أخرجت دستوراً "مسخ" لم يقبله سوى 20% من المصريين الذين لهم حق التصويت في الاستفتاء الذى جرى عليه من دون تحقق التوافق المجتمعي الذى تعهد رئيس الجمهورية [الذي كان] بأنه لن يطرحه للاستفتاء إذا لم يتحقق!

وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد خرج من المشهد السياسي وهو الذي كانت جماعة الإخوان المسلمين تؤلب عليه الجماهير وتنظم المليونيات احتجاجاً على قراراته وأقامت الدنيا رفضاً للإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس، وأصبح حكم رئيس الجمهورية [الذي كان] مكشوفاً لا يجد من يستر عورات وسوءات حكمه. أصبح الحكم الإخواني مسئولاً مباشرة عن الحالة السيئة التي وصلت مصر إليها في المجالات الاقتصادية والسياسية ناهيك عن الأزمات المتكررة في توفير الاحتياجات الحيوية للناس. لم يعد هناك من يلام على تردى الأوضاع العامة سوى الرئاسة وجماعة الإخوان وحزبها، وقد وقر في أذهان الكافة أنهم هم المسئولون عن تفشى موجات "الأخونة" في جميع المجالات، وفشل قيادات الجماعة في الرئاسة والحكومة والمحليات في تحقيق أي إنجاز يطمئن الشعب إلى قرب انحسار الغمة. لقد بلغ عجز الدولة وانهيار هيبتها واهتزاز القانون مدى يهدد الوجود المصري في ذاته ووُصمت الدولة بأنها "دولة فاشلة".

وكان السبيل الوحيد إلى احتواء الموقف المتردي هو تغليب صالح الوطن وفتح أبواب المشاركة السياسية والمجتمعية لكل القوى الوطنية والبعد عن سياسات الإقصاء والاستبعاد لغير أعضاء الجماعة. وكان رئيس الجمهورية [الذي كان] مطالباً بالاستجابة لمطالب الشعب والمعارضة الوطنية بتعديل

الدستور المعيب، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإعادة النظر في كل القوانين التي أصدرها مجلس الشورى للتأكد من دستوريتها، والالتزام بملاحظات المحكمة الدستورية العليا على قانون انتخابات مجلس النواب مع تأجيل تلك الانتخابات وتحديد موعدها بعد تشكيل الحكومة الجديدة.

ولما لم يفعلها رئيس الجمهورية [الذي كان] ، فقد فعلها الشعب ونفذت القوات المسلحة أمره بعزل مرسي، وها قد عزل!

10.لقاء نائب المرشد وعضو جبهة الإنقاذ.. هل كان هناك أمل؟

كانت الأيام السابقة على ثورة 30 يونيو2013 تموج بأنباء إن دلت على شيء فكانت دالة على أمرين؛ الأول هو ارتباك قيادة الجماعة التي وضحت طبيعتها الإرهابية وتضارب القيادات في مكتب الإرشاد وحزب الحرية والعدالة من ناحية والرئيس الذي تم عزله ومؤسسته الرئاسية من ناحية أخري. والأمر الثاني الذي كشفت عنه أيام ما قبل 30 يونيو هو التفكك والتشرذم الذي اتصفت به القوى والأحزاب "المدنية" ثبوت عدم قدرتها على التأثير في المشهد السياسي الذي نجحت حركة " تمرد" في تحويله إلى قوة معارضة هائلة لمرسي وحكم الإخوان بشكل عام وأتمت تجميع 22 مليون استمارة لسحب الثقة من مرسي، وقد كانت تلك الخطوة محورية في نجاح الحشد الجماهيري في 30 يونيو الذي استمر حتى تحقق عزل مرسي يوم 3 يوليو، والذي تكرر في حشد جماهيري غير مسبوق يوم 26 يوليو لمبايعة للفريق أول السيسي لمحاربة الإرهاب والعنف.

وشهدت تلك الأيام[57] الأخيرة قبل سقوط الإخوان تسرب أنباء لقاء السيد عمرو موسى، الذي كان يرأس حزب "المؤتمر" آنذاك وعضو جبهة الإنقاذ، مع المهندس خيرت الشاطر، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين[58].

وقد أثارت التسريبات عن ذلك اللقاء كثيراً من ردود الفعل، ما بين الترحيب بلقاء ممثل للجماعة المسيطرة على الحكم، وبين أحد رموز المعارضة، وبين الغضب في صفوف جبهة الإنقاذ وشباب الثورة وأعضاء حركة "تمرد"، لخروج أحد رموز المعارضة عن الاتفاق بألا تجرى لقاءات أو حوارات مع الجماعة وحزبها أو مع الرئاسة، حيث يسود دوائر الجبهة والمعارضة الوطنية اقتناع بعدم جدوى تلك اللقاءات وأنها استهلاك للوقت وتمييع للقضايا الوطنية.

وكانت ردود الأفعال متأثرة بالقطع بما كان في الشارع المصري في تلك الظروف حيث كان الوطن معرضاً لانتكاسات وطنية لو تمكنت جماعة الإخوان من استكمال تنفيذ مخططها لإحكام قبضتها على البلاد.

---

[57] تخلى السيد عمرو موسى عن رئاسة الحزب بعد فترة قليلة من ذلك اللقاء وحل محله السيد محمد العرابي وزير الخارجية الأسبق.

[5858] مقبوض عليه الآن ويحاكم بتهم تتعلق بقتل المتظاهرين المعارضين للمعزول والتحريض على القتل في أحداث كثيرة تلت ثورة 30 يونيو.

وثمة فريق ثالث لم يقنع بمجرد شجب اللقاء والتنديد بمن توسط في عقده، بل استرجع هذا الفريق تجربة مريرة، حين تحاورت طائفة من رموز المعارضة الوطنية مع المرشح الرئاسي د. محمد مرسى في الوقت الحرج في مرحلة الإعادة بينه وبين الفريق أحمد شفيق، وتوصل المجتمعون إلى اتفاق "فيرمونت" وتم توقيعه قبل أيام معدودة من إعلان نتيجة السباق الرئاسي، وبموجب ذلك الاتفاق احتشد ملايين الناخبين من القوى المدنية والليبرالية لتأييد د. مرسى، بعد أن كانت تلك القوى الوطنية المدنية رافضة لمرشح جماعة الإخوان المسلمين، ولم يصوتوا له في جولة الانتخابات الأولى، ولكن ما دفعهم إلى الاحتشاد في صف مرسى ضد منافسه أحمد شفيق، رفضهم لاحتمال عودة النظام القديم بانتخاب رئيس عسكري عمل لسنوات مع مبارك وكان آخر رئيس وزراء عينه قبل تنحيه بأيام.

وقد استرجع رموز القوى المدنية ما آل إليه مصير اتفاق "فيرمونت"، فما إن فاز د. مرسى بالمنصب الرئاسي بمساندة القوى المدنية، حتى انشغل عنه ولم ينفذ منه إلا بنداً واحدا هو إلغاء الإعلان الدستوري المكمل، الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أصدره في السابع عشر من يونيو 2012، واستبدل به "الرئيس المنتخب" إعلانه الدستوري الأول الذي أصدره في الحادي عشر من أغسطس 2012، وحصل بموجبه لنفسه على السلطة التشريعية بالإضافة إلى السلطة التنفيذية!

ولقد ذكرني لقاء نائب المرشد العام مع القطب المعارض عضو جبهة الإنقاذ، بتجربة سابقة مررنا بها في شهر أبريل عام 2010، حين كنت نائباً لرئيس حزب "الوفد"، إذ تلقينا حينئذ رغبة من جماعة الإخوان المسلمين لزيارة وفد منها للحزب. وتمت الزيارة وقتها وكان وفد الجماعة برئاسة الدكتور محمد على بشر وضم د. عصام العريان وم. سعد الحسيني وم. على عبد الفتاح. وقد مثل "الوفد" أ. منير فخري عبد النور، د. على السلمي، د. إجلال رأفت، أ. رمزي زقلمة وأ. أحمد عودة.

وبعد كلمات الترحيب أكد د. محمد على بشر تحيات المرشد العام لحزب الوفد وقياداته، مثمناً العلاقة التي تربط الجماعة بالحزب ومشيداً بتجربة التعاون والتنسيق بينهما في انتخابات 1984، مشدداً على أهمية الحوار بين مختلف القوى الوطنية وضرورة التوصل إلى توافق وطني للخروج بالوطن من أزمته [والحديث كان في أواخر عصر مبارك]. وشدد د. بشر على حجم المتغيرات

التي شهدها الوطن في الفترات الأخيرة والحراك السياسي في الشارع المصري وتصاعد مطالب المواطنين بالتغيير، مؤكداً أن مصر تستحق أفضل كثيراً مما هو قائم. كذلك أشار إلى التحديات الخارجية التي تواجه مصر سواء على الصعيد العربي أو الإقليمي، وأوضح أن تحقيق الإصلاح المستهدف في مصر لا يستطيع إنجازه أي فريق بمفرده، مشدداً على أهمية التوافق الوطني والتعاون بين الفصائل المختلفة، مؤكداً أن القطيعة والتنابذ بينهم تصب في مصلحة الاستبداد. وأنهى د. بشر كلمته محدداً أن هذا اللقاء من وجهة نظره ما هو إلا بداية تعاون وتواصل مستهدفين أملاً في " تنفيذ ما نتفق عليه".

وفى مجال التعقيب على بعض تساؤلات ممثلي حزب الوفد، رد وفد الجماعة أنهم يعترفون بالدولة المدنية بمعنى، أن يتم تنظيم السلطات بناء على الدستور والقانون، وأساس تولى الوظائف فيها هو الكفاءة والخبرة الفنية المتخصصة، والأدوار السياسية فيها يقوم بها مواطنون منتخبون، تحقيقاً للإرادة الشعبية الحقيقية، وأن الشعب مصدر السلطات. كما أنهم يعترفون بأن مصر دولة لكل المواطنين الذين يتمتعون بجنسيتها وجميع المواطنين يتمتعون بحقوق ويلتزمون بواجبات متساوية، يكفلها القانون وفق مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص. وأن الإخوان المسلمين يعتمدون مفهوم الديمقراطية، كونه النظام الذي يقوم على التعددية والتنوع ويفصل بين السلطات ويسمح للمواطنين جميعاً بالمشاركة السياسية، وتكون فيه إدارة النظام السياسي والنشاط السياسي على أساس مناخ الثقة المتبادل بين كل الفئات. وهم يعترفون أن الأقباط جزء أصيل في جسد الأمة لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين. ولهم حق الترشيح لشغل الوظائف، حتى منصب رئيس الجمهورية، وللناخبين حرية اختيار من يرغبون وفقاً [لمرجعيتهم]، سواء كان مسلما أو مسيحياً!

ولا أظن أن السيد عمرو موسى قد استمع من محدثه المهندس خيرت الشاطر في ذلك الاجتماع إلى أقوال تختلف عما قاله د. محمد مرسى لأعضاء "الجبهة الوطنية لحماية الثورة"، حين وقع معهم اتفاق "فيرمونت"، ولا ما سمعناه من وفد الجماعة في لقائهم معتا بمقر حزب "الوفد" في أبريل 2010، ولن تختلف أقوال أي قيادي بالجماعة عن تلك العبارات التي تدغدغ المشاعر ولا تصل إلى حيز التنفيذ! فهم يقولون ولا يفعلون! ولقد قيل إن عراب ذلك

الاجتماع الذي استضافه في منزله، كان أيمن نور الهارب الآن إلى بيروت بعد تصريحاته لوسائل إعلامية أن ما حدث في 30 يونيو كان "انقلاب عسكري".
لو علم عمرو موسي بما آل إليه مصير مرسي والشاطر وبقية قيادات الأهل والعشيرة، لكان حرص على رفض ذلك اللقاء ونأى بنفسه عما أصاب مصداقيته من أثار سلبية، خاصة أن موضوع اللقاء ـ كما تردد في أقاويل الصحف برامج التوك شو كان عرضاً من الشاطر لعمرو موسي أن يتولى تشكيل حكومة جديدة تجري الانتخابات التشريعية بدلاً من حكومة هشام قنديل! والمعنى ـ إذا كانت هذه المعلومات صحيحة ـ أن السيد عمرو موسى كان مطلوباً ليكون "محلل"! والله أعلم.

11. ثلاثية الأزهر... لم تحل أزمات الوطن.. والسبب الإخوان!

بمبادرات طيبة، وبرعاية الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، حاول الأزهر الشريف إزالة الاحتقان الوطني منذ بدايات الخلاف حول خارطة الطريق لتحقيق أهداف الثورة في بدايات الثورة وحتى احتدام العنف غير المبرر من الشرطة والأجهزة الأمنية ضد المتظاهرين السلميين حول محيط "قصر الاتحادية" في ديسمبر 2012، والذي أصبح رمزاً لطغيان السلطة وإجهاض الثورة.

فقد أصدر الأزهر الشريف بالاشتراك مع مجموعة من المثقفين والسياسيين في يونيو 2011 وثيقة وصفها شيخ الأزهر بأنها "مجرد إطار قيمي يصونُ أساسيات شعبنا وثوابت، ويعتبرُ الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة من ثوابت المطالب الوطنية، بكل ما تستوجبه من مواطنة كاملة، وتداول حقيقي للسلطة يمنع احتكارها من فريق، أو الوُثوب عليها من فريق آخَر"، وأن التوافق حول تلك الوثيقة "يؤهلها لأن تكون وثيقة يسترشد بها عند وضع الدستور"!

وقد تضمنت "الوثيقة" مبادئ أساسية تشمل دعم تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، واعتماد النظام الديمقراطي، والالتزام بمنظومة الحريات الأساسية في الفكر والرأي مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، والتأكيد على مبدأ التعدُّديَّة واحترام الأديان السماويَّة، واعتبار المواطنة مَناط المسئوليَّة في المجتمع، وتأكيد الالتزام بالمواثيق والقرارات الدوليَّة، والتمسُّك بالمنجزات الحضاريَّة في العلاقات الإنسانيَّة، المتوافقة مع التقاليد السمحة للثقافة الإسلاميَّة والعربيَّة، والحرص التام على صيانة كرامة الأمَّة المصريَّة والحفاظ على عزَّتها الوطنيَّة، ثم اعتبار التعليم والبحث العلمي ودخول عصر المعرفة قاطرةَ التقدُّم الحضاري في مصر، وإعمال فقه الأولويَّات في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعيَّة، ومواجهة الاستبداد ومكافحة الفساد والقضاء على البطالة، وبناء علاقات مصر بأشقَّائها العرب ومحيطها الإسلامي ودائرتها الأفريقيَّة والعالميَّة، وتأييد مشروع استقلال مؤسَّسة الأزهر، وعودة "هيئة كبار العلماء"، واختصاصها بترشيح واختيار شيخ الأزهر، واعتبار الأزهر الشريف هو

الجهة المختصَّة التي يُرجَعُ إليها في شئون الإسلام وعلومه وتراثه واجتهاداته الفقهيَّة والفكريَّة الحديثة.
وللأسف فإن هذه الوثيقة الأولى قد أُهدرت رغم توقيعها من جمع كبير من الساسة منهم الذين أسهموا في صناعة الدستور بعد صدورها بأشهر قليلة، فقد تم تمرير الدستور من دون أن يلتفت إليها صانعوه رغم أن ممثلي الأحزاب المدنية اشترطوا أن تكون تلك الوثيقة مرجعية أساسية كشرط لقبولهم الانضمام للجمعية التأسيسية للدستور.
وفى يناير 2012 عاد الأزهر الشريف إلى محاولة إرساء أسس الدولة الحديثة القائمة على احترام الحريات الأساسية للمواطنين، فأعلن الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر "وثيقة الحريات الأساسية التي تتضمن حرية العقيدة والرأي والتعبير والبحث العلمي والفن والإبداع الأدبي لتكون أساساً يتضمنه الدستور الذي سيتم إعداده، وتعبر عن رؤية المؤسسة الدينية بالتعاون مع المثقفين والمفكرين لتلك الحريات".
وكان حظ وثيقة الأزهر الثانية أقل من سابقتها، فلم تصادف الاهتمام الإعلامي والحوار المجتمعي الجدير بالأفكار والمبادئ التي احتوت عليها! وتشكلت الجمعية التأسيسية للدستور وصنعت دستوراً شارك فيه ممثلون عن الأزهر الشريف ـ وكانوا قد انسحبوا من الجمعية لفترة ـ ولم يمكَّنوا من تضمين مشروع الدستور المبادئ التي نادى بها الأزهر في وثيقته عن الحريات فجاء باب الحريات من أضعف الأبواب في الدستور وأبعد ما يكون عما ورد في العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي وقعت مصر عليها! كما اعترف الدكتور ياسر برهامي نائب رئيس الدعوة السلفية بأن الدستور الجديد به قيود على الحريات والحقوق غير مسبوقة في دساتير مصر كلها.
وكعادته استجاب فضيلة شيخ الأزهر يوم الخميس 31 يناير 2013 إلى اقتراح مجموعة من المحسوبين على "شباب الثورة"[59] بإصدار "وثيقة لنبذ العنف" في محاولة لإنهاء أعمال العنف الجارية في البلاد في تلك الفترة والتي أوقعت 58 قتيلاً ومئات المصابين، والدعوة إلى الالتزام بالحوار بين القوى السياسية المختلفة! وقد تضمنت الوثيقة التأكيد على حق الإنسان في

[59] اتضح أن تلك المجموعة الذين اتصلوا بفضيلة شيخ الأزهر كانوا من خلايا الإخوان النائمة وقد شكلوا بعد ذلك ما سمي "جبهة الضمير" أحد أذرع "الجماعة " للمتاجرة بوثيقة نبذ العنف.

الحياة، وعلى حُرمَة الدِّماء والمُمتَلكات الوَطَنيَّة العامَّة والخاصَّة، والتَّفرقة الحاسمة بين العمل السياسي والعمل التخريبي، وواجب الدولة ومُؤسَّساتها الأمنيَّة في حماية أمن المواطنين وسلامتهم وصيانة حقوقهم وحريَّاتهم الدُّستوريَّة، والحفاظ على المُمتَلكات العامَّة والخاصَّة، وضرورة أنْ يتمَّ ذلك في إطار احترام القانون وحُقوق الإنسان دُون تجاوز. وتضمنت الوثيقة التأكيد على نبذ العُنف بكلِّ صُوَرِه وأشكاله، وإدانته الصَّريحة القاطعة، وتجريمه وطنياً، وتحريمه دينياً وإدانة التحريض عليه، أو تسويغه أو تبريره، أو التَّرويج له، أو الدِّفاع عنه، أو استغلاله. ودعت الوثيقة إلى الالتزام بالوسائل السياسية السلمية في العمل الوطني وأسلوب الحوار بين أطراف الجماعة الوطنية وحماية النسيج الوطني وكيان الدولة المصرية باعتبار ذلك مسئولية جميع الأطراف؛ حكومة وشعباً ومعارضة.

ورغم حسن النوايا المفترض للذين شاركوا في صياغة وثائق الأزهر الثلاثة وما احتوته من مبادئ صالحة لتكون أساساً للدولة الديمقراطية التي قامت الثورة من أجلها، فإن المنوط بهم تفعيلها فيما بعد الثورة قد تناقضت أهدافهم مع توجهات تلك الوثائق واتجهوا إلى تأسيس نظام حكم قوامه تمكين جماعة الإخوان المسلمين وتنفيذ خطتها في استيعاب جميع مفاصل الدولة وإقصاء معارضيهم بطرق تبدو مشروعة وهى في الأساس متناقضة مع أساسيات ومقومات الديمقراطية، وقد تجلت أهداف التمكين في محاولات دؤوبة لزرع عناصر الجماعة وحزبها في مواقع مؤثرة في الدولة وتؤدى إلى التحكم في مسيرة الوطن في الاتجاه الذى يحقق أهدافها.

إن ممارسات حكم جماعة الإخوان بعد الانتخابات الرئاسية كلها كانت تسير في خط مخالف لآمال الشعب في التحول الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة، مما أدى إلى تعطيل تفعيل وثائق الأزهر وتم مخالفة مبادئها بصناعة دستور غير توافقي سيطر على صياغته حزب الجماعة والمشايعون له من فصائل الإسلام السياسي وتمريره في استفتاء رفضه غالبية المصريين أصحاب حق التصويت سواء بالمقاطعة أو التصويت بـ "لا". ثم كان حصار المحكمة الدستورية العليا ومنع قضاتها من عقد جلساتها، وحصار مدينة الإنتاج الإعلامي ولم تحرك سلطة الحكم ساكناً في هذه الوقائع! وجرى إعادة تعيين رؤساء المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء التحرير بها من عناصر أعضاء في الجماعة أو تحظى بقبولها من غير أعضائها، وتجرى ملاحقة

المعارضين من الصحفيين والإعلاميين باتهامهم بإهانة الرئيس، كما يجرى إعداد قوانين تهدف إلى تقييد الحريات مثل قانون التظاهر.
والمحصلة النهائية للمشهد السياسي في مصر في سنة الرئاسة الأولى والأخيرة للرئيس المعزول كان غالباً عليه ظاهرة العنف ـ ورغم وثيقة الأزهر. والتي استمرت حتى نجح الشعب في التخلص من الحكم الإخواني!

12.الإرهاب الإخواني . . . قطع الطريق لإنقاذ مصر وثورتها !

كان التغيير أملاً للمصريين، عاشوا سنوات طويلة يجاهدون من أجل تحقيقه، تحملوا في سبيله الكثير من الظلم والاستبداد والديكتاتورية والسيطرة الأمنية على كل مقدرات الوطن. ولقد شهد المصريون وطنهم يخضع لحكم طاغية كمم الأفواه، وزوّر الانتخابات واصطنع الأحزاب، وسخّر كل موارد الوطن وإمكانياته لخدمة غروره ورغبته في التمسك بمقعد الرئاسة إلى الأبد، وأحاط نفسه بطغمة فاسدة نهبت أموال الوطن وزينت له مشروع توريث ابنه ليكمل مسيرة الطغيان وليبقى الحكم في آل مبارك إلى ما شاء الله.

وجاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 لتكون اللحظة الفارقة التي حسب الشعب أنها لحظة الخلاص حين أسقط الثوار في ميدان التحرير رأس النظام الفاسد مؤمّلين في الانطلاق إلى مناخ الحرية الذي طال بهم انتظاره ليحققوا التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي والدستوري ويقيموا العدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

ولكن بعد أن مضى أكثر من عامين على الثورة، وجد المصريون أنفسهم في موقف بدت فيه صورة الوطن شديدة القتامة، وسادته حالة من الحزن العام جراء أحداث العنف المتصاعدة والتي كانت تنذر بانهيار الدولة ومؤسساتها وضياع فرص تحقيق أهداف الثورة وإهدار دماء الشهداء والمصابين التي أريقت من أجل التخلص من النظام البائد وبدء عصر الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. بعد أكثر من عامين على الثورة عاد الشعب إلى التظاهر والاعتصام ومواجهة قنابل الغاز المسيلة للدموع في كل ميادين التحرير ـ كما كان الموقف خلال الأيام الثمانية عشر المجيدة من يناير 2011ـ بعد أن سُرقت منهم ثورتهم واستولى فصيل غير مؤهل على الحكم بعد فترة من سوء الإدارة أسهم خلالها المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إجهاض الثورة وتفريغها من مضمونها بتبنيه "خارطة طريق" عطلت مسيرة التحول الديمقراطي وأتاحت لجماعة الإخوان المسلمين وحزبهم السياسي وحلفائهم من الأحزاب التي تتبنى مرجعيات دينية ـ بالمخالفة لقانون الأحزاب ـ تحقيق أغلبية غير مستحقة في انتخابات أول مجلس شعب بعد الثورة!

لقد رُوع المصريون خلال الفترة من بعد الثورة بسلسلة من الأحداث الجسام تمثلت في محاولات إثارة الفتنة الطائفية في حادثة المارياناب واعتصامات

ماسبيرو ثم موقعة شارع محمد محمود، وأحداث الاعتصام في شوارع مجلس الوزراء وقصر العيني والشيخ ريحان والمجمع العلمي المصري، لتعود الكرّة في أحداث محمد محمود 2 ومجزرة الاتحادية ـ ومع دخول الثورة عامها الثالث ـ ليشتعل الوطن كله بالحرائق واقتحام أقسام الشرطة والاقتتال والعنف بكل مظاهره، في الوقت الذي تمارس الحكومة والرئاسة ذات أساليب التجاهل وصم الآذان عن مطالب الشعب!

وكان أكثر ما تحتاجه مصر الثورة هي خارطة طريق صحيحة ترشد الوطن إلى تحقيق أهدافه في الديمقراطية والحرية والعدالة، خارطة طريق صحيحة غير ملونة بألوان فصيل سعى إلى تقسيم الوطن ووصل به إلى طريق مسدود. إن مصر كانت في أمسّ الحاجة إلى أن يتذكر "الرئيس المنتخب" وجماعته وحزبه والمشايعون لهم أن المصريين قاموا بثورتهم اعتراضاً على رئيس للجمهورية أعطى لنفسه الحق في تشويه دستور البلاد وكان مطلبهم الأساسي في ميدان التحرير دستور جديد يحقق لهم الحرية والديمقراطية ويحافظ على النسيج الوطني بدعم المواطنة وسيادة القانون.

وأصبح الناس خلال فترة حكم المعزول يتساءلون: ماذا بقي من ثورة 25 يناير، بالإضافة إلى مئات الشهداء وآلاف الجرحى والمصابين والمئات من الأمهات والآباء الذين يبكون أولادهم ليل نهار، وسوى مناخ الانفلات الأمني وسيادة البلطجة كأسلوب حياة لآلاف المصريين الذين يعانون الفقر والبطالة. ماذا بقي من ثورة شباب وشعب مصر سوى جماعات ومسئولين في الرئاسة وحكومتها خلطوا بين شباب الثورة المطالبين بتحقيق أهدافها والمنفذين لمخططات الثورة المضادة، ومن يعملون لحساب جهات تمول أنشطتهم الهادفة إلى القضاء على الثورة!

إن الثوار والغالبية من الشعب المصري لم يتوقفوا عن المطالبة بالتغيير الديمقراطي من أجل وطن حر ومجتمع تسوده الحرية بعد أن رفضوا الدستور المشوه الذي تم تمريره بليل والذي يقيد الحريات الأساسية للمواطنين ولا يقيم العدل إذ يعتدى على استقلال القضاء ويسمح بمحاكمة المدينين أمام المحاكم العسكرية ويطلق المجال أمام الجماعات المتأسلمة لتهديد السلام الاجتماعي بدعوى الحفاظ على القيم والأخلاق! والمصريون كانوا يرفضون ممارسات الرئيس [المعزول] في تغوله على سلطة القضاء واستقلاله، وكانوا يرفضون صمته عن حصار المحكمة الدستورية، كما رفضوا

تخويل مجلس الشورى سلطة التشريع وهو المطعون بعدم دستورية القانون الذي انتُخب على أساسه.
إن ثورة الشعب المستمرة كانت من أجل تدعيم قيم المواطنة لضمان سلامة الوطن وتأمين مستقبله، ورغبة في تحقيق حياة إنسانية كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله، وضمان تكافؤ الفرص للجميع وعدم التمييز بينهم على أساس سوى حكم القانون.
ورغم وضوح مطالب الثوار وعدالتها وإصرارهم على المضي بكل قواهم وحماسهم الوطني لتأكيد الثورة وتحقيق أهدافها في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، إلا أن الرئاسة [المعزولة] كانت تفضّل الانزواء في الغرف المغلقة وعقد الاجتماعات التي لا يتم الإفصاح عما يدور خلالها.
ومما زاد من دقة الموقف ـ قبل 30 يونيو ـ عودة الرئيس المعزول إلى محاولة الاستقواء بالقوات المسلحة والتهديد بما لجأ إليه مبارك من فرض حظر التجوال أو احتمالات إعلان الأحكام العرفية بديلاً عن الاعتراف بأخطاء الحكم والاستجابة إلى ما يطالب به الثوار ومؤازروهم من قوى المعارضة الوطنية من إعلان تشكيل حكومة إنقاذ وتشكيل لجنة قانونية محايدة لتعديل الدستور أو حتى صياغة دستور جديد ترضى عنه الأمة، أو إجراء انتخابات رئاسية جديدة لو كانت هذه رغبة الشعب!
إن الخروج من هذا المأزق الذي تراكمت أسبابه منذ مرحلة الإدارة الفاشلة لشئون البلاد منذ تخلى مبارك عن منصبه، كان يقتضي من المعزول ضرورة الانصياع لقرار الثوار في كل مصر وقد اختاروا طريقهم الذي لم يحيدوا عنه ولا تملك أي سلطة منعهم عن استكمال ثورتهم مهما طال الزمن وزادت التضحيات، ولكن لم الانصياع لمطالب الشعب وثواره، فكان لا بد وأن ينتفض الثوار من جديد، وكانت 30 يونيو 2013 استكمالاً لثورة 25 يناير!

13.مصر دولة فاشلة بسبب الإخوان!

عادة ما يستخدم مصطلح "الدولة الفاشلة" من قبل المعلقين السياسيين والاقتصاديين لوصف الدولة حين تعجز حكومتها عن القيام بمسئولياتها، وقد تم تحديد بعض الخصائص التي تميز الدولة الفاشلة، مثل فقدان السيطرة الفعلية على أراضيها، ضعف السلطة الشرعية في البلاد، عدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات العامة، أو عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فعال في المجتمع الدولي، والدولة الفاشلة في أدبيات السياسة هي دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة أو غير فعالة، حتى إنها لا تملك السيطرة على سياسة البلاد واقتصادها، وتنعدم قدرتها على تسيير أمورها بما يحقق تطلعات شعبها واحتياجاته.

ومنذ أصدر المفكر الأمريكي نعوم تشومسكى كتابه المعنون: "الدول الفاشلة: إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية" في عام 2006، ذاع هذا المصطلح وأصبح محلاً للاهتمام والدراسات، بعد أن استخدمه نعوم تشومسكى في وصف الولايات المتحدة ذاتها، إذ يبدو عليها العديد من سمات وخصائص الدولة الفاشلة، ولذلك فهي في رأيه تشكل خطراً متعاظماً على شعبها هي وعلى العالم، والدول الفاشلة، بحسب تشومسكى، هي "الدول غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه"، والتي "تعتبر نفسها فوق القانون، محلياً كان أم دولياً"، وحتى إذا ما كانت الدول الفاشلة تملك أشكالاً ديمقراطية، إلا أنها تعانى من قصور وعجز ديمقراطي خطير يجرد مؤسساتها الديمقراطية من أي جوهر حقيقي، كما يبين تشومسكى كيف أعد النظام الانتخابي الأمريكي من أجل إقصاء البدائل السياسية الحقيقية وبما يقطع الطريق على قيام أية ديمقراطية ذات معنى.

وتتعدد التقارير والمؤشرات التي تبحث تلك القضية؛ فالبنك الدولي قد صنف 30 دولة فاشلة تعد الأقل دخلاً على المستوى العالمي، بينما حددت الإدارة البريطانية للتنمية الدولية 46 دولة ضعيفة، وأشارت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى وجود 20 دولة فاشلة في العالم، ومن هذه التقارير ما يصدر عن مجلة فورين بوليسي FOREIGN POLICY الأمريكية، والذى أوضح أن هناك نحو بليونين من سكان العالم يعيشون في دول غير مستقرة تحمل

مخاطر الانهيار أو قريبة من حافته، وقد ذكر هذا التقرير في أغسطس 2012 مواقف 60 دولة من دول العالم تحمل علامات عدم الاستقرار وتعد الأقرب لأن تكون دولاً فاشلة، اعتماداً على قياس 12 مؤشراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وقد قامت المجلة بوضع دليل تنازلي لمؤشرات الدولة الفاشلة ـ بعد جمع البيانات وتحليلها من عشرات الآلاف من مصادر الإعلام الدولية والمحلية المقروءة والمسموعة والمرئية ـ ، حيث يأخذ كل مؤشر 10 نقاط ليكون مجموع النقاط التي تحتسب للدولة 120 نقطة، ويكون أعلى الدول في النقاط هي أكثرها فشلاً.

ولقد جاء ترتيب مصر 31 من بين 60 دولة في تقرير 2012 بمجموع نقاط 90.4 بما يعنى أنها في وضع حرج Critical بعد أن كان ترتيبها 45 في 2011 و49 في تقرير 2010 و43 في 2009.

والتساؤل المطروح: هل تعتبر مصر دولة فاشلة؟ لا شك أن الإجابة قاسية على النفس، ولكن ينبغي أن نصارح أنفسنا بالحقيقة، أننا نعيش في دولة فاشلة بالمعايير الدولية واستناداً إلى أدلة ومؤشرات قائمة في الواقع المحلى! فمن حيث المؤشرات الدولية للدول الفاشلة، فكلها تنطبق بحذافيرها على الواقع المصري، إذ تستند الدراسات في تقييمها للدول على مؤشرات تتراوح بين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي: فالمؤشرات الاجتماعية تشمل تصاعد الضغوط الديموغرافية من قبيل زيادة السكان، وسوء توزيعهم، وتباين التوزيع العمري، والنزاعات المجتمعية الداخلية، والحركة غير النظامية للأفراد مما يخلق معها حالة مشكلات انتشار الأمراض، ونقص الغذاء والمياه الصالحة، والتنافس على الأرض والمشكلات الأمنية للدولة. كذلك تعاني الدولة الفاشلة من الأمراض الاجتماعية مثل التهميش والاستبعاد الاجتماعي وافتقاد العدالة، والاستثناء السياسي والمؤسسي، وسيطرة أقلية على الأغلبية، ما يجعل الجماعات المظلومة تنتظر الثأر، وثمة عنصر مهم ضمن المؤشرات الاجتماعية هو الفرار الدائم والعشوائي للناس المتمثل في هجرة العقول، وهجرة الطبقات المنتجة من الدولة، والاغتراب داخل المجتمع.

أما المؤشرات الاقتصادية، فتشمل غياب التنمية الاقتصادية وسوء توزيع الدخل وعدم المساواة في التعليم والوظائف، وارتفاع مستويات الفقر، ومظاهر الانحطاط الاقتصادي الحاد والذي يتمثل في تراجع الدخل القومي،

وانهيار سعر الصرف، واختلال الميزان التجاري، وتباطؤ معدلات الاستثمار، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وانخفاض معدل النمو، وغياب الشفافية وانتشار صور الفساد، وعدم قدرة الدولة على سداد التزاماتها المالية.
وتضم المؤشرات السياسية فقدان شرعية الدولة ـ إجرام الدولة ـ في صورة استخدام وسائل غير مشروعة في مقاومة المعارضة وطغيان النخبة الحاكمة، وغياب المحاسبة السياسية، وضعف الثقة في المؤسسات وفى العملية السياسية وهو ما يؤدى إلى مقاطعة الانتخابات وانتشار التظاهرات والعصيان المدني، وذيوع جرائم ترتبط بالنخب الحاكمة، وكذا التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة وعدم قدرة الدولة أو نقص كفاءتها في أداء وظائفها الجوهرية مثل حماية الناس، والصحة والتعليم والتوظيف، وتمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة وقوات الأمن، كذلك الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان، وإعمال القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ، والاعتقال السياسي، والعنف المدني، وغياب القانون، وتقييد الصحافة، وخوف الناس من السياسة.
وأما الأدلة والمؤشرات المحلية، فأبلغها وأظهرها الفشل الذريع في تحقيق أهداف ثورة الشعب في 25 يناير التي بهرت العالم أجمع، إذ تم إجهاضها نتيجة أخطاء الفترة الانتقالية التي تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسئولية إدارة شئون البلاد، والانحراف بالثورة عن خطها الطبيعي في إقامة دولة مدنية ديمقراطية حديثة، والخطأ الاستراتيجي الأكبر في البدء بإجراء انتخابات تشريعية قبل وضع دستور جديد للبلاد يواكب عصر الثورة ويؤسس لدولة الحرية والمواطنية وسيادة القانون. تلك الأخطاء استمرت بعد أن أنهى المجلس الأعلى للقوات المسلحة دوره في إدارة الفترة الانتقالية وسلم السلطة إلى رئيس منتخب ديمقراطياً، فقد ظل الشعب يعايش مرحلة صعبة من الارتباك السياسي والتراجع في اتخاذ القرارات الرئاسية والحكومي وخطة "التمكين" و"الأخونة" التي كان الهدف منهما استيلاء جماعة الإخوان المسلمين على كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها بأسرع وقت حتى يحققوا غايتهم في إقامة "دولة الخلافة".
وكانت قمة فشل الدولة في عصر الإخوان، ذلك السقوط الاقتصادي المرعب والعجز غير المسبوق في الموازنة العامة وتآكل الاحتياطي من النقد الأجنبي.

14.ديمقراطية الإخوان.. أصلها ديكتاتورية!

تميز الحكم الإخواني بادعاء الديمقراطية، ولكنها في حقيقة الأمر ديكتاتورية مغلّفة تعتمد على فلسفة المغالبة وإقصاء المختلفين في الرأي مع جماعة الإخوان المسلمين وحزبها ومشايعيها من تيارات الإسلام السياسي.

فمنذ أن حصل حزب الحرية والعدالة -الذراع السياسية للجماعة- على أكثرية مقاعد مجلس الشعب "المنحل" بدأ بتطبيق أسلوب المغالبة وليس المشاركة، التي سبق أن وعد بها الأحزاب المتحالفة معه في "التحالف الديمقراطي من أجل مصر"، واستمرت ممارساته غير الديمقراطية بمحاولة مجلس الشعب "المنحل" تغيير قانون الأزهر وإبعاد شيخه، ثم بدأت الهجمة البرلمانية ـ ولا تزال ـ على المحكمة الدستورية العليا والرغبة في تغيير تشكيلها وأساس اختيار قضاتها ورئيسها، وواصل مجلس الشعب وحزب الرئيس الهجوم ضد حكومة د. الجنزوري وسعى إلى سحب الثقة منها ومطالبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإقالتها، ولكن فشلت كل تلك المحاولات غير الديمقراطية التي استنفدت طاقة مجلس شعب الإخوان بغير طائل.

ثم كانت الطامة الكبرى حين أصر حزب الحرية والعدالة على التشكيل الأول للجمعية التأسيسية للدستور، التي صدر حكم القضاء الإداري في 10 إبريل 2012 بوقفها، وزادت حدة الاستعلاء الديكتاتوري من حزب الأكثرية وحليفه حزب النور وأصرا على إعادة تكوين الجمعية بنفس العوار الذى كان سبباً في حكم القضاء الإداري بوقفها، وأصر الحزبان على رفض كافة الاتفاقات التي جرى التوصل إليها -برعاية المجلس الأعلى للقوات المسلحة والتي كان الحزبان مشاركين فيها- بشأن معايير التشكيل الثاني للجمعية، مما كان سبباً في انسحاب أحزاب وشخصيات عامة من عضويتها رافضين المشاركة في جمعية افتقدت التمثيل العادل والمتوازن لأطياف الشعب جميعاً. وفى مواجهة الدعاوى القضائية المطالبة بإبطال ذلك التشكيل والرفض المجتمعي من جانب الأحزاب والقوى السياسية الوطنية والضاغطة بقوة لحل الجمعية التأسيسية، بادر مجلس شعب الجماعة قبل أيام من حله بإصدار قانون أصدره الرئيس مرسى برقم 79 لسنة 2012 لتحصين الجمعية ضد دعاوى البطلان وغل يد القضاء الإداري عن نظرها وإحالة الأمر إلى

المحكمة الإدارية العليا، وهو ما حدا بالمحكمة الإدارية العليا إلى رفع أمر ذلك القانون إلى المحكمة الدستورية للنظر في مدى دستوريته!
وكان إعلام حزب الإخوان يتركز حول مقولات تزخر بمعاني الديمقراطية والحرية وتحقيق أهداف الثورة، ولكن الواقع يختلف تماماً عن تلك الشعارات. فقد مضى الحزب في محاولاته إخلاء الساحة لمرشحه في انتخابات الرئاسة د. مرسي فأصدر مشروع قانون العزل السياسي الذي انطبق على الفريق شفيق فتم استبعاده من سباق الرئاسة إلى أن قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية ذلك القانون فعاد "الفريق" إلى الحلبة، وكان نداً صعباً لمرسى الذي فاز بالمنصب بفارق بسيط.
وبعد انتخاب مرسى رئيساً اتضحت سياساته المنحازة إلى فكر وتوجهات جماعة الإخوان المسلمين وحزبها، وكانت قمة هذه السياسات هو الإعلان الدستوري الصادم الذي أصدره الرئيس في 22 نوفمبر 2012 بعد أيام من احتفال جماهير الشعب بالذكرى الأولى لموقعة "شارع محمد محمود" واستشهاد ضحايا جدد في مواجهة قوات الشرطة التي لم تختلف ممارساتها عما كانت عليه أيام نظام مبارك والعادلي.
ورغم الرفض الجماهيري أصر الرئيس مرسى على رأيه بأن الإعلان الدستوري هو قمة الديمقراطية وأن هدفه تحقيق أهداف الثورة. وتبدو المفارقة الرهيبة في أن الرئيس يرى أن حماية الثورة وتأكيد الديمقراطية هما بتنصيب نفسه حاكماً فوق القانون وتقييد السلطة القضائية ومنع الناس من ممارسة حقهم الطبيعي في الاحتكام إلى القانون وسلطة القضاء! ويبدو الرئيس مرسى سعيداً بقوى المعارضة والحشود الرافضة لإعلانه غير الدستوري، ولكنه في ذات الوقت يبدو مقتنعاً بأن 90% من الشعب يؤيدونه، وما زال الرئيس يردد مقولة "إنه رئيس كل المصريين، يسمع للرافضين والمؤيدين"، ولكنه هو من يتخذ القرار وبغض النظر عن مدى مصادمة قراراته للقانون والدستور اللذين أقسم على احترامهما، ومهما كانت تلك القرارات متصادمة مع أحكام القضاء والرأي العام الوطني!
ويستمر الأسلوب غير الديمقراطي للرئيس وحزبه وجماعته في الإصرار على تمرير مشروع الدستور الذي صاغته جمعية تأسيسية مطعون عليها قضائياً ومرفوضة شعبياً. وكان الإعلان غير الدستوري وسيلة لصرف نظر الجماهير والقوى السياسية عن الجمعية التأسيسية التي انتهزت الفرصة للتصويت

"بالإجماع" على مشروع دستور لم يشارك سوى فصيل التيار السياسي في إعداده!! وقد ازدحمت ديباجة مشروع الدستور بتعابير تبدو في ظاهرها "ديمقراطية" من نوع السيادة للشعب، ديمقراطية نظام الحكم، حرية المواطن، المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص للجميع، سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، والالتزام باستقلال القضاء. إلا أن صانعي مسودة الدستور ورئيس الجمهورية قد خالفوا تلك المبادئ السامية بتمكين الجمعية التأسيسية من تمرير ذلك الدستور الذي دعا الرئيس المواطنين للاستفتاء عليه بعد أيام.

ومما كان يزيد في غضب الشارع المصري، إهمال الرئيس مرسى مخاطبة الشعب الثائر ورفضه الاستجابة لطلبات ميدان التحرير، وحتى حواره الذي أذيع يوم الخميس 29 نوفمبر ـ بعد أسبوع كامل من الفتنة التي أثارها الرئيس وقسّم بها الوطن ـ كان تكراراً لخطب الرئيس بعد أدائه صلاة الجمعة، ولم يتعرض لما كان المصريون ينتظرونه من " رئيس لكل المصريين" بإلغاء الإعلان غير الدستوري واستعادة الهدوء إلى الشارع المصري! إن ديكتاتورية الحكم الحالي ومؤيديه يصدق فيهم قول الحق سبحانه وتعالى: "فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شيء حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ * فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»"(سورة الأنعام: 44 و45).

15.مطلوب عاجلاً . . إنقاذ مصر والثورة!

نتميز، نحن المصريين، بعبقرية غير مسبوقة في الثورة على النظم الفاسدة والمستبدة، فقد ثُرنا على ديكتاتورية وفساد نظامي مبارك ومرسى، وتم إخراجهما من الحكم في أقل من ثلاث سنوات. وكما يبدع المصريون في التعبير عن الغضب الثوري وينفعلون لمطالب التغيير والتمرد على الحكام الفاسدين، يبرع المصريون في الخروج من ميادين الثورة بسرعة ويتركون ثوراتهم نهباً للمنافقين الذين يلحقون بها متأخرين لينفردوا بالحكم من دون أصحاب الثورة وأبطالها الحقيقيين.

وكما حدث بالنسبة لثورة 25 يناير التي ترك الثوار ميادينها بعد تخلى الرئيس الأسبق مبارك عن منصبه وأخلوا الساحة لجماعة الإخوان وأتباعهم من تيارات الإسلام السياسي ليحققوا أغلبية غير مستحقة بمجلسي الشعب والشورى ثم القفز على منصب الرئاسة ليعيثوا فساداً في البلاد ويجرموا في حق العباد ويخونوا الوطن، يكاد المشهد الحزين المهدد بضياع ثورة 30 يونيو يتكرر الآن! وباستثناء وقفة القوات المسلحة الرجولية في الدفاع عن الوطن وحربها البطولية ضد إرهاب الجماعات التكفيرية في سيناء والجماعة الإرهابية في داخل مصر، ولولا بطولة رجال الشرطة وأجهزة الأمن في التصدي للعنف والإرهاب في مختلف محافظات مصر، يكاد المتابع للمشهد الحالي في مصر يشعر بأن ثورتها الجديدة قد خبت وانطفأت جذوتها ولما يمض عليها سوى شهرين وبضعة أيام.

إن أصحاب الثورة الذين خرجوا بالملايين قبل 30 يونيو وما بعدها حتى تحقق مطلبهم برحيل مرسى، لا يكاد صوتهم يسمع مصر الثورة، وقد اكتفوا بما قدموه معتبرين أن مسئوليتهم قد انتهت بتفويض الفريق أول السيسي يوم 26 يوليو! وما يزال الشباب منهم موزعين بين العديد من الائتلافات والاتحادات والحركات من دون أن يجمعهم رباط الثورة على الديكتاتورية وتوحدهم الأهداف المشتركة التي يتغنى بها الجميع: عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية! وحتى الآن، ومنذ 25 يناير 2011، لم ينجح "شباب الثورة" في أن يجمع شملهم كيان سياسي يعبر عن فكر الثورة وأهدافها ويعمل على تنظيم صفوفهم لضمان حماية ثورتهم وثورة الشعب وتأكيد استمرارها على طريق الديمقراطية والتنمية الوطنية الشاملة، وأن ينافسوا

على الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان القادم بعد أن فاتهم قطار الانتخابات التشريعية لأول مجلسي شعب وشورى بعد الثورة.
وليست أحوال الأحزاب والقوى الوطنية والمدنية وما يطلق عليه "النخب السياسية" بأفضل من حال القوى الشعبية والشبابية! إذ لا تزال تلك القوى السياسية مختلفة فيما بينها ومتصارعة في حوارات وفلسفات بعيدة عن اهتمام جماهير الشعب، وفاقدة للقدرة على التواصل الحقيقي مع الشارع السياسي وغير قادرة على تحريك الجماهير وخوض معارك حول برامج سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تثير اهتمام الناس.
ومما يزيد في خطورة المشهد المصري الحالي ذلك الإصرار من جماعة الإرهاب وحلفائها من الجماعات التكفيرية في سيناء وداعميها في الداخل والخارج على تحدى الإرادة الشعبية بالتخلص من حكم الإخوان وعزل مرسى، والاستمرار في خرق القانون وتسيير التظاهرات غير السلمية وخرق تعليمات حظر التجوال وابتداع طرق شيطانية لإحداث شلل مرورى في أهم طرق وميادين القاهرة والجيزة وغيرهما، ودعوات للعصيان المدني، كل ذلك في محاولة للعودة إلى ما قبل 3 يوليو وفرض واقع جديد يحقق أحلامهم بالعودة إلى الحكم مرة أخرى بالاستقواء بأمريكا والغرب وبتمويل دويلة قطر وتخطيط التنظيم الدولي للجماعة الإرهابية.
ومن غرائب الواقع السياسي الحالي في مصر ذلك الدور الذي تلعبه مجموعة الأحزاب الدينية والقوى الرجعية المتسترة بالدين التي تحاول احتلال مكان الجماعة الإرهابية الأم وإعادة إنتاج حكم مرسى وأنصاره. ورغم اتفاق كل القوى الوطنية على ضرورة النص في الدستور الجديد على "مدنية الدولة" وحظر أن تكون المرجعيات الدينية أساساً في تأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية، إلا أن جماعات الإسلام السياسي ما تزال تناور ويهدد ممثلوها في "لجنة الخمسين" بتعطيل أي توافق على أن يتضمن الدستور مثل ذلك الحظر.
ويتساءل الناس، ولهم كل الحق: أين الحكومة من كل تلك الأخطار والتحديات التي تهدد بضياع ثورتهم؟ أين برنامج عمل الحكومة وخطتها في تأكيد الأمن الوطني والتفعيل الجاد والحاسم في تطبيق قواعد حالة الطوارئ التي تم تمديدها لشهرين آخرين، بينما يعيش الناس في كابوس مستمر نتيجة اعتداءات الجماعة الإرهابية عليهم وعدوانهم على مؤسسات الدولة وعلى

رجال الأمن، وخلقهم بؤراً إرهابية جديدة في كرداسة بالجيزة ودلجا بالمنيا، وتتعدد حالات ونماذج إرهابهم للإخوة المسيحيين في أسيوط وإخراجهم من ديارهم وفرض الإتاوات عليهم والدولة غائبة وتبدو عاجزة عن حمايتهم!

أين الحكومة؟ ذلك سؤال أصبح على لسان الجميع بعد أن كانوا ينتظرون من جهابذتها حلولاً عاجلة غير تقليدية لمشاكلهم وأوجاع الوطن وفى مقدمتها "استعادة الأمن" و"تنشيط الاقتصاد" وهما الهدفان اللذان فشلت في تحقيقهما فشلاً ذريعاً! والمطلوب أن تنهض الحكومة بمهامها الوطنية و"الأخلاقية" وتنفذ اليمين الدستورية التي أقسم بها رئيسها وأعضاؤها أن يحافظوا مخلصين على النظام الجمهوري، وأن يحترموا الدستور والقانون، وأن يرعوا مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن يحافظوا على استقلال الوطن وسلامة أراضيه!

ويأتي في المقام الأول، تفعيل حالة الطوارئ وتطبيق ما يقضى به قانون الطوارئ من منع التظاهرات والمسيرات والاجتماعات والتشديد في حماية الأمن الوطني من خرق القانون من الجماعات الإرهابية خطوة أساسية لإنقاذ مصر وثورتها. ويرتبط بهذا المطلب، ضرورة حسم موضوع حل جماعة الإخوان المسلمين وجمعية الإخوان المسلمين التي تم تأسيسها على عجل في شهر مارس الماضي تحسباً لحل الجماعة بحكم من القضاء الإداري، وأن تُصدر الحكومة قراراً باعتبار «جماعة الإخوان» كياناً غير قانونيا. وأنها «منظمة إرهابية» يحق للدولة مصادرة مقارّها وأموالها. وبنفس المنطق يجب أن يكون التعامل مع حركة حماس وكتائبها باعتبارها "حركة إرهابية".

16.نهاية "الجماعة"!

شهدت الأيام الأخيرة في مصر عدواً جديداً للشعب المصري هو "جماعة الإخوان المسلمين"، حيث فاق عدوانها، على المواطنين المصريين وعلى الدولة المصرية والجيش والشرطة، خلال ما يقرب من شهر ونصف والذي لا يزال مستمراً، من القتل والترويع وتدمير المنشآت العامة والخاصة، المدى الذي بلغه عدوان الاستعمار البريطاني على مدى ثمانين عاما.

لقد أسهمت "الجماعة" في تحويل ثورة 25 يناير 2011 عن أهدافها عن عمد، بداية من تنظيمها موقعة الجمل في ميدان التحرير والتي ظل المصريون مختلفين في تحديد منظميها حتى وقعت أحداث الاعتداء على المتظاهرين السلميين أمام قصر الاتحادية، في شهر ديسمبر الماضي، فتكشفت الحقيقة وهي أن "الجماعة" هي المسئولة والمستفيدة من تلك الجريمة، التي دبرتها في حق الثوار في ميدان التحرير!

وقد كان سلوك "الجماعة" خلال الأيام الأولى للثورة مثالاً للانتهازية السياسية، فقد ذهب د. مرسى ود. الكتاتنى للحوار مع نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان، مخالفين بذلك ما تم الاتفاق عليه مع رفاق الثورة أنه "لا حوار إلا بعد الرحيل"، حيث "طلب عمر سليمان من مرسى والكتاتنى أن يتم سحب الشباب من ميدان التحرير، في مقابل مشروعية الجماعة والإفراج من الأخوين خيرت الشاطر وحسن مالك، لكن الشباب في الميدان رفض ذلك"، وذلك حسب ما ذكره الدكتور محمد حبيب في كتابه "الإخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية".

واستمرت "الجماعة" في العمل على تحقيق أهدافها الذاتية في الوصول إلى الحكم، بنجاحها في تضليل المواطنين ودغدغة مشاعرهم، باستخدام الشعارات الدينية في تمرير استفتاء 19 مارس 2011، وكانت التعديلات الدستورية تصب في مصلحة تمرير الخيار الذي كانت "الجماعة" تدعو إليه، من إجراء الانتخابات التشريعية أولاً وقبل إعداد دستور جديد للثورة، وهو الخيار الذي كانت جميع الأحزاب والقوى السياسية تدعو إليه. وكان النهج الذي اتبعته "الجماعة" خلال الفترة الانتقالية، أثناء مسئولية المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ممارسة كل أنواع الضغوط على المجلس والحكومة، مستغلة مشكلات يعاني منها المواطنون، وقامت "الجماعة" ومناصروها

والمتحالفون معها من تيار الإسلام السياسي بتنظيم العديد من المليونيات وإثارة الجماهير وتوجيههم لخدمة مصالحها .وكان التوجه الإخواني يختلف باختلاف أهداف الجماعة، فحيث توجد مصلحة "الجماعة" يكون توجهاً مساندا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، مثل إقرار تعديل قانون انتخابات مجلس الشعب، لكي يكون للأحزاب، وفى مقدمتهم حزبهم ـ الحرية والعدالة ـ، حق الترشيح في الدوائر الفردية، فضلا عن الدوائر المخصصة للأحزاب، فيكون تحريك هتافات مليونياتهم "الشعب والجيش إيد واحدة"، وإذا كانت مصالحهم مناقضة لمواقف المجلس العسكري، تنقلب الهتافات في الميادين إلى "يسقط يسقط حكم العسكر".
وثمة صورة واضحة للانتهازية والتضليل السياسي، حين شاركوا الأحزاب المدنية، وفى المقدمة منهم حزب الوفد، في تأسيس "التحالف الديمقراطي من أجل مصر"، وأعلنوا أنهم سيلتزمون بمبدأ "المشاركة" والمنافسة على ما لا يزيد على 30% من مقاعد مجلس الشعب، ثم تغير الموقف إلى "المغالبة"، مما أدى إلى انسحاب الأحزاب من التحالف. ثم كانت الكارثة بأن أعلنت "الجماعة" التراجع عن قرار مجلس شورى الجماعة، الذى سبق اتخاذه في 10 فبراير 2011، والذى قضى بعدم الموافقة على ترشح أي من أفراد الجماعة لمنصب رئيس الجمهورية، واعتبار من يترشح مخالفا لقرار المجلس، واستكمالاً لمسلسل الخداع تم ترشيح خيرت الشاطر ثم لما تبين احتمال الاعتراض على ترشيحه من لجنة الانتخابات الرئاسية، دفعت الجماعة بالدكتور مرسى مرشحاً احتياطيا له، وحسب الدكتور محمد حبيب في كتابه المشار إليه، "أثار ذلك زوبعة من السخرية والنكات اللاذعة على مستوى المجتمع المصري، فيما أطلق عليه آنذاك بالمرشح)الاستبن)". وكانت قمة الانتهازية السياسية التي مارستها "الجماعة" تلك الهجمة التي شنتها على "وثيقة المبادئ الأساسية للدستور" وأشادت بها لما تحقق لها الفوز بالأكثرية في مجلسي الشعب والشورى، رافضة مبدأ تحديد معايير موضوعية لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، وإعلانها بإعلان دستوري ملزم يصدر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، سعياً إلى الانفراد بتشكيل الجمعية من بين أعضاء مجلسي الشعب والشورى من أعضاء الجماعة وأنصارها، وهذا في ما نجحت «الجماعة» في تحقيقه وأوصل البلاد إلى دستور 2012المشوه .

وكان الأداء السيئ لمجلسي الشعب والشورى، في عهد الحكم الإخواني، مثاراً للنقد من كل طوائف المجتمع، وزاد عليه الإخفاق الشديد للمعزول خلال سنة حكمه الوحيدة والأخيرة، والذى نجح في تقسيم الوطن وأهدر ثوابت الأمة، وأفسد العلاقات المجتمعية بين أبنائها، وفرط في تأمين سيناء وحولها إلى مقر ترتع فيه الجماعات الإرهابية القادمة من خارج الحدود، وعادى أغلب الدول العربية الشقيقة، لحساب قطر، وانبطح أمام الإرادة الأمريكية والإسرائيلية، تنفيذا لاتفاقيات "الجماعة" مع تلك الدول، وانصياعاً لتعليمات "التنظيم الدولي" للجماعة .

وكان السقوط الأكبر والنهاية المحتومة "لجماعة الشر والإرهاب" حين شنت ميليشياتها المسلحة حرباً ضارية استهدفت المواطنين والجيش والشرطة، مستبيحة دماء المصريين ومهدرة كل القيم الوطنية والدينية وساعية لحرق مصر وتخريبها وتدميرها وتفكيك مفاصل الدولة، بعد أن عجزت عن إثبات قدرتها وكفاءتها في حكمها، فأرادت أن تخضع الشعب لحكمها قسراً، بعد أن فشلت في إقناع الناس بمشروعها الذي كشف عن طبيعته الإرهابية .

إن نهاية الجماعة الإرهابية جاءت بقرار من جموع الشعب التي تمسكت بحريتها وقاومت هجمات العنف والإرهاب، التي تقودها "الجماعة" الساقطة التي يجب وصمها قانونا بأنها "جماعة إرهابية" ينبغي أن تتحول إلى "جماعة محظورة" كما كانت .

مصر المستقبل "بدون إخوان"!

لا أجد أحسن من هذه العبارة التي تلخص الأمل في المستقبل . . .

مصر الشباب . . . بدون إخوان!

إخفاقات محمد مرسي وحكم المرشد . . . . .

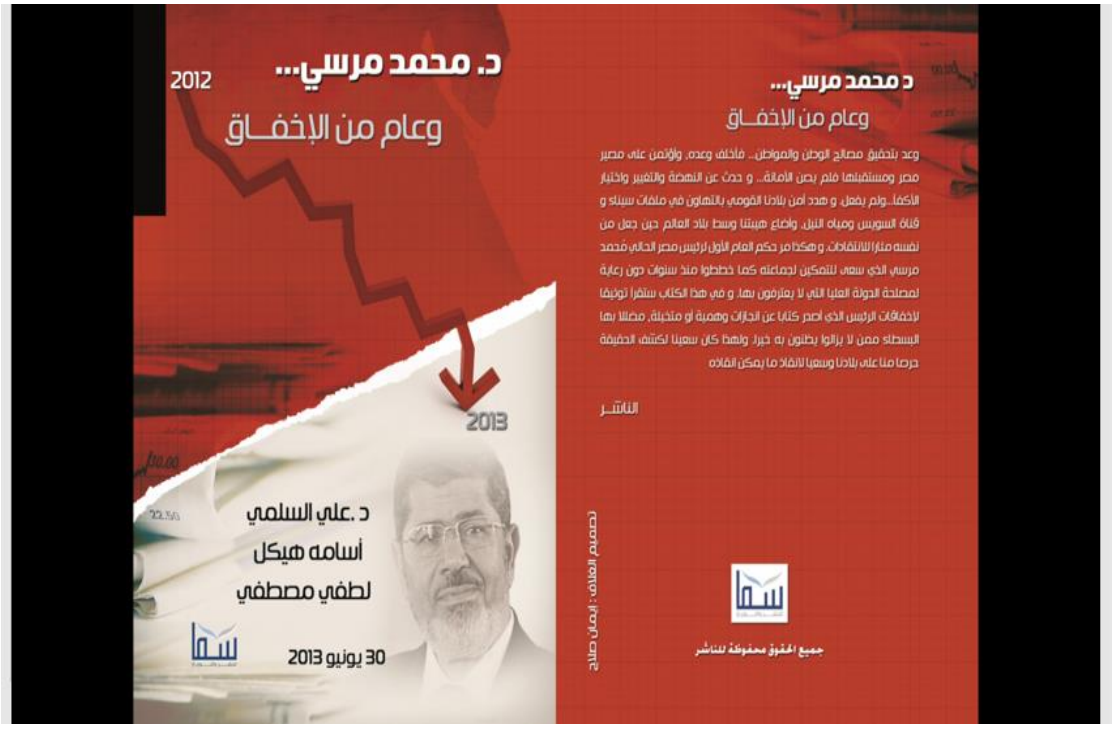

نقض للعهود والوعود

عدم تنفيذ أحكام القضـاء

تغوُّل على السلطة القضائيـة

تقسيم للوطن وإهدار قيم المواطنة

وإهدار للفرص وتبديد للموارد الوطنية

من أجل هذا . . . . .

ندعو إلى مصر بدون إخوان ! ! ! !

دكتور محمد مرسي...

وعام من الإخفـــــــــاق

أسامه هيكل علي السلمي

لطفي مصطفي

30 يونيو 2013

محمد مرسي ... عام من الإخفاق.pdf

نهائي الكتاب محمد مرسي.pdf

لفتح الملف يتم الضغط على epdf

النهاية

https://youtu.be/OhdLOvacHNU

https://youtu.be/gFs0mMWvZfw

{ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ} يوسف 99

صدق الله العظيم